

المجلة الاجتماعية القومية

المجلد التاسع والثلاثون — العدد الثالث — سبتمبر ٢٠٠٢

يصدرها

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

بالقاهرة

ISSN 0028-0026

المجلة الاجتماعية القومية

يصدرها
المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية
بريد الزمالك ، القاهرة ، مصر ، رقم بريدى ١١٥٦١

قواعد النشر

١ – المجلة الاجتماعية القومية دورية ثلث سنوية (تصدر فى يناير ومايو وسبتمبر) تهتم بنشر الأبحاث والدراسات والمقالات العلمية المحكمة فى فروع العلوم الاجتماعية المختلفة .
٢ – تتم الموافقة على نشر البحوث والدراسات والمقالات بعد إجازتها من قبل محكمين متخصصين .
٣ – تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر ، ولا تقبل المجلة بحوثا ودراسات سبق أن نشرت أو عرضت للنشر فى مكان آخر . كما يلزم الحصول على موافقة كتابية قبل إعادة نشر أية مادة منشورة فيها .
٤ – يفضل ألا يتجاوز حجم المقال ٢٥ صفحة كوارتو (مسافة مزدوجة) ومطبوعة على الكمبيوتر . ويقدم مع المقال ملخص بلغة غير التى كتب بها فى حوالى صفحة .
٥ – يشار إلى الهوامش والمراجع فى المتن بأرقام ، وترد قائمتها فى نهاية المقال .
٦ – تقوم المجلة أيضا بنشر عروض الكتب الجديدة والرسائل العلمية المجازة حديثا وكذلك المؤتمرات العلمية بما لا يزيد على ١٥ صفحة كوارتو .

ثمن العدد والاشتراك

ثمن العدد الواحد فى مصر ثمانية جنيهات ، وخارج مصر خمسة عشر دولاراً أمريكيا .

وتكون المراسلات على العنوان التالى :
رئيس تحرير المجلة الاجتماعية القومية .
المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ،
بريد الزمالك ، القاهرة ، مصر ، رقم بريدى ١١٥٦١

آراء الكتاب فى هذه المجلة
لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها
المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

رقم الإيداع ١٦٥
المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

المجلة الاجتماعية القومية

المجلد التاسع والثلاثون العدد الثالث سبتمبر ٢٠٠٢

أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى

الأبعاد والقضايا الأساسية

استطلاع للرأى *

هند طه**

تتناول هذه الورقة أهم النتائج التى أسفر عنها استطلاع للرأى أجرى على عينة من المهتمين والمشتغلين بالبحث العلمى الاجتماعى فى الجامعات ومراكز البحوث القومية والخاصة ، بشأن بعض القضايا المتصلة بأخلاقيات هذه النوعية من البحوث ، وفى مقدمتها القضايا الخاصة بحرية البحث العلمى ، وأولويات القضايا والمشكلات التى ينبغى أن يتوجه إليها ، والمسائل المتصلة بتمويله ، والعلاقات وأنماط السلوك السائدة فى الوسط العلمى ، والسرقات العلمية والتزوير فى البحث العلمى الاجتماعى .

يمثل مؤتمر أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى - الذى عقده المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بمقره فى الفترة من ١٦ إلى ١٨ أكتوبر سنة ١٩٩٥ - إحدى الخطوات الرئيسية فى سلسلة اهتمام المركز بقضية أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى فى مصر [١]. وقد بدأت أولى هذه الخطوات سنة ١٩٨٥ بعقد الندوة التحضيرية لمؤتمر أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى ، والتى تم

* موجز لاستطلاع للرأى أجراه قسم بحوث وقياسات الرأى العام بإشراف الأستاذة الدكتورة نجوى خليل ، انظر :
خليل ، نجوى ، وطه ، هند ، *أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى : الأبعاد والقضايا الأساسية ، استطلاع لرأى المشتغلين بالبحث العلمى الاجتماعى* ، القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ٢٠٠٢ .

** خبير أول ، علم النفس ، قسم بحوث وقياسات الرأى العام ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد التاسع والثلاثون ، العدد الثالث ، سبتمبر ٢٠٠٢ .

فيها مناقشة كافة الأبعاد السياسية والاجتماعية والعلمية لقضية أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى [٢] .

ثم تلا ذلك تخصيص المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية – لعدد من السنوات – بابا فى المجلة الاجتماعية القومية – الصادرة عنه بشكل دورى– لتناول بعض الموضوعات المندرجة تحت قضية أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى . كما أجرى قسم بحوث وقياسات الرأى العام بالمركز سنة ١٩٩٣ استطلاعا لرأى نخبة من العلماء المتخصصين فى العلوم الاجتماعية فى أهم قضايا المنهج والأخلاقيات ، خاصة فى مجال قياس الرأى العام [٣] . وكشفت نتائج هذا الاستطلاع عن أهمية قضية أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى ، وأنها تمثل بالفعل أحد هموم الجماعة الأكاديمية فى مصر ، مما أدى إلى التعجيل بالإعداد لعقد مؤتمر أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى المشار إليه سابقا سنة ١٩٩٥ .

هذا ، وقد عكست جلسات المؤتمر بما قدم فيها من أوراق علمية ، ومادار فيها من مناقشات – خاصة فى الجلسة الختامية ، والتى كان عنوانها "ماذا بعد مؤتمر أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى" – عكست الحاجة إلى مواصلة المجتمع الأكاديمى الاهتمام بقضية أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى فى مصر ، واتخاذ خطوات إجرائية فى هذا الشأن [٤] ، كان من أهمها التوصية بإجراء استطلاع لرأى المشتغلين بالبحث العلمى فى الأبعاد والقضايا الأساسية لأخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى ، وقد جاء هذا الاستطلاع استجابة لهذه التوصية ليبين مدى اهتمام النخبة الأكاديمية بمواصلة الاهتمام بقضية أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى ، بالإضافة إلى رؤيتها للأبعاد والقضايا الأساسية لهذه القضية ، والخطوات الإجرائية التى ترى ضرورة تبنيها ، لوضع حد للتجاوزات

الأخلاقية عند ممارسة البحث الاجتماعى ، وتحديد كيفية استمرارية الاهتمام بين الأكاديميين بقضية أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى فى مصر .

عينة استطلاع الرأى

جاء تحديد فئات العينة - التى وقع عليها اختيارنا - فى حدود طبيعة موضوع الاستطلاع والهدف منه . فقد حددنا فئات العينة - محل الاستطلاع - على أساس التخصص العلمى من جهة ، والمؤسسة الأكاديمية التى يعمل بها المستطلع رأيه من جهة أخرى . واعتمدنا على أسلوب الحصر الشامل للمشتغلين بالبحث العلمى الاجتماعى فى مراكز البحوث القومية والحكومية ، ومراكز البحوث الخاصة ، والجامعات والمعاهد العليا ، ممن شاركوا فى مؤتمر أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى الذى نظمه المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فى عام ١٩٩٥، والذين أرسلت لهم أوراق المؤتمر للمشاركة فيه .

ورغم الصعوبات العملية التى واجهت مرحلة جمع البيانات من فئات العينة ، فإن حجم العينة المتحقق بالفعل - أى الذين تم استطلاع رأيهم فعلا - قد بلغ ٤٠٥ أفراد . ومع أن نتائج هذا الاستطلاع تمثل - فقط - آراء هؤلاء الأفراد ، الذين يشكلون عينة استطلاع الرأى ، إلا أننا نلاحظ أنهم أكاديميون من غالبية الجامعات ومراكز البحوث . بالإضافة إلى أنهم يشغلون كافة الدرجات والوظائف العلمية ، إلى جانب أنهم يتوزعون على كافة الفئات العمرية ، بدءا من سن العشرين وحتى سن السبعين وما بعدها . كما أن هذه العينة تغطى كافة التخصصات العلمية المعنية بالبحث العلمى الاجتماعى ، وهو مايوضحه عرضنا لخصائص العينة .

اولا - توزيع افراد العينة وفقا للمؤسسة العلمية التى يعملون بها

تبين أن ٦٤٫١٪ من أفراد العينة من أعضاء هيئات التدريس بالجامعات والمعاهد العليا على مستوى الجمهورية . وقد شملت العينة الجامعات التالية : القاهرة ، وعين شمس ، والأزهر ، وحلوان ، والإسكندرية ، والمنوفية ، وطنطا ، وبنها ، والزقازيق ، والمنصورة ، وقناة السويس ، والمنيا، وأسيوط ، وجامعة جنوب الوادى . كما شملت معاهد عليا وهى : معهد الإحصاء ، ومعهد البحوث والدراسات الإفريقية ، ومعهد البيئة ، ومعهد الدراسات العليا للطفولة .

ومن ناحية أخرى فإن ٢٨٫٢٪ من أفراد العينة كانوا من أعضاء مراكز البحث القومية ، وهى : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، والمركز القومى للبحوث التربوية ، والمركز القومى لدراسات الشرق الأوسط ، بالإضافة إلى : مركز بحوث التعليم العالى ، ومعهد التخطيط القومى ، والمجلس القومى للسكان ، والمجلس القومى للطفولة والأمومة . كما أن ٧٫٧٪ من أفراد العينة كانوا من أعضاء مراكز البحث الأخرى ، وتشمل : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ومركز المشكاة للبحوث والتدريب ، ومركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ، ومركز البحوث العربية ، ومركز القرار للاستشارات ، ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، والمركز الإقليمى للبحوث والتوثيق فى العلوم الاجتماعية (اليونسكو) . أى أن نسبة أفراد العينة بمراكز البحوث القومية والتابعة للدولة ومراكز البحوث الخاصة والدولية بلغت ٣٥٫٩٪ .

ثانيا - توزيع افراد العينة وفقا للتخصص العلمى

وقد شملت عينة المستطلع رأيهم كافة التخصصات العلمية المشتغلين بالبحث العلمى الاجتماعى . ظهرت أعلى نسبة من المتخصصين فى علم الاجتماع

(٤ر٢٣٪) ، تليها نسبة المتخصصين فى علم النفس (٩ر٢٢٪) ، ثم المتخصصين فى العلوم السياسية (٣ر١٢٪) . وبلغت نسبة المتخصصين فى الإعلام ٨ر٩٪ ، والمتخصصين فى الإحصاء ٥ر٩٪ ، وفى التربية ٢ر٧٪ ، وفى الأنثربولوچيا ٦٪ .

كما شكلت تخصصات القانون والاقتصاد والفلسفة ٣ر٥٪ . وهناك نسبة أخرى بلغت ٦ر٣٪ ضمت تخصصات مثل : التاريخ ، والآثار ، والأدب ، والعلاقات العامة ، والإدارة .

ثالثا - توزيع أفراد العينة وفقا لدرجتهم الوظيفية

ضمت العينة كافة الفئات العلمية بدءا من المعيدين والباحثين المساعدين (٣ر٢٢٪) ، والمدرسين المساعدين والباحثين (٥ر٢٨٪) ، والمدرسين والخبراء (١ر٢٢٪) ، والأساتذة المساعدين والخبراء الأول (٧ر١٠٪) ، وانتهاء بالأساتذة والمستشارين (٤ر١٦٪) . إلا أنه يلاحظ أن نصف العينة تقريبا تضم فئة المعيدين والباحثين المساعدين والمدرسين المساعدين والباحثين (٨ر٥٠٪) . وبهذا تعكس نتائج الاستطلاع - بشكل متوازن وواضح - آراء الجيل الجديد الذى سيشكل فى المستقبل القريب هيئة التدريس بالجامعات وهيئة البحوث بمراكز البحوث ، بجانب آراء من هم فى بداية سلم هاتين الهيئتين ، أى المدرسين والخبراء ، ومن هم على قمته من الأساتذة والمستشارين . بالإضافة إلى الأساتذة المساعدين والخبراء الأول ، حيث شكل أعضاء هيئة التدريس وأعضاء هيئة البحوث ٢ر٤٩٪ من حجم العينة .

رابعا - توزيع أفراد العينة وفقا للسن

تبين أن ٦٠٪ من أفراد العينة الذين ذكروا أعمارهم من فئة الشباب ، حيث تتراوح أعمارهم بين العشرين وأقل من أربعين سنة ، بينما كانت نسبة الذين

بلغوا سن الستين على الأقل ١ر٥٪ فقط ، فى حين بلغت نسبة الذين تراوحت أعمارهم بين الأربعين وأقل من الستين ٩ر٣٤٪ ، وبهذا يتبين أن نسبة الشباب هى النسبة الغالبة فى عينة هذا الاستطلاع .

أسلوب وأداة جمع بيانات استطلاع الرأى

نظرا لأن عينة استطلاع الرأى من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات وأعضاء هيئة البحوث بمراكز البحوث ، وجميعهم على درجة عالية من التعليم والخبرة بالبحث العلمى الاجتماعى ، رأينا أن يقوم المستطلع رأيه بملء استمارة الاستطلاع بنفسه ، ومن هنا اعتمدنا على الاستبيان questionnaire كأداة استطلاع الرأى .

وبناء على موضوع الاستطلاع وأهدافه ، بالإضافة إلى الاعتماد على الورقة العلمية التى تناولت بالتحليل الكيفى كافة الأوراق المقدمة لمؤتمر أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى ، والمجلدات التى أعدت ونشرت خصيصا للمؤتمر نفسه ، قمنا بتحديد القضايا الأساسية التى يشملهاالاستطلاع ، ومن ثم الاستبيان ، والأسئلة المندرجة تحت كل قضية من هذه القضايا .

وقد تحددت القضايا الأساسية فى تسع قضايا تتناول : مواصلة المجتمع الأكاديمى الاهتمام بقضية أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى ، وحرية البحث العلمى الاجتماعى ، وأولويات البحث العلمى الاجتماعى ، وتمويل البحث العلمى الاجتماعى ، والعلاقات وأنماط السلوك فى الوسط العلمى ، والسرقات العلمية والتزوير فى البحث العلمى الاجتماعى ، وإعداد دورية لنشر الوعى بأخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى ، وإنشاء جمعية أو رابطة علمية للمتخصصين فى البحث العلمى الاجتماعى ، ودراسة المواثيق الأخلاقية .

وبعد تجربة أداة الاستطلاع وتحكيمها وتعديلها بناء على ذلك ، أصبحت الأداة تحتوى على ثمانية وأربعين سؤالا ، والعديد منها تتميز بكونها أسئلة مفتوحة ، مما يعطى المستجيب حرية التعبير عن رأيه ، فضلا عن الثراء فى الاستجابات ، وقد استغرق التطبيق الميدانى فترة خمسة شهور ، بدءا من شهر مايو ١٩٦٦ إلى آخر شهر سبتمبر من العام نفسه .

ونشير إلى أن تحليل البيانات تم على أساس مقارن وفقا للدرجة والوظيفة بالنسبة لجميع القضايا التى تناولها استطلاع الرأى ، وأيضا على أساس نوع المؤسسة العلمية التى يعمل بها المستطلع رأيه ، سواء كانت جامعة أو مركزا بحثيا قوميا أو مركزا بحثيا خاصا بالنسبة للقضايا الخاصة بأولويات البحث العلمى الاجتماعى وبتمويل البحوث الاجتماعية .

وسنكتفى فى عرضنا هذا بنتائج العينة الكلية ، بالنسبة لخمس من أهم القضايا التسع التى تناولها هذا الاستطلاع .

أهم نتائج استطلاع الرأى

أولا : قضية حرية البحث العلمى الاجتماعى

تمثل قضية حرية البحث العلمى أو الحرية الأكاديمية بشكل أعم إحدى القضايا الهامة فى أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى . وتعرف موسوعة كولومبيا The Columbia Encyclopedia الحرية الأكاديمية بأنها "حق العلماء فى ممارسة البحث والتدريس والنشر بدون سيطرة أو قيد من المؤسسات التى يعملون بها" [٥] . كما تعرف موسوعة كوليير Collier's Encyclopedia الحرية الأكاديمية بأنها "حرية تطوير المعرفة ونقلها داخل مؤسسة التعليم بدون تدخل الإدارة والسلطات السياسية والكنيسة أو أى سلطات أخرى" [٦] .

وقد صدرت بشأن الحرية الأكاديمية العديد من الإعلانات الدولية ، منها - على سبيل المثال - إعلان ليما للحرية الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالى ، حيث نص على أن الحرية الأكاديمية "تعنى حرية أعضاء الجماعة الأكاديمية - فرديا أو جماعيا - فى متابعة المعرفة وتطويرها ونقلها من خلال البحث ، والدراسة ، والمناقشات ، والتوثيق ، والإنتاج ، والإبداع ، والتدريس ، وإلقاء المحاضرات ، والكتابة" . كما حدد إعلان ليما الجماعة الأكاديمية بأنها "كل شخص يقوم بالتدريس والدراسة والبحث ، ويعمل فى إحدى مؤسسات التعليم العالى" . أما الاستقلال فيعرفه إعلان ليما بأنه "يعنى استقلال مؤسسات التعليم العالى عن الدولة وكل قوى المجتمع الأخرى فى اتخاذها لقراراتها المتعلقة بإدارتها الذاتية والتمويل ورسم سياسات التعليم والبحث ، وما يرتبط بذلك من موضوعات وأنشطة" [٧] .

كذلك أكدت كثير من المواثيق الأخلاقية فى مجال العلوم الاجتماعية - والصادرة عن روابط علمية - أهمية حرية البحث العلمى واستقلاله ، وطرحت مجموعة من الضمانات التى من شأنها تحقيق ذلك ، مراعية فى هذا الصدد أن المسئولية الأخلاقية للعلماء هى الوجه الآخر للحرية الأكاديمية .

وقد أولت الأوراق العلمية المقدمة فى مؤتمر أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى المنعقد بمقر المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، والسابق الإشارة إليه ، أولت عناية خاصة لموضوع حرية البحث العلمى الاجتماعى [٨] . وطرحت فى هذا الصدد مجموعة من التوصيات يمكن إجمالها بناء على تحليل مضمون هذه الأوراق العلمية فيما يلى [٩] :

١ - أن يقوم المجتمع والدولة بتوفير الضمانات الكفيلة بممارسة البحث العلمى فى قضايا المجتمع والسياسة بكل حرية وأمانة ، وتوفير التمويل الضرورى

للممارسة العلمية .

٢ – الحاجة إلى إرساء دعائم الحوار العلمى ، وصيانة الحرية الأكاديمية المسئولة لكل أجيال الباحثين ضمانا للإبداع والتطوير .

٣ – من حق الباحثين فى المجالات العلمية والإبداعية أن تتضامن معهم الجماعة البحثية لتأمين الحد الأدنى الضرورى لظروف المعيشة ، والالتزام بتصفية كل صور الشللية والتحزب والتهديد بقصد ضمان الولاء ، والانضباط الكامل لمبدأ المساواة القانونية فى الفرص ، والحق فى النمو الشخصى والجماعى المتساوى للجميع ، وإتاحة أوسع الفرص الممكنة أمام الأجيال الشابة ، مع الالتزام بالمصالح الوطنية العليا فى حدود المواثيق والعهود الدولية لحقوق الإنسان .

٤ – أن يتضمن الميثاق الأخلاقى المزمع صياغته بنودا تخص حرية البحث العلمى الاجتماعى مثل : النص صراحة على عدم العمل فى بحوث سرية ، أو استخدام البحث العلمى الاجتماعى ستارا لتحقيق أهداف أخرى . وضرورة نشر العمل العلمى مادام لا يتعارض نشره مع مقتضيات الأمن القومى ، وفى حالة تعارضه مع مقتضيات الأمن القومى يوضع ضمن الوثائق الرسمية التى يتاح الاطلاع عليها للمتخصصين ، وينشر بعد فترة زمنية معينة . وتحديد العلاقة بين الممول – أيا كانت طبيعته – والباحث أو الجهة البحثية ، بما يضمن الحفاظ على حرية البحث العلمى وارتفاع مستواه ، وعدم الإخلال بالمسئولية الاجتماعية للباحث . وحق الباحث فيما يتعلق باختيار موضوع البحث ومنهجه وعلانيته . وترسيخ مبدأ المسئولية والمحاسبة ، أى مسئولية الباحث عن سلامة ما يصدر عنه من نشاط ، وضرورة محاسبته على ذلك . وأن تتضامن الجماعة البحثية فى اتخاذ

إجراءات لوقف الاعتداء من جانب أية مؤسسة أو جهة بحث علمى أو إبداعى على الأصول والمبادئ المرعية فى حقل البحث العلمى .

وفى هذا الإطار ، كان من الطبيعى أن يخصص استطلاع الرأى الحالى محورا خاصا لحرية البحث العلمى الاجتماعى . وقد تضمن هذا المحور أربعة أسئلة رئيسية تدور حول موضوعين هما : أهم معوقات حرية البحث العلمى الاجتماعى فى مصر ، وضمانات الحفاظ على حرية البحث فى هذا المجال .

بالنسبة لقضية حرية البحث العلمى الاجتماعى ، أشارت عينة المشتغلين بالبحث العلمى الاجتماعى إلى أن هناك أربعة معوقات تؤثر على حرية البحث فى هذا المجال ، أهمها اختفاء المعنى الحقيقى لحرية البحث العلمى الاجتماعى بين المشتغلين فى هذا المجال ، كالجمود الفكرى ، وعدم وجود حوار ديمقراطى داخل الوسط الأكاديمى ، ووجود قيود أمنية أو سياسية أو أعراف وتقاليد تمنع البحث فى موضوعات معينة ، وضعف الميزانية المخصصة لإجراء البحوث ، وصعوبة الحصول على البيانات .

كذلك تبين أن نسبة مرتفعة من أفراد العينة (٥ر٤٢٪) ذكرت أنها تعرضت شخصيا لموقف اعتبرته قيدا على حرية البحث العلمى . وكان أهم هذه المواقف عدم وعى المسئولين عن البحث العلمى الاجتماعى بمفهوم حرية البحث العلمى . وكأمثلة على ذلك أشاروا إلى "تسلط رؤساء الأقسام ، وفرض مشرف معين على البحث ، وتعويق نشر نتائج البحث ، وحذف أسئلة معينة من الاستبيان بعد تطبيقه ، والاختلاف مع المشرف فى التوجه النظرى وضرورة تنفيذ آرائه" .

ومن ناحية أخرى ، أشار ٧ر٢١٪ من أفراد العينة إلى أنه حدث فى المؤسسة العلمية التى يعملون بها تدخل أثر سلبيا على حرية البحث العلمى . وكانت أهم هذه التدخلات ما يأتى من قبل الأفراد الأعلى درجة فى المؤسسة

العلمية . وكأمثلة على ذلك أشاروا إلى "اختيار موضوعات معينة للبحث ، وفرض المشرف على البحث لوجهة نظره ، وتقييد حرية الباحث فى التعبير عن رأيه بالهجوم عليه ، وعدم وجود معايير واضحة لتقييم البحوث ، وتأخر إقرار الخطط البحثية من المجالس العلمية" .

وتشير النتائج الثلاث السابقة إلى أن هناك اتجاها بين عينة المشتغلين بالبحث العلمى الاجتماعى فى مصر مؤداه أن معوقات حرية البحث العلمى تأتى غالبا من داخل الجماعة الأكاديمية ذاتها أكثر مما تأتى من مصادر خارجها .

وبخصوص ضمانات الحفاظ على حرية البحث العلمى الاجتماعى ، كان هناك شبة إجماع بين أفراد العينة (٦ر٩٥٪) بالموافقة على أن أهم هذه الضمانات هو وجود مجتمع أكاديمي واع يتصدى لمحاولات وضع قيود على حرية البحث العلمى ، ولمحاولات إساءة استخدامه . كذلك ارتفعت نسبة الموافقين على أن يكون هناك قانون يكفل ضمانات حرية البحث العلمى الاجتماعى (٣ر٨٠٪) .

وإلى جانب ذلك ذكرت ضمانات أخرى (٢٣٪) أهمها وضع ميثاق شرف أخلاقى يحكم عملية البحث العلمى الاجتماعى .

ثانيا : قضية أولويات البحث العلمى الاجتماعى

يشير المشتغلون بالبحث العلمى الاجتماعى فى مصر كثيرا إلى ضرورة الاهتمام بأولويات البحث العلمى الاجتماعى ، والفجوة بين البحث العلمى الاجتماعى ورسم السياسات واتخاذ القرار ، وكيفية التغلب على هذه الفجوة لزيادة إمكانية الاستفادة من نتائج البحث العلمى الاجتماعى فى مواجهة المشكلات والقضايا القومية ، وترشيد السياسة الاجتماعية .

ففى مقال بعنوان "البحث العلمى الاجتماعى واتخاذ القرار" أشير إلى

مجموعة من العوامل التى تساهم فى إحداث هذه الفجوة ، والتى تحتاج معالجتها إلى تضافر الجهود بين العلماء وواضعى السياسات ومتخذى القرار من ناحية ، كما أنها – تحتاج من ناحية أخرى – إلى الإيمان بأهمية وجود سياسة علمية للبحث الاجتماعى تعمل على التخطيط العلمى وفقا للخطط المتوسطة والطويلة المدى ، وتخصص ميزانيات كافية لتمويل البحث العلمى الاجتماعى ، وعقد المؤتمرات العلمية لتبادل الخبرات المعرفية ، والتدريب المهنى لإعداد كوادر من الباحثين العلميين الأكفاء . فمن شأن كل ذلك أن يؤدى إلى تكامل واستمرار التقدم فى مجال البحوث الاجتماعية ، والتقليل من الفاقد فى العائد منها ، وتوظيفها لصالح المجتمع وتقدمه ورفاهيته (١٠) .

وقد تناولت بعض الأوراق المقدمة فى مؤتمر أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى – السابق الإشارة إليه – ، قضية أولويات البحث العلمى الاجتماعى ، والعمل على زيادة فاعليته كأحد محاور المسئولية الأخلاقية والاجتماعية للمشتغلين فى هذا المجال .

فعلى سبيل المثال ، أشارت إحدى الأوراق إلى ما مؤداه : أن المجتمعات النامية – ومنها مصر – "لا تستطيع أن تتحمل نسبة الفاقد من المال والطاقة والوقت فى بحوث قليلة الجدوى ، وهو ما يمكن أن تتحمله المجتمعات المتقدمة دون أن تضار كثيرا . وبعبارة أخرى إن هامش الفاقد المسموح به فى هذا الصدد فى المجتمعات النامية لابد وأن يكون أضيق كثيرا من الهامش الذى يمكن أن يسمح به فى هذا الصدد فى المجتمعات المتقدمة" (١١) .

وفى تعريفها للبحوث قليلة أو ضئيلة الجدوى ، أوضحت الورقة أنه "لا يجوز الربط بين ضآلة الجدوى وكون البحث نظريا (أو أساسيا) ، كما أن العكس ليس صحيحا كذلك ، فقد نكون بصدد بحث نظرى (أساسى) بالغ الأهمية ، كما

أننا قد نجد الشيء نفسه بالنسبة لبحث تطبيقى ما ، والعبرة إذن ليست بكون هذا البحث أو ذاك نظريا أو تطبيقا ، ولكن العبرة إنما تكون بقيمة التغيير الذى من شأنه أن يترتب على نتائج هذا البحث ، سواء فى جبهة المعرفة ، أو فى مجال التطبيق ، ويدخل فى حسابات هذه القيمة أصالة التناول ، ووزن المشكلة نفسها التى يتعرض لها البحث" (١٢) .

ومن ناحية أخرى ، أشارت بعض الأوراق المقدمة فى هذا المؤتمر – أيضا – إلى ضرورة إعادة النظر فى أچندة البحوث الاجتماعية التى تجرى فى مصر ، والتى أصبح يشكل الكثير منها استجابة لمطالب هيئات أجنبية أو دولية أكثر منها استجابة لأولويات بحثية تمليها احتياجات المجتمع المصرى (١٣) . واقترح فى هذا الصدد بعض الموضوعات التى يمكن إدراجها كأولويات للبحث العلمى الاجتماعى فى مصر (١٤) .

ومن ناحية ثالثة ، أوضحت إحدى الأوراق المقدمة فى نفس المؤتمر بعنوان "الصحافة المصرية وقضية أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى" ، والتى تم فيها إجراء تحليل كيفى لمضمون عينة من الصحف الصادرة خلال عام ١٩٩٤ ، أوضحت أن من بين الموضوعات التى تناولتها هذه الصحف بخصوص أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى موضوع مسئولية الدولة فى رسم سياسة البحث العلمى ، وموضوع مدى استفادة المجتمع المصرى من البحوث والمؤتمرات العلمية . وتحت هذين الموضوعين طرحت أفكار كثيرة منها – على سبيل المثال لا الحصر – مايدور حول أهمية ربط استراتيچية البحث العلمى بمشكلات المجتمع ، وأهمية وجود سياسة علمية تحدد مسار البحث العلمى فى المجتمع ؛ حتى يؤدى دوره المأمول فى خدمة القضايا القومية ، وزيادة التمويل المخصص للبحث العلمى ، وأولويات المشكلات البحثية ، ومدى العائد منها على المجتمع ، ووجود فجوة بين

ما تقدمه مراكز البحوث فى مصر والاستفادة منها على مستوى المجتمع [١٥] .

وبناء على كل ما سبق ، طرح استطلاع الرأى الحالى خمسة أسئلة تدور حول مدى استفادة الدولة من نتائج البحث العلمى الاجتماعى ، وأهم أسباب عدم الاستفادة ، وأولوية البحوث التطبيقية (التى تتناول مشكلات اجتماعية) فى مقابل البحوث الأساسية (التى تهتم بالنظرية والمنهج والأخلاقيات الخاصة بالعلم والبحث الاجتماعى) ، وأهم الموضوعات التى ينبغى الاهتمام بدراستها فى كل منهما .

وقد جاءت النتائج لتبين أن ٧ر٤٥٪ من أفراد العينة أشاروا إلى أن الدولة تستفيد - أو تستفيد إلى حد ما - من نتائج البحث العلمى الاجتماعى فى رسم السياسات واتخاذ القرار . بينما بلغت نسبة من أشاروا إلى أن الدولة لا تستفيد من نتائج البحث العلمى الاجتماعى فى هذا الصدد ٣ر٥٣٪ .

وكانت أهم البحوث التى أشير إلى استفادة الدولة من نتائجها فى الخمس سنوات السابقة على تطبيق استطلاع الرأى هى على التوالى : بحوث المخدرات ، والبحوث الخاصة بالأسرة والطفولة ، وبحوث العشوائيات ومشكلة الإسكان ، وبحوث السياسة التعليمية ، واستطلاعات الرأى العام .

أما أهم أسباب عدم الاستفادة من نتائج البحث العلمى الاجتماعى فى رسم السياسات واتخاذ القرار ، فقد بلغت نسبة الموافقين على أن أهم الأسباب هى : عدم وعى واضعى السياسات ومتخذى القرار بأهمية الاسترشاد بنتائج البحث العلمى الاجتماعى ٩٠٪ من أفراد العينة الكلية ، يلى ذلك ولكن بنسبة أقل (١ر٤٨٪) تقديم نتائج البحث العلمى الاجتماعى بصورة يصعب الاستفادة منها مباشرة فى رسم السياسات واتخاذ القرار ، ثم انصراف المشتغلين بالبحث العلمى الاجتماعى عن بحث القضايا القومية الهامة ، إذ بلغت نسبة الذين ذكروا

هذا السبب ١ر٤٣٪ .

وبالإضافة إلى ذلك ، ذكر ٣٨٪ من أفراد العينة أسبابا أخرى لعدم الاستفادة من نتاج البحث العلمى الاجتماعى فى رسم السياسات واتخاذ القرار أهمها : "غياب أو عدم وجود استراتيچية منظمة للاستفادة من نتائج البحث العلمى الاجتماعى ، وتقلص أهمية دور العلم فى المجتمع" .

وبخصوص أولوية الاهتمام بالبحوث التطبيقية التى تتناول القضايا والمشكلات الاجتماعية فى مقابل البحوث الأساسية التى تتناول قضايا المنهج والنظرية والأخلاقيات الخاصة بالعلم الاجتماعى ، أشارت غالبية أفراد العينة (٦ر٧٥٪) إلى ضرورة إعطاء نفس القدر من الاهتمام لكلا النوعين من البحوث . بينما أشار ٨ر٢١٪ إلى إعطاء الأولوية للبحوث التطبيقية التى تتناول قضايا ومشكلات اجتماعية ، وأشار عشرة أفراد فقط إلى إعطاء الأولوية للبحوث الأساسية .

وقد تبين أن أهم القضايا أو الموضوعات التى ينبغى الاهتمام بها فى السنوات الخمس التالية لتطبيق استطلاع الرأى فى مجال البحوث التطبيقية هى على التوالى : قضايا السياسة التعليمية ، وقضايا التطرف والإرهاب والعنف ، وقضايا البطالة ، وقضايا البحث العلمى والتطور التكنولوچى ، وقضايا القيم الاجتماعية والأخلاقية وكيفية تعديلها ، وقضايا الشباب . إذ تراوحت نسب من أشاروا إلى هذه القضايا من أفراد العينة الكلية ما بين ١٦٪ و ٦ر٢٦٪ . وإلى جانب ذلك ذكرت قضايا أخرى ، ولكن بنسب أقل مثل : قضايا الطفولة ، والأسرة ، والتنمية ، و البيئية ، والإدمان أو التعاطى ، والخصخصة ، وغير ذلك من القضايا الاجتماعية على نحو ما عرضنا فى سياق تناولنا لنتائج استطلاع الرأى .

أما بالنسبة لأهم الموضوعات التى ينبغى أن تهتم بها البحوث الأساسية فى السنوات الخمس التالية لتطبيق استطلاع الرأى ، فقد تبين أن ٥٣٫٧٪ من أفراد العينة أشاروا إلى موضوع المنهج ، كما أن ٥١٫٩٪ أشاروا إلى موضوع الأخلاقيات ، و ٤٧٫٨٪ أشاروا إلى موضوع النظرية ، فى حين أشار ٣٩٫٦٪ إلى موضوع الممارسة ، أى ممارسة البحث العلمى الاجتماعى .

ثالثا : قضية تمويل البحث العلمى الاجتماعى

من القضايا الهامة فى موضوع أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى قضية تمويل البحوث . فقد حظيت هذه القضية باهتمام كثير من علماء العلوم الاجتماعية محليا وعالميا على حد سواء ؛ وذلك لارتباطها بالعديد من القضايا الأخرى المندرجة تحت موضوع أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى ، مثل قضية الشرعية فى البحث الاجتماعى ، ووضع الضمانات التى تكفل عدم استغلاله ، سواء من جانب السلطة الحاكمة ، أو من جانب سيطرة الدول المتقدمة واختراقها لخصوصيات المجتمعات النامية ، وكذلك قضية المسئولية الاجتماعية للمشتغلين بالبحث العلمى الاجتماعى ، وقضية حرية البحث العلمى الاجتماعى [١٦] .

وقد خصصت معظم المواثيق الأخلاقية فى مجال العلوم الاجتماعية أجزاء منها لوضع ضوابط تحد من تدخل الجهات الممولة للبحث العلمى الاجتماعى – أيا كانت طبيعة هذه الجهات – فى مسار البحث ؛ حتى لايشكل هذا التدخل إساءة إلى الصالح العام ، أو التشكيك فى نزاهة البحث العلمى الاجتماعى والمشتغلين به ، خاصة بعد ما تبين من إمكانية استغلال البحث فى أغراض مشبوهة مثل ماعرف فى تاريخ البحث الاجتماعى باسم فضيحة "مشروع كاميلوت" Camelot project [١٧] .

فعلى سبيل المثال ، جاء فى الميثاق الأخلاقى للرابطة الأنثروبولوچية الأمريكية تحت عنوان "المسئولية تجاه الجهات المشرفة على البحوث" مانصه : "فى علاقته بالهيئات الراعية يجب على الأنثروبولوچى أن يكون أمينا فيما يتعلق بمواهبه وقدراته وأهدافه وبذلك يواجه ، قبل أن يدخل فى أية تعهدات ، الالتزام بإجراء البحث ، ويفكر بصدق وأمانة فى نوايا الجهات الراعية فى ضوء تصرفاتها السابقة ، ويجب عليه أن يكون حريصا بشكل خاص من أن يرتبط بوعود أو يوحى بأنه يقبل أية شروط تتعارض مع أخلاقياته المهنية أو تحمل أية التزامات تنافسية . وهذا يتطلب منه أن يطلب من الهيئة الراعية الكشف الكامل عن مصادر التمويل ، والأشخاص المشاركين ، وأهداف المؤسسة ، والمشروع البحثى ، والتصرف فى نتائج البحث ، كذلك يجب عليه أن يحتفظ بحقه فى اتخاذ كل القرارات الأخلاقية المتعلقة بالبحث ، كما يجب عليه ألا يدخل فى أى اتفاق سرى مع المؤسسة الراعية يتعلق بالبحث أو النتائج أو التقارير" [١٨] .

كذلك جاء فى نفس الميثاق تحت عنوان "المسئولية نحو حكومة الأنثربولوچى والحكومة المضيفة" مانصه : "يجب على الباحث الأنثربولوچى أن يكون أمينا وصادقا فى علاقته بحكومته والحكومة المضيفة ، ويجب أن يطلب تأكيدات على أنه لن يكون مطالبا بالتنازل عن – أو المساومة على – مسئولياته وأخلاقياته المهنية كشرط للسماح له بإجراء البحث ، وبوجه أخص تجاه عدم الموافقة على إجراء أية بحوث سرية ، أو إعطاء أى تقارير سرية أو استخلاصات من أى نوع ، فإذا تم التفاهم بوضوح على هذه الأمور منذ البداية فإنه سوف يمكن – بوجه عام – تجنب حدوث أية تعقيدات أو سوء فهم" [١٩] .

كذلك جاء فى الميثاق الأخلاقى للرابطة السوسيولوچية البريطانية فى البنود أ ، و ب ، و جـ تحت عنوان "اشتراط التوصل إلى نتائج معينة والمفاوضات

بشأن البحث" ما نصه "يجب على الأعضاء ألا يقبلوا شروطا فى العقد تتوقف على نتيجة أو محصلة معينة ، أو على مجموعة من النتائج ، يتوصل إليها البحث المقدم مشروعه . وقد يحدث - أيضا - صراع بين الالتزامات إذا طلب الممول استخدام أساليب بحث معينة" . "يجب على الأعضاء أن يحاولوا - قبل توقيع العقد - توضيح أنهم مخولون لأن يكون فى إمكانهم الكشف عن مصدر تمويلاتهم ، والعاملين فيه ، وأهداف المؤسسة والغرض من البحث" . "يجب على الأعضاء - أيضا - أن يحاولوا توضيح حقهم فى نشر نتائج بحثهم وتوزيعها" [٢٠].

وقد تناولت كثير من الأوراق المقدمة إلى مؤتمر أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى- السابق الإشارة إليه - قضية تمويل البحث العلمى الاجتماعى فى مصر .

فعلى سبيل المثال ، الورقة التى قدمت بعنوان "حقوق الباحث إزاء الغير فى البحوث الأنثربولوچية الميدانية" أشير إلى ما مؤداه : "أنه نظرا للتكلفة العالية التى تتكلفها هذه البحوث (أى البحوث الأنثربولوچية الميدانية) فإنه قلما يستطيع الباحث الفرد أن يقوم بالبحث على نفقته الخاصة ، ولذا لابد من التمويل من الأجهزة الرسمية المعنية بالبحث أو مراكز البحث العلمى الرسمية ، ولن يكون هناك أى حرج فى أن يقوم الباحث ببحث تموله هذه الجهات (الحكومية) مادام له حق وضع الخطة ، وتنفيذها ، وتحليل المعلومات من وجهة نظره الخاصة ، حتى وإن كان موضوع البحث مقترحا من هذه الهيئات الحكومية . فالأمر هنا يختلف تماما عن البحوث الممولة من الهيئات الأجنبية ، أو من البحوث التى تتم فى أمريكا مثلا لحساب أجهزة المخابرات المختلفة ولا يعلن عن مصادر تمويلها . وفارق كبير بين أن يكشف الباحث فى دراسة موضوع يجريه بتمويل (حكومى)

عن جوانب النقص فى المجتمع بحيث تفيد منه الأجهزة المعنية فى معالجة هذا النقص ، وبين أن يجرى نفس البحث لهيئة أجنبية ويتوصل فيه إلى نفس النتائج ويسلمها إلى تلك الهيئة . أى أن هناك التزاما أخلاقيا من الباحث نحو اختيار الهيئة الممولة ، مع الاحتفاظ بحقه الكامل والمطلق فى توجيه البحث بالطريقة التى يراها ملائمة للمعايير الأكاديمية ، وإذا كان للباحث الحق – من الناحية النظرية البحتة – فى القيام بأية بحوث ميدانية لأية جهة حكومية أو غير حكومية وطنية كانت أم أجنبية ، فإن هذا الحق حق تحكمه – بغير شك – بعض الضوابط الأخلاقية المنبثقة من الانتماء الوطنى" (٢١) .

وبالإضافة إلى ذلك ، أشير فى الورقة التى قدمت بعنوان : "نحو ميثاق أخلاقى للبحث العلمى الاجتماعى : العلانية والسرية فى البحث العمى الاجتماعى" إلى قضية التمويل ، حيث ذكرت ما نصه : "قضية تمويل البحث العلمى الاجتماعى بعامة ، والتمويل الأجنبى بخاصة ، قضية على جانب عظيم من الأهمية ، لذا لايكاد يخلو أى مؤلف يتناول موضوع أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى من إثارة هذه القضية ، مع إبراز الحالات التى مولت فيها مؤسسات أو مول باحثون للقيام بنشاطات هى أبعد ماتكون عن البحث العلمى الاجتماعى ، وإن كانت قد تمت باسمه أو تحت شعاره (٢٢) " .

هذا، وقد حظيت قضية تمويل البحث العلمى الاجتماعى بمناقشات عديدة أثناء جلسات مؤتمر أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى السابق الإشارة إليه ، حيث أشير فيها إلى إيجابيات وسلبيات مصادر التمويل المختلفة ، وضرورة وضع ضوابط لكل منها (٢٣) .

ولأهمية قضية تمويل البحث العلمى الاجتماعى ، خصص استطلاع الرأى الحالى أكبر مجموعة من الأسئلة لهذا المحور . وتدور هذه الأسئلة حول ستة

أبعاد رئيسية هي : أفضل المصادر لتمويل البحث العلمي الاجتماعي ، وإيجابيات وسلبيات تمويل البحث العلمي الاجتماعي من ميزانية الدولة ، وإيجابيات وسلبيات التمويل الأجنبي للبحوث الاجتماعية ، وإيجابيات وسلبيات تمويل البحث العلمي الاجتماعي من القطاع الخاص أو القطاع الأهلي ، ومدى اشتراك أفراد العينة في بحوث ميدانية ممولة تمويلا أجنبيا ، أو ممولة من القطاع الخاص أو القطاع الأهلي ، والشروط التي يمكن قبول التمويل في ضوئها سواء بالنسبة للتمويل الأجنبي ، أو التمويل من القطاع الخاص أو الأهلي ، أو التمويل من ميزانية الدولة .

هذا وقد أوضحت النتائج أن أفضل مصادر تمويل البحث العلمي الاجتماعي التي أشار إليها أفراد العينة هي على التوالي : الدولة (٩٠٪) ، يليها – بمسافة كبيرة – القطاع الخاص أو القطاع الأهلي (٨ر٤٥٪) ، ثم – بمسافة كبيرة أيضا – التمويل الأجنبي (٥ر٢٣٪) .

كذلك تبين أن عينة المشتغلين بالبحث العلمي الاجتماعي في مصر على وعي بأن هناك جوانب إيجابية وأخرى سلبية لكل من مصادر التمويل الثلاثة السابقة . غير أن نسبة من ذكروا أن هناك جوانب إيجابية لتمويل البحث العلمي الاجتماعي من ميزانية الدولة ، ومن القطاع الخاص أو الأهلي بلغت ٦ر٨٤٪ ، و٧ر٨٠٪ على التوالي ، في حين بلغت نسبة من ذكروا أن هناك جوانب إيجابية للتمويل الأجنبي ٦٤٪ .

وعلى العكس من ذلك ،ارتفعت نسبة من ذكروا أن هناك جوانب سلبية للتمويل الأجنبي إلى ٩ر٨٠٪ ، في حين انخفضت نسبة من ذكروا أن هناك جوانب سلبية لتمويل البحث العلمي الاجتماعي من ميزانية الدولة ، ومن القطاع الخاص أو الأهلي إلى ٨ر٦٦٪ ، و ٨ر٤٨٪ على التوالي .

وكانت أهم إيجابيات التمويل من ميزانية الدولة التى أشير إليها هى : ضمان أمن الدولة وعدم استخدام نتائج البحوث لغير الصالح العام ، والاهتمام بالقضايا القومية التى تهم الوطن وتخدمه ، وحرية البحث العلمى وعدم فرض قيود مسبقة عليه ، والإفادة من نتائج البحوث فى رسم السياسات واتخاذ القرار، والإحساس بمسئولية الدولة تجاه البحث العلمى الاجتماعى والباحثين العلميين ، وأخيرا ضمان الحياد والأمانة العلمية فى البحوث الاجتماعية .

أما أهم الجوانب السلبية التى أشير إليها بالنسبة لتمويل البحث العلمى الاجتماعى من ميزانية الدولة ، فقد كانت على التوالى : ضعف حجم التمويل المخصص للبحوث ، وتحكم الدولة فى أچندة البحث العلمى الاجتماعى ، والروتين والتعويق الحكومى .

وفيما يتعلق بأهم الجوانب الإيجابية للتمويل الأجنبى ، فقد كانت على التوالى : وفرة الميزانية الخاصة بالتمويل الأجنبى ، والاستفادة من الخبرات والإمكانات البحثية الأجنبية ، وحسن إدارة البحوث العلمية ، وزيادة عدد البحوث وعدد الباحثين المشتركين فيها .

أما أهم الجوانب السلبية التى أشير إليها فى حالة التمويل الأجنبى ، فقد كانت على التوالى : خرق قواعد حرية البحث العلمى بتدخل الجهة الممولة فى إجراءات البحث ، وخدمة أهداف غير معلنة ، وتهديد الأمن القومى .

ومن ناحية أخرى ، أشارت نسبة لا يستهان بها - حوالى ربع أفراد العينة (٦ر٢١٪) - إلى أنها أجرت أو شاركت فى إجراء بحث ميدانى خلال السنوات الخمس السابقة على تطبيق استطلاع الرأى بتمويل أجنبى . وكان أغلب هذه البحوث فى مجال التعليم ، والطفولة ، والمرأة ، والصحة وتنظيم الأسرة .

ومن ناحية ثالثة ، وافقت غالبية أفراد العينة (بنسب تتراوح بين ٢ر٦٤٪

و٩٦٪) على الشروط التسعة المقترحة لقبول التمويل الأجنبى فى ضوئها ، وأهمها على التوالى : ألا يكون هناك أى قيد من جانب الممول على معالجة نتائج البحث ، وأن يكون التمويل غير مشروط ببحث موضوعات معينة ، وإنما يهدف - أساسا - إلى دعم البحث العلمى أو المؤسسة البحثية ، وألا يكون هناك أى قيد من جانب الممول على نشر تقرير البحث أو نتائجه ، وألا يتدخل الممول فى اختيار توجهات أو مداخل أو مناهج أو أساليب البحث ، وأن تتاح بيانات البحث - أيا كانت جهة التمويل - للباحثين وذلك بعد أن يتم نشر تقرير أو تقارير البحث ، وألا يكون للممول (أيا كان) الحق فى الحصول من المؤسسة البحثية أو الباحث على المادة الخام التى تم جمعها (سواء فى شكل استمارات أو مادة أنثربولوچية ... إلخ والتى يمكن بناء عليها الاستدلال على شخصية الأفراد) ، وأن يكون لبحث قضايا أو موضوعات مدرجة فى إطار السياسة العلمية والبرنامج العلمى للمؤسسة البحثية ، وأن يتضمن نشر تقرير البحث أو نتائجه اسم الجهة الممولة للبحث ، وأخيرا أن يتضمن نشر تقرير البحث مقدار التمويل .

وإلى جانب ذلك ذكرت نسبة ضئيلة (٨ر٥٪) شروطا أخرى منها "أن تكون الجهة الممولة حسنة السمعة ، وأن تكون هناك جهة رقابية على البحوث الممولة بتمويل أجنبى ، وألا يتدخل الممول فى اختيار الباحثين" .

وفى مقابل ذلك رفض ٨ أفراد فقط فكرة التمويل الأجنبى للبحث العلمى الاجتماعى ، سواء بشروط ، أو بغير شروط .

رابعا : قضية العلاقات وانماط السلوك فى الوسط العلمى

اهتمت كثير من المواثيق الأخلاقية الصادرة عن روابط عالمية فى مجال العلوم

الاجتماعية بتخصيص أجزاء منها لموضوع العلاقات وأنماط السلوك داخل الوسط الأكاديمى ، أو ما يمكن تسميته بشكل عام الأخلاقيات المهنية .

فعلى سبيل المثال ، جاء فى "البيان حول الأخلاقيات المهنية" الصادر عن الرابطة الأمريكية لأساتذة الجامعات ، والذى صادقت عليه – فى حدود علمنا – كل من الرابطة السوسيولوچية الأمريكية ، والرابطة الأمريكية للعلوم السياسية ، جاء ما نصه كالآتى :

"١ – الأساتذة ، مدفوعين بإيمان راسخ بقيمة ومنزلة المعرفة ، يقدرون تماما المسئوليات الخاصة الملقاة على عاتقهم . فمسئوليتهم الأساسية تجاه تخصصهم العلمى هى البحث عن الحقيقة وعرضها كما يرونها . ولتحقيق هذه الغاية ، فإن الأساتذة يكرسون طاقتهم لتنمية وتحسين كفاءتهم العلمية . وهم يقبلون الالتزام بممارسة الانضباط الذاتى والاجتهاد النقدى عند استخدام ونشر ونقل المعرفة . ويمارسون الأمانة الفكرية . ورغم أن الأساتذة قد تكون لهم مصالح أو اهتمامات ثانوية ، فإن هذه المصالح أو الاهتمامات لا ينبغى أبدا أن تعرقل – بشكل خطير – حريتهم فى البحث ، أو تجعلها محل مساومة .

٢ – كمدرسين ، فإن الأساتذة يشجعون طلابهم على السعى الحر من أجل التعلم ، ويضعون أمامهم أفضل المعايير العلمية لتخصصهم . الأساتذة يحترمون الطلاب كأفراد ، ويلتزمون بدورهم الحقيقى كموجهين مثقفين وكمستشارين . والأساتذة يبذلون كل جهد معقول لتعزيز السلوك الأكاديمى النزيه ، وللتأكد من أن تقديراتهم للطلاب تعكس حقيقة ما يستحقه كل طالب . وهم يحترمون الثقة التى هى من طبيعة العلاقة بين الأستاذ والطالب ، ويتجنبون أى استغلال أو تحرش أو تمييز فى معاملة الطلبة ، وهم يعترفون

بأية مساعدة أكاديمية أو علمية لها أهميتها من جانب الطلبة . وهم يحمون حريتهم الأكاديمية .

٣ - كزملاء ، فإن الأساتذة عليهم التزامات مستمدة من عضويتهم المشتركة فى مجتمع الدارسين المتخصصين Community of Scholars . الأساتذة لا يتعصبون ضد زملائهم أو يتحرشون بهم . إنهم يحترمون ويدافعون عن البحث الحر لزملائهم . على الأساتذة عند تبادل النقد والآراء أن يظهروا الاحترام الواجب نحو آراء الآخرين . الأساتذة يعترفون بما يدينون به كأكاديميين ، ويسعون لأن يكونوا موضوعيين فى أحكامهم المهنية على زملائهم . يقبل الأساتذة نصيبهم فى مسئوليات الكلية من أجل إدارة المؤسسة التى ينتمون إليها .

٤ - كأعضاء فى مؤسسة أكاديمية ، فإن الأساتذة يسعون أولا وقبل كل شئ إلى أن يكونوا مدرسين ودارسين متخصصين أكفاء ومنجزين . وعلى الرغم من كون الأساتذة يراعون التنظيمات الموضوعة واللوائح القائمة للمؤسسة والتى لا تتعارض مع الحرية الأكاديمية ، فإنهم يحافظون على حقهم فى النقد ، ويسعون لإعادة النظر فيها . الأساتذة يعطون الاهتمام الواجب لمسئولياتهم الأولى فى إطار مؤسستهم عند تحديد حجم وطبيعة العمل الذى يقومون به خارجها . وعند تفكير الأساتذة فى قطع أو إنهاء خدمتهم ، فإنهم يضعون فى الاعتبار أثر قرارهم على برنامج المؤسسة ، ويعطون إشعارا مسبقا بما ينوونه .

٥ - كأعضاء فى المجتمع ، فإن الأساتذة لهم الحقوق والالتزامات التى لأى مواطن ، والأساتذة يحددون أولوية هذه الالتزامات فى ضوء مسئولياتهم تجاه موضوع اهتمامهم العلمى ، وطلبتهم ، ومهنتهم ، ومؤسستهم . وعندما

يتحدثون أو يتصرفون بصفتهم الفردية ، فإنهم يتجنبون إعطاء أى انطباع بأنهم يتحدثون أو يتصرفون نيابة عن جامعتهم أو كليتهم .

٦ - وكمواطنين مشتركين فى مهنة تعتمد على الحرية لسلامتها وكمالها ، فإن الأساتذة عليهم التزام خاص لتهيئة الظروف المهنية لحرية البحث ، وتعزيز الفهم العام للحرية الأكاديمية"(٢٤) .

وإلى جانب ذلك ، تضمنت المواثيق الأخلاقية الصادرة عن الرابطة الأنثربولوچية الأمريكية ، والجمعية الأمريكية لعلم النفس ، والرابطة السوسيولوچية الأمريكية ، والرابطة السوسيولوچية البريطانية ، والرابطة الأمريكية للعلوم السياسية بنوداً كثيرة تدور حول : الكفاءة العلمية كمسئولية أخلاقية تتطلب الاطلاع باستمرار على الجديد فى مجال التخصص ، والنزاهة والموضوعية فى معاملات الأساتذة مع الطلاب ، وعدم انتحال أو سرقة أعمال غيرهم من الزملاء ، وغير ذلك مما يدخل فى مجال العلاقات وأنماط السلوك فى الوسط العلمى (٢٥) .

ولقد احتلت قضية العلاقات وأنماط السلوك داخل الوسط العلمى موقعاً بارزاً فى بعض الأوراق العلمية التى طرحت فى مؤتمر أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى ، السابق الإشارة إليه ، (٢٦) . كذلك دارت مناقشات كثيرة حول هذه القضية فى جلسات المؤتمر (٢٧) . غير أن الأوراق المطروحة والمناقشات التى دارت حولها لم تكن حول ما ينبغى أن تكون عليه أنماط السلوك والعلاقات فى الوسط العلمى ، بقدر ما كانت فى الدرجة الأولى حول العديد من السلبيات والتجاوزات المهنية التى بدأت تظهر بين بعض - وليس كل - المشتغلين بالبحث العلمى الاجتماعى فى مصر ، بل وأصبحت تشكل أحد هموم الجماعة أو المجتمع

الأكاديمى فى مجال البحث العلمى الاجتماعى .

وسنكتفى هنا بإيراد بعض الأمثلة التى جاءت فى الورقة الخاصة بتحليل مضمون الأوراق العلمية المقدمة لهذا المؤتمر عند تناولها لقضية التجاوزات الأخلاقية المهنية ، ومنها : عدم اكتمال تربية الباحث العلمى مما جعله يتسم بالعجز العلمى ، وعدم وجود إجماع فى المجتمع العلمى على الرفض القاطع والاستهجان الشديد لبعض أنماط السلوك الانحرافى للأكاديمى بما يؤدى إلى استمرار الانحراف والبلبلة القيمية ، وعجز العلماء عن تطوير نسق أخلاقى يحكم عملهم العلمى ويحد من تغلغل قيم السوق ، وانتشار ظاهرة المقاولات المعلنة وغير المعلنة دون مراعاة أية دقة علمية أو مصداقية فى جمع البيانات ، وانتشار السرقات العلمية المباشرة وغير المباشرة بتحوير الأفكار المسروقة ، وتغيير بعض المفردات والمصطلحات اللغوية ، والتهاون فى الالتزام بما تقضى به الأعراف والتقاليد العلمية فى الممارسة بين المشتغلين بالبحث العلمى الاجتماعى ، وإساءة استخدام السلطة ، وتوظيف البحث العلمى بهدف تحقيق نفع شخصى ، وتحول العلاقة بين الطالب والأستاذ إلى علاقة شكلية تقوم على المجاراة والنفاق ، ودفع الطالب لتبنى أطر نظرية جاهزة ، وعدم إتاحة الفرصة له للمشاركة الفعالة وإبداء الرأى بحرية ، واحتواء الحوار العلمى على الفهلوة وتهميش الآخر ، وعدم إسهام التنشئة الأكاديمية فى تنمية المهارات البحثية والتحليلية للطلاب بعامة ، وطلاب الدراسات العليا بخاصة [٢٨] .

وبناء على ما سبق ، خصص استطلاع الرأى الحالى محورا لقضية العلاقات وأنماط السلوك فى الوسط العلمى ، ينقسم إلى سؤالين رئيسيين : أولهما يهدف إلى معرفة رأى أفراد العينة فى أنماط السلوك التى لا يرضون عنها من جانب بعض أعضاء المؤسسات العلمية (كليات أو مراكز بحوث) التى يعملون

بها ، بدءا من الأساتذة ، وانتهاء بالمعيدين أو الباحثين المساعدين . وثانيهما يهدف إلى معرفة رأى أفراد العينة فى طبيعة العلاقات السائدة بين الأجيال المختلفة من أعضاء المؤسسات العلمية (كليات أو مراكز بحوث) التى يعملون بها، بدءا بالأساتذة أيضا ، وانتهاء بالمعيدين أو الباحثين المساعدين .

وقد أوضحت نتائج استطلاع الرأى أن أكثر أنماط السلوك التى لا يرضى عنها أفراد العينة الكلية من جانب بعض الأساتذة (أو المستشارين) هى السلوكيات التى لا تتفق مع أخلاقيات البحث العلمى ، سواء من حيث المهنة ذاتها ، أو فى التعامل مع الزملاء ، أو فى التعامل مع الدرجات الوظيفية الأدنى ، إذ ذهب إلى ذلك ١ر٨٦٪ ، وكأمثلة على هذه السلوكيات ذكروا ما نصه "قلة الوعى بضرورة وجود مدارس علمية يتولون ريادتها ، وعدم متابعة التطورات الحديثة فى العلوم الاجتماعية ، والنقل بحرية من كتابات الغير دون ذكر المصادر ، والاهتمام بالمناصب الإدارية على حساب الاهتمامات العلمية ، وادعاء التخصص فى كل مجال ، والصراعات مع الزملاء ، والغرور والتعالى ، وسوء معاملات طلاب الدراسات العليا ، وعدم الموضوعية عند تقييم الطلاب أو الباحثين" .

كذلك أشارت نسبة ضئيلة (٢ر٩٪) إلى الاهتمام بالنواحى المادية أكثر من الاهتمام بالبحث العلمى نفسه ، كإعطاء أهمية كبرى للإعارات للدول العربية ، واحتكار البحوث الممولة تمويلا أجنبيا ، وإرغام الطلاب على شراء الكتب الخاصة بهم ، وإخضاع البحث العلمى لمنطق السوق ، والاستئثار بساعات التدريس .

وفى مقابل ذلك أشار ٢ر١١٪ فقط من أفراد العينة إلى أنه لا توجد أنماط من السلوك لا يرضون عنها من جانب بعض الأساتذة (أو المستشارين) .

وبخصوص طبيعة العلاقات السائدة بين أعضاء هيئة التدريس أو هيئة

البحوث بدءا بالأساتذة (أو المستشارين) ، وانتهاء بالمدرسين (أو الخبراء) ، أشار نصف الأفراد (٥٠٫٢٪) إلى أن العلاقات طيبة وقائمة على التعاون والود والاحترام ، بينما أشار ٢٨٫٥٪ إلى أن العلاقات سيئة ، وتتسم بالكراهية ، والمنفعة والتسلط ، والصراع ، والنفاق ، وأشار ١٣٫٤٪ إلى أنه لا يوجد نمط ثابت لطبيعة هذه العلاقات ، وأخيرا ذكرت نسبة ضئيلة (٧٫٩٪) أن العلاقات عادية ولكنها غير مثمرة ، أى لا تساعد على تقدم البحث العلمى .

وبالنسبة لطبيعة العلاقات السائدة بين جيل المدرسين المساعدين والمعيدين (أو جيل الباحثين والباحثين المساعدين) ، أشار ٥٦٫٧٪ من أفراد العينة إلى أن العلاقات طيبة ، وتتضمن التعاون العلمى والتضامن الإنسانى ، بينما أشار ٢٩٫٦٪ إلى أن العلاقات سيئة ، وتتسم بالتنافس غير المشروع ، والتسابق على إرضاء الأساتذة ، وغياب روح التعاون ، وأشار ١١٫١٪ إلى أنه لا يوجد نمط ثابت لهذه العلاقات ، وأخيرا ذكر ٧ أفراد فقط أن العلاقات عادية (علاقات عمل) .

خامسا : قضية السرقات العلمية والتزوير فى البحث العلمى الاجتماعى

سبق أن ألمحنا إلى أن معظم المواثيق الأخلاقية الصادرة عن الروابط العالمية فى مجال العلوم الاجتماعية تضمنت بنودا تنص – صراحة – على إدانة السرقات العلمية والتزوير فى البحث العلمى الاجتماعى . وفيما يلى بعض الأمثلة لما نصت عليه هذه البنود .

ففى الميثاق الأخلاقى الصادر عن الرابطة الأنثربولوچية الأمريكية نص البند (ب) تحت عنوان "المسئولية تجاه الجمهور العام" على الآتى : "يجب عليه (أى على الأنثربولوچى) ألا يزيف عمدا النتائج التى توصل إليها أو أن يحرفها" .

كما نص البند (د) تحت عنوان "المسئولية تجاه التخصص" على الآتى : "يجب عليه (أى على الأنثربولوچى) ألا يقدم المادة التى يحصل عليها من مصادر أخرى على أنها عمله الخاص ، سواء أكان ذلك عن طريق الحديث أو الكتابة" [٢٩] .

وفى الميثاق الأخلاقى الصادر عن الرابطة السوسيولوچية الأمريكية نص البند (٢) تحت عنوان "المسائل الخاصة بالتأليف وتوجيه الشكر" على الآتى : "يجب أن توضح تماما البيانات والمادة التى تم الحصول عليها حرفيا من أعمال كتابية لشخص آخر ، سواء كانت منشورة أو غير منشورة ، وأن يشار إلى مؤلفيها. يجب ألا يغفل عمدا الاستشهاد بالآراء التى وردت فى كتابات الآخرين ، حتى لولم تؤخذ بالنص أو حرفيا" . كذلك نص البند (٢) تحت عنوان "يجب أن يحجم المشتغلون بعلم الاجتماع عن استغلال الطلبة" على الآتى : "يجب على المشتغلين بعلم الاجتماع ألا يقدموا أعمال الطلبة على أنها أعمالهم" [٣٠] .

وفى الميثاق الأخلاقى الصادر عن الرابطة السوسيولوچية البريطانية نصت البنود (٣) و (٤) و (٧) و (٨) تحت عنوان "الالتزامات نحو الزملاء" على ما يلى : "يجب على الأعضاء ألا يعمدوا إلى إساءة عرض نتائج بحوثهم أو أعمال الآخرين . يجب ألا يقدموا أعمال الآخرين على أنها أعمالهم ، أو يؤخروا نشر أعمال الآخرين ، حتى يكون لعملهم الأسبقية عليها . المادة التى تم اقتباسها حرفيا من كتابات آخرين يجب أن تحدد بشكل واضح ، وتنسب إلى مؤلفها . عندما تستخلص آراء أو مادة من عمل مكتوب لآخرين ، دون اقتباس حرفى ، فإنه يجب أن يستشهد بالمصادر بالشكل الوافى الذى يخدم الغرض الذى بين أيدنيا" [٣١] .

وفى نفس الاتجاه جاء فى الميثاق الأخلاقى الصادر عن الرابطة أو الجمعية الأمريكية لعلم النفس فى البنود المندرجة تحت عنوانى "كتابة النتائج ،

والسرقة العلمية" ما نصه : "يجب على علماء النفس ألا يقوموا بتزييف النتائج أثناء الكتابة . إذا اكتشف علماء النفس أخطاء جوهرية فى بياناتهم المنشورة ، فعليهم إجراء الخطوات المناسبة لتصحيح مثل هذه الأخطاء . لا يقوم علماء النفس بعرض أجزاء أو عناصر من أعمال أو بيانات خاصة بالغير على أنها خاصة بهم ، حتى وإن كانت تلك الأعمال أو مصادر البيانات مذكورة من قبل"(٣٢) .

كذلك جاء فى الميثاق الأخلاقى الصادر عن الرابطة الأمريكية للعلوم السياسية فى البند (٧ - ١) تحت عنوان "مبادئ للباحثين الأفراد" ما نصه : "انتحال آراء الغير Plagiarism ، الاستيلاء العمدى على أعمال آخرين وتقديمها على أنها أعمالهم لا تمثل - فقط - انتهاكا للقانون المدنى ، ولكن تعد - أيضا - انتهاكا خطيرا للأخلاقيات المهنية" (٣٣) .

وقد نالت قضية السرقات العلمية والتزوير فى البحث العلمى الاجتماعى قدرا من الاهتمام فى مؤتمر أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى ، السابق الإشارة إليه . كما طالب البعض بضرورة التصدى لهذه القضية ، خاصة وأنها تهدد مصداقية البحث العلمى والمشتغلين به .

فعلى سبيل المثال ، أشارت الورقة المقدمة بعنوان "البحث الاجتماعى العلمى فى سياق مناخ الخصخصة والتكيف الهيكلى : محاولة للتحليل السوسيولوچى" إلى ظهور أشكال من السرقات العلمية ، أطلق عليها اسم "غسيل الأبحاث العلمية" منها : تحوير الأفكار المسروقة ، أو تغيير بعض المفردات والمصطلحات اللغوية ، أو تعديل السياق ، أو سرقة نسق بحث برمته واستخدامه فى بحث موضوع آخر (٣٤) .

وقد خصص استطلاع الرأى الحالى فى معالجته لقضية السرقات العلمية

والتزوير فى البحث العلمى الاجتماعى عددا من الأسئلة التى تدور حول بعدين رئيسيين هما : مدى انتشار هذه الظاهرة من ناحية ، وأساليب مواجهتها من ناحية أخرى .

وقد أشارت غالبية أفراد العينة (٧٧٫٣٪) إلى أن السرقات العلمية والتزوير فى البحث العلمى الاجتماعى أصبحا يشكلان خطورة على مهنة البحث العلمى الاجتماعى .

ومن ناحية أخرى ، أشار ربع أفراد العينة (٢٥٫١٪) إلى أنه حدث بالفعل سرقات علمية فى المؤسسة التى يعملون بها خلال السنوات الخمس السابقة على تطبيق استطلاع الرأى ، كما أشار ما يقرب من نصف هؤلاء الأفراد (٥٤ فردا) إلى أنه اتخذ إجراء إزاء هذه السرقات ، بينما أشار النصف الآخر إلى أنه لم يتخذ إجراء إزاء هذه السرقات العلمية ، أو أنهم لا يعرفون ما إذا كان اتخذ إجراء أو لا .

وقد تمثلت أهم الإجراءات التى اتخذت إزاء السرقات العلمية فيما يلى : الاكتفاء بمواجهة الشخص الذى قام بالسرقة العلمية ، أو تكليف شخص أو لجنة علمية لبحث واقعة السرقة العلمية ، أو النشر فى وسائل الإعلام عن واقعة السرقة العلمية ، أو اتخاذ إجراء تأديبى .

ومن ناحية ثالثة ، أشارت نسبة أقل من أفراد العينة (١٤٪) إلى أنه حدث بالفعل تزوير فى بحث علمى اجتماعى فى المؤسسة التى يعملون بها خلال السنوات الخمس السابقة على تطبيق استطلاع الرأى ، كما أشار نصف هؤلاء الأفراد (٢٧ فردا) إلى أنه اتخذ إجراء إزاء هذا التزوير ، بينما أشار النصف الآخر إلى أنه لم يتخذ إجراء إزاء هذا التزوير ، أو أنهم لا يعرفون ما إذا كان اتخذ إجراء أو لا .

وقد تمثلت أهم الإجراءات التى اتخذت إزاء التزوير فى البحث العلمى الاجتماعى فيما يلى : إعلام المجتمع الأكاديمى بحقيقة التزوير إذا كان البحث قد تم نشره ، أو إعادة كتابة البحث بعد استبعاد الأجزاء المزورة ، أو النشر العلمى عن واقعة التزوير ، أو تكليف شخص أو لجنة علمية لبحث واقعة التزوير .

أما بالنسبة لأفضل أساليب مواجهة السرقات العلمية والتزوير فى البحث العلمى الاجتماعى ، فقد وافقت الغالبية العظمى من أفراد العينة الكلية (بنسب تتراوح بين ٩٠،٤٪ ، و ٩٩٪) على الأساليب السبعة المقترحة فى هذا الصدد ، وهى على التوالى : عدم التهاون فى مواجهة هذه الأفعال واتخاذ إجراء رادع لمرتكبيها أيا كانت مواقعهم ، والتنشئة العلمية السليمة لتأكيد الأخلاقيات الحاكمة للبحث العلمى ، والفحص العلمى والتحقيق فى أية شبهة لسرقة علمية أو تزوير فى بحث علمى ، ووجود رابطة علمية للمشتغلين بالبحث العلمى الاجتماعى لها ميثاقها وآلياتها التى تسمح بمواجهة السرقات العلمية والتزوير فى البحث العلمى ، والنقد العلمى فى الندوات والمؤتمرات والدوريات لما يصدر من مؤلفات وبحوث علمية ، والاحتفاظ بالمادة الخام لأى بحث لعدد معين من السنوات حتى يمكن الرجوع إليها فى حالة وجود شبهة لسرقة علمية أو تزوير فى بحث علمى ، وأخيرا صدور تشريع يجرم السرقات العلمية والتزوير فى البحث العلمى الاجتماعى .

ومن هنا ، يمكننا أن نؤكد أن النتائج التى أسفر عنها استطلاع الرأى الحالى قد زادت من بلورة رؤية المجتمع الأكاديمى لهذه الأبعاد والقضايا ، وحددت الخطوات الإجرائية التى ينبغى اتخاذها للحد من بعض التجاوزات الأخلاقية التى بدأت تظهر فى ساحة البحث العلمى الاجتماعى ، مما يساعد على تنظيم هذه المهنة والارتفاع بمكانتها ، ومكانة المشتغلين بها .

المراجع

١ - صالح ، ناهد (تحرير) ، *مؤتمر أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى* ، ١٦-١٨ أكتوبر ١٩٩٥ ، *المجلد الأول ، والمجلد الثانى ، والمجلد الثالث* . القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٩٥ .

٢ - صالح ، ناهد وآخرون (تحرير) ، *الندوة التحضيرية لمؤتمر أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى* ، ٤-٦ يونيه ١٩٨٥ ، (الطبعة الثانية) . القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٩٠ .

٣ - صالح ، ناهد وآخرون ، *قياس الرأى العام فى المنهج والأخلاقيات : استطلاع لرأى نخبة متخصصة* . القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٩٤ .

٤ - صالح ، ناهد (تحرير) ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٠١٩-١٠٤٠ .

٥ - The Columbia Encyclopedia. *Academic freedom*. (5th ed.) (on-line). Retrived 8/11/99 from the World Wide Web: http//www.elibrary.com/s/encarta. 1993.

٦ - عدلى ، هويدا ، الحرية الأكاديمية ما بين الدين والسياسة ، فى : ناهد صالح (تحرير) ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٤.

٧ - انظر فى هذا الصدد :

The Lima Declaration on Academic Freedom and Autonomy of Institutions of Higher Education. (on line). Retrived 2/11/99 from the World Wide Web:http:/www.eff.org/pub/CAF. 1988.

عدلى ، هويدا ، مرجع سبق ذكره . ص ص ١٤٤-١٤٦ .

٨ - انظر على سبيل المثال :

عدلى ، هويدا ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٤١-١٥٦ .

السيد ، مصطفى كامل ، أخلاقيات العلم فى الدراسات السياسية : أفكار للمناقشة ، فى : ناهد صالح (تحرير) ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٤٨٨-٤٩٦ .

سعيد ، محمد السيد ، نحو ميثاق شرف مهنى فى مجال البحث العلمى والإبداعى ، فى : ناهد صالح (تحرير) ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٦٦٩-٦٧٥ .

٩ - خليل ، نجوى ، رؤية نخبة أكاديمية لقضايا أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى : تحليل كيفى ، فى : ناهد صالح (تحرير) ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٦٧٧-٧٠٠ .

١٠ - مجاهد ، هدى ، البحث العلمى الاجتماعى واتخاذ القرار ، فى : أحمد الألفى وآخرين ، *الإنسان فى مصر : الفكر والحق والمجتمع* ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٦ ، ص ١٠٨ .

١١ - سويف ، مصطفى ، الدلالة الأخلاقية لكفاءة العلماء فى دول العالم الثالث : عود على بدء ، فى : ناهد صالح (تحرير) ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧٦ .

١٢ - المرجع السابق ، ص ١٧٧ .

١٣ - انظر على سبيل المثال :

عبد المعطى ، عبد الباسط ، انعكاسات الأخلاقيات المجتمعية المهنية على أخلاقيات الممارسة العلمية فى العلوم الاجتماعية ، فى : ناهد صالح (تحرير) ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٢ .

شعراوى ، حلمى ، المسئولية الاجتماعية فى البحث العلمى بين المستوى الوطنى والدولى ، فى : ناهد صالح (تحرير) ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٩٨-١٠٠ .

سليمان ، سلوى ، مقترح لأسس وإطار تنظيم البحث العلمى فى مصر : ورقه عمل ، فى : ناهد صالح (تحرير) ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٦٥٧ - ٦٥٨ .

١٤ - شعروای ، حلمى ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٩١-٩٣ .

١٥ - الفوال ، نجوى وآخرون ، الصحافة المصرية وقضية أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى ، فى : ناهد صالح (تحرير) ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٥٧٥-٥٧٦ ، و ص ٥٩٧ .

١٦ - يمكن الرجوع فى هذا الصدد إلى :

صالح ، ناهد ، التمويل الأجنبى للبحوث الاجتماعية : دراسة فى سوسيولوچيا البحث العلمى الاجتماعى فى الدول النامية ، فى : ناهد صالح وآخرين (تحرير) ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٦٩-١٩٣ .

١٧ - المرجع السابق ، ص ص ١٦٩-١٧٦ .

١٨ - انظر فى هذا الصدد ترجمة مبادىء المسئولية المهنية الصادر عن الرابطة الأنثربولوچية الأمريكية فى :

صالح ، ناهد وآخرين (ترجمة) ، مواثيق أخلاقية للعلوم الاجتماعية : علم الاجتماع ، الأنثربولوجيا ، علم النفس ، علم السياسة ، الرأى العام ، القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٩٥، ص ٢١ .

١٩ - المرجع السابق ، ص ٢٢ .

٢٠ - انظر فى هذا الصدد ترجمة أدلة الرابطة السوسيولوچية البريطانية للممارسة الأخلاقية والسلوك المهنى الصادر عن الرابطة السوسيولوچية البريطانية فى :

المرجع السابق ، ص ٦٠ .

٢١ - أبو زيد ، أحمد ، حقوق الباحث إزاء الغير فى البحوث الأنثربولوچية الميدانية ، فى : ناهد صالح (تحرير) ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٣٩٧-٣٩٨ .

٢٢ - صالح ، ناهد ، نحو ميثاق أخلاقى : السرية والعلانية فى البحث العلمى الاجتماعى ، فى : ناهد صالح (تحرير) ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٣٣ .

٢٣ - انظر المناقشات التى دارت فى :

صالح ، ناهد (تحرير) ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٧٢٢-٧٢٣ ، و ص ٧٢٥ ،

وص ص ٧٣٢-٧٣٣ ، و ص ص ٧٥٦-٧٥٧ ، و ص ٧٧٦ ، و ص ص ٨٦١-٨٦٢ .

٢٤ - صالح ، ناهد وآخرون (ترجمة) . مرجع سبق ذكره ، ص ص ١١٨-١٢٠ .

٢٥ - انظر ما يخص هذه المواثيق فى :

المرجع السابق .

٢٦ - انظر على سبيل المثال :

زايد ، أحمد ، المعرفة والسلطة : نحو نموذج أخلاقى للتنشئة العلمية ، فى : ناهد صالح (تحرير) ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٣٥-٢٤١ .

٢٧ - انظر المناقشات التى دارت فى :

صالح ، ناهد (تحرير) ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٧٦٩-٧٧٠ ، و ص ص ٧٧٦-٧٧٧ ، وص ص٨١٥-٨١٦ .

٢٨ - خليل ، نجوى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٨٤ .

٢٩ - انظر فى هذا الصدد ترجمة مبادئ المسئولية المهنية الصادر عن الرابطة الأنثربولوچية الأمريكية فى :

صالح ، ناهد وآخرين (ترجمة) ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٨-١٩ .

٣٠ - انظر فى هذا الصدد ترجمة ميثاق الأخلاقيات الصادر عن الرابطة السوسيولوچية الأمريكية فى :

المرجع السابق ، ص ٣٤ ، وص ٣٧ .

٣١- انظر فى هذا الصدد ترجمة أدلة الرابطة السوسيولوچية البريطانية للممارسة الأخلاقية والسلوك المهنى الصادر عن الرابطة السوسيولوچية البريطانية فى :

المرجع السابق ، ص ص ٦٨-٦٩ .

٣٢ - انظر فى هذا الصدد ترجمة المبادئ الأخلاقية وقواعد السلوك الخاصة بعلماء النفس الصادر عن الرابطة أو الجمعية الأمريكية لعلم النفس فى :

المرجع السابق ، ص ١٠٤ .

٣٣ - انظر فى هذا الصدد ترجمة دليل للأخلاقيات المهنية فى العلوم السياسية الصادر عن الرابطة الأمريكية للعلوم السياسية فى :

المرجع السابق ، ص ١٢٦ .

٣٤ - عودة ، محمود ، البحث السسيولوچى العلمى فى سياق مناخ الخصخصة والتكيف الهيكلى : محاولة للتحليل السسيولوچى ، فى : ناهد صالح (تحرير) ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٨ .

Abstract

OPINION POLL ON SOCIAL RESEARCH ETHICS
"Issues and Dimensions"

Hind Taha

This paper presents some of the most important results of an opinion poll on social research ethics. The poll's sample (405) consists of academic members and social researchers in the Egyptian universities and social reseasrch centers.

It deals with five ethical issues with their dimensions, as follows:

1. Social research freedom.
2. Social research priorities.
3. Social research funding.
4. Professional relations and patterns of conduct in the academic community.
5. Fraud and theft in scientific work.

البرنامج الدائم لبحوث تعاطى المخدرات

دراســة حالــة

مصطفى سويف *

قدمنا فى هذا المقال مجموعة الخبرات التى تجمعت لدينا من خلال العمل فى إطار "البرنامج الدائم لبحوث تعاطى المخدرات" الذى تأسس فى فبراير سنة ١٩٧٥ مشمولا بالرعاية الأدبية والمادية من المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية . والهدف من المقال هو إلقاء الضوء على العوامل البنائية والوظيفية التى كانت وظلت فاعلة داخل كيان البرنامج على امتداد عمره . وفى هذا السبيل تحدثنا عن ثلاثة عوامل بنائية تضم عناصر فكرية ، وأخرى بشرية ، وثالثة تنظيمية . ثم انتقلنا إلى الحديث عن أربعة عوامل وظيفية شملت فيما بينها كيفية إدارة الاجتماعات العلمية ، ومحاضر تسجيل هذه الاجتماعات الدورية ، والقواعد التى اتبعت فى كتابة التقارير العلمية ، ونمط القيادة الذى أمكن توفيره لتوجيه نشاط البرنامج . وفى مناقشتنا هذه العوامل جميعا - البنائية والوظيفية - انصرفت عنايتنا أساسا إلى إلقاء الضوء على الأدوار المختلفة التى أسهمت بها فى أداء البرنامج مهامه الرئيسية والثانوية . وقبل أن ننهى المقال قدمنا أربعة تعقيبات صنفنا فيها النوع الراهن من الكتابة العلمية ، كما أشرنا إلى عدد من الموضوعات الهامة التى يفتح هذا المقال الباب إلى ضرورة معالجتها .

مقدمة

حدث فى أواخر سنة ١٩٧٤ ، وعلى أثر عودتى من رحلة عمل فى چنيف ، حيث كنت أشارك فى أحد اجتماعات لجنة الخبراء فى بحوث تعاطى المخدرات التابعة لهيئة الصحة العالمية ، أن تقدمت باقتراح إلى المغفور له الدكتور أحمد خليفة -

* أستاذ علم النفس الإكلينيكى ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد التاسع والثلاثون ، العدد الثالث ، سبتمبر ٢٠٠٢ .

مدير المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية آنذاك - بأن نقوم بإجراء تطوير جذرى فى مجرى "بحث تعاطى الحشيش" الذى كنت أشرف عليه تحت مظلة المركز منذ سنة ١٩٦٥ ؛ وكانت خلاصة التطوير - كما تصورته - أن يتسع مجال البحث فيشمل سائر المواد التى يقبل عليها المتعاطون فى مصر سعيا منهم لاستحداث تغيرات بعينها فى حالاتهم النفسية والعقلية [١] ، دون أن نقتصر على دراسة تعاطى القنب ، هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى أن يراعى فى تصميم البحوث الجديدة أن يعاد إجراؤها دوريا (بعد فترات زمنية محددة) . وقدّمت لهذا الاقتراح تبريرين على النحو الآتى :

أولهما : أن الهدف من التوسع المنشود هو مواكبة ما حدث من تغير على أرض الواقع فى السوق غير المشروعة للمخدرات فى مصر منذ بداية السبعينيات ؛ إذ بدأت تنتشر بين المتعاطين سلوكيات تعاطى الأدوية المؤثرة فى الحالة النفسية * (كالملطفات الصغرى** ، والمنشطات ***، والمنومات ****) ، وذلك بالإضافة إلى الكحوليات والمخدرات التقليدية (الحشيش والأفيون) ، أو كبديل عنها .

والتبرير الثانى ، أن إحدى المشكلات الجديرة بالبحث فى مجال تعاطى المخدرات مسألة دوام أو تغير مدى انتشار التعاطى ***** ، وأنماطه ****** فى قطاعات المجتمع المجتمع المختلفة ، عبر فترات زمنية بعينها .

وقد وافق الدكتور خليفة على الاقتراح ، ووعد بإصدار القرار المقنّن لعملية

* psychotropic drugs.
** minor tranquilizers.
*** stimulants.
**** hypnotics.
***** prevalence.
****** patterns.

التطوير المطلوبة . وفى أول سنة ١٩٧٥ أبلغتنى إدارة المركز بصدور القرار رقم١ لسنة ١٩٧٥ [٢] بإنشاء برنامج دائم بالمركز لبحوث تعاطى المخدرات . ونورد فيما يلى الجدول رقم ١ من واقع التقارير السنوية التى تصدرها الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، وهو يعرض للمضبوطات السنوية من المخدرات التقليدية ، بالإضافة إلى المواد الدوائية التى بدأت تظهر ضمن المضبوطات فى السوق المصرية غير المشروعة اعتبارا من سنة ١٩٧١ ، ثم اختفت فى عامى ١٩٧٢ و ١٩٧٣ ، ثم عادت إلى الظهور فى سنة ١٩٧٤ ، ولم يتوقف ظهورها بعد ذلك .

جدول ١ . إحصاء المضبوطات من المخدرات التقليدية والمواد الدوائية من سنة ١٩٦٧ إلى سنة ١٩٧٩ *

السنة	حشيش كجم	أفيون كجم	مواد أخرى
١٩٦٧	٦٧٣٢	١٢٣٨	---
١٩٦٨	٩٨٧٨	١٩٥١	---
١٩٦٩	٦٢٨٢	٢٣٢٨	---
١٩٧٠	١١٩٩٣	٣١٤١	ماكستون فورت
١٩٧١	٥٦٨٢	٢٣٧٦	حبوب دوائية
١٩٧٢	١٠٨٥٧	١٥٩٥	---
١٩٧٣	٩٢٣٩	٢٢٤	--
١٩٧٤	٢٢٢٤٤	١٧٥٩	حبوب دوائية
١٩٧٥	١١١٣٩	١١٢	حبوب دوائية
١٩٧٦	٢٤٩٧٨	٣٥٩	حبوب دوائية
١٩٧٧	٢٤١٩٦	٩٨٠	حبوب دوائية
١٩٧٨	١٨٤٥٢	٣٣٨	حبوب دوائية
١٩٧٩	١٩٧٢٤	١٠٣٠	حبوب دوائية

* يبدو فى هذا الجدول أن المواد الدوائية لم يكن لها وجود ضمن المضبوطات قبل سنة ١٩٧٠ . (نقلا عن "لجنة المستشارين العلميين ، ١٩٩٢ ، ص ٥٤) .

وقد اكتفينا فى هذا الجدول ببيان المضبوطات حتى سنة ١٩٧٩ . ويتضح

من هذا الجدول أن تعاطى الحبوب الدوائية لم يظهر قبل سنة ١٩٧١ ، ولم يختف بعد سنة ١٩٧٣ .

هذه هى الملابسات التى أحاطت بإنشاء "البرنامج الدائم لبحوث تعاطى المخدرات" ، تحت مظلة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فى بداية عام ١٩٧٥ . وقد اعتبرنا أن قيام البرنامج فى ذلك التاريخ يُعَدُّ إيذانا بإنتهاء مرحلة وبدء مرحلة جديدة فى مسار بحوث تعاطى المخدرات الجارية بالمركز . أما المرحلة المنتهية فكانت مرحلة العمل فى إطار لجنة "بحث تعاطى الحشيش" ، وقد رأينا أنها استنفدت أغراضها فى آخر سنة ١٩٧٤ . وأما المرحلة البادئة فهى مرحلة العمل فى إطار "البرنامج الدائم" . وفعلا بدأت الهيئة الجديدة عملها ، فعقدت اجتماعها الأول بتاريخ ٤ فبراير سنة ١٩٧٥ [٣] ، ولا تزال تواصل نشاطها البحثى حتى تاريخ كتابة المقال الراهن . وفى هذه الأثناء صدرت عنها عشرات التقارير البحثية (باللغتين العربية والإنجليزية) فى الداخل والخارج ، وكان لها عن طريق البحوث وتقاريرها إسهاماتها فى العديد من النشاطات العلمية [٤] .

وقد استرعى استمرار العمل بالبرنامج الدائم على امتداد أكثر من خمسة وعشرين عاما متصلة اهتمام عدد من الزملاء والمريدين ، وتبلور ذلك فى صورة تعليقات وأسئلة متنوعة أخذت تُلقى من حين لآخر على كاتب هذه السطور [٥] . وتدور معظم هذه التعليقات والأسئلة حول محور رئيسى هو : كيف تسنَّى للبرنامج الدائم أن يقوم ويواصل مسيرته طوال هذه المدة ، بينما تشهد شواهد عديدة بندرة وجود أعمال علمية جماعية (تعاونية) طويلة المدى عندنا ، بل وفى الخارج ؟ وقد رأيت أن هذا التساؤل بصورته الشاملة هذه ينطوى على العديد من الأسئلة الفرعية ، وأن هذه الأسئلة جميعا إذا أُجيب عنها بالقدر الواجب من

الدقة والموضوعية فسوف تضيف إلى البرنامج الدائم قيمة تعليمية / تربوية لم تكن مقصودة بالجوهر عند إنشائه ، ولا أثناء مسيرته ، ولكنها بلا ريب تكمل رسالته ، تأسّيا بالنموذج الذى يقره العلماء فى مجال بحوث التعلم ؛ فهم يفرّقون بين نوعين من التعلم : أحدهما التعلُّم الصريح * ، والآخر هو التعلم الضمنى ** [٦]، وإذا تبنَّينا وجهة النظر هذه فسنرى أن جميع التقارير البحثية التى نشرناها ، والتقارير المماثلة التى نرجو أن ننشرها فى المستقبل القريب من واقع نشاط البرنامج إنما تُصنَّف تحت بطاقة "التعلم الصريح" . أما مقالنا الراهن فهو يصنَّف تحت فئة "التعلم الضمنى" .

صياغة المشكلة

فيما يلى نورد مجموعة الأسئلة الجزئية التى تكوّن فى جملتها لُبَّ المشكلة كما طرحناها فى السطور القليلة السابقة ، والتى نكرّس المقال الراهن للإجابة عنها :

أولا : أسئلة حول الجانب البنيوى (الفكرى) للبرنامج ، وكيف أُدخلت عناصر هذا الجانب فى تكوينه .

ثانيا : أسئلة حول الجانب البنيوى (البشرى) للبرنامج ، وكيف أُدخلت عناصر أو مفردات هذا الجانب فى التكوين .

ثالثا : أسئلة حول الجانب البنيوى (التنظيمى) للبرنامج ، وكيف تم تفعيلها .

رابعا : أسئلة حول العوامل الوظيفية الفاعلة فى نشاط البرنامج .

هذه هى الفئات الكبرى للأسئلة التى تطوى بداخلها علامات الاستفهام المتعددة التى تلقيتها على امتداد عدد من السنوات الماضية . وسأحاول الإجابة عنها فى الفقرات التالية . ثم أختم المقال بمجموعة من التعقيبات الداعية إلى

* explicit learning.
** implicit learning .

زيادة فاعلية هذا المقال .

عناصر البناء فى البرنامج الدائم

نقصد بعناصر البناء مجموعة العناصر الفكرية والبشرية والتنظيمية التى تكوّن معا جملة اللبنات الثابتة التى بدأ بها البرنامج الدائم نشاطه منذ تأسيسه فى أول عام ١٩٧٥ ، فهى لم تتولد أثناء تدفُّق النشاط ، ولكن النشاط نفسه (أى البرنامج وقد جرى تفعيله) أقيم على أساسها . وفيما يلى ذكر هذه العناصر .

١ - عناصر البناء (الفكرية)

١ - أ . يأتى فى مقدمة العناصر الفكرية التى أسهمت فعلا فى توجيه ذهنى نحو تطوير العمل فى "لجنة بحث تعاطى الحشيش" التى كنت أشرف عليها تحت مظلة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية (منذ سنة ١٩٦٥) ما كان يترسَّب لدىَّ من خواطر لا حصر لها أثناء المناقشات التى كنتُ أشارك فيها فى أثناء الاجتماعات المتلاحقة للجنة خبراء بحوث التعاطى التابعة لهيئة الصحة العالمية (فى جنيف) (٧) . وقد جاء فى أحد التقارير الفنية الصادرة عن اللجنة (وهى التقارير التى كانت تحمل خلاصة مناقشاتنا) ما يأتى :

"ونحن نشعر بالحاجة إلى مزيد من المعلومات عن العوامل المقترنة بتعاطى المواد المؤدية إلى الاعتماد (٨) ، وكذلك عن مدى انتشار التعاطى ، وأنماطه ، فهذا من شأنه أن يمكّننا من التخطيط الجيد والتنفيذ الكفء لبرامج تهدف إلى الوقاية ، وإلى علاج المشكلات القائمة فى هذا المجال" (٩) . وجاء فى تقرير آخر مانصُّه : "إننا بحاجة ماسَّة ... إلى تدبير استراتيجيات بحثية شاملة ... قابلة للتطبيق عندما تدعو الحاجة . وينبغى لهذه الاستراتيجيات أن يكون هدفها الأول هو تحديد المدى الذى يصل إليه انتشار تعاطى هذه المواد المؤدية إلى

الاعتماد" [10] . هذه الآراء وأمثالها مما تردد فى عدد من التقارير الفنية الصادرة فى أوائل السبعينيات عن لجنة خبراء المخدرات بهيئة الصحة العالمية ، وما كان وراءها من مناقشات حية دارت فى اجتماعات هذه اللجنة كانت من أهم العناصر الفكرية التى قام عليها تفكيرى فى اقتراح إنشاء "البرنامج الدائم لبحوث التعاطى" . وكانت الركائز البارزة فى هذا الصدد هى الانتقال من تركيز الاهتمام حول تعاطى القُنّب إلى تعميم هذا الاهتمام بحيث يشمل سائر المواد المحدثة للاعتماد ، وكذلك الانتقال بتصميم البحوث من بحوث مسحية تعنى – أساسا – باكتشاف العلاقات بين المتغيرات [11] إلى بحوث وبائية تعنى – أساسا – بتحديد معدلات الانتشار ، والإصابة فى المجتمع ، والعوامل المؤثرة فى هذه المعدلات [12] ، والانتقال – أيضا – من مرحلة يجرى فيها البحث الواحد باعتباره كيانا قائما بذاته لا صلة له بما قبله وما بعده إلى مرحلة يتم فيها البحث باعتباره حلقة فى سلسلة متصلة من الدراسات ، بحيث يتيسر من خلال التسلسل متابعة ما يشبه موجات المد والجزر لظاهرة التعاطى (كما تقع فى الواقع المصرى) على امتداد فترات زمنية طويلة نسبيا .

١ – ب – الإدراك الواضح لما طرأ من تغيرات على طبيعة السوق المصرية غير المشروعة فيما يتعلق بالمواد المحدثة للاعتماد : كان هذا هو العنصر الفكرى الثانى الذى أسهم فى توجيه ذهنى نحو ضرورة تطوير العمل فى "لجنة بحث تعاطى الحشيش" ، بحيث يتسع عملنا للقيام بدراسات تشمل تعاطى المواد الدوائية كذلك ، وربما مواد إدمانية أخرى . ومما زاد فى وزن هذا التوجه الجديد ما توصلت إليه الأمم المتحدة من عقد اتفاقية دولية فى سنة ١٩٧١ عُرفت باسم "اتفاقية الأدوية النفسية" ، ويشار إليها – أحيانا – باسم اتفاقية ڤيينا لسنة ١٩٧١ [13] ، وكان الهدف منها أن تتعاون حكومات العالم معا تحت مظلة الأمم

المتحدة فى فرض قدر من إحكام الرقابة على تداول الأدوية النفسية بين الأفراد ، بحيث يمكن تضييق الفرصة أمام تناول هذه المواد بغير إذن طبى ، (أى تعاطيها) [١٤]. وكان أمرا طبيعيا أن يتردد ذكر هذه الاتفاقية كثيرا أثناء اجتماعات لجنة خبراء بحوث المخدرات فى چنيف ، وهو مازاد من شدة حضور الموضوع فى ذهنى ، وإلحاحه فى أن يجد منفذا إلى جهودنا البحثية فى مصر .

١ - جـ - حصيلة الخبرة البحثية السابقة (المتجمعة لدى كاتب هذه السطور) بالإجراء الفعلى لبحوث التعاطى فى البيئة المصرية : جدير بالذكر أن هذه الخبرة بدأت فى نوفمبر سنة ١٩٥٧ ، تاريخ البدء فى "بحث تعاطى الحشيش" تحت مظلة المركز القومى . وقد شاركتُ فى اللجنة المشكَّلة لهذا الغرض منذ ذلك التاريخ المبكّر ، ثم انقطعت عنها لمدة عام (بدءا من أكتوبر سنة ١٩٦٤) ، ثم عدتُ إلى مواصلة العمل المنوط بها فى إطار تنظيمى جديد ، واستمر ذلك حتى نهاية عام ١٩٧٤ . ويُذكر لهذه الخبرة أنها كانت غنية بالعناصر المنضجة ، بعضها عناصر فكرية تتناول صميم النشاط البحثى ، والبعض الآخر عناصر تتعلق بكيفية إدارة العلاقات الإنسانية داخل الفريق البحثى ، وكذلك بين فريق البحث من ناحية ، والمحيط الأكاديمى والإدارى الذى يتفاعل معه الفريق من ناحية أخرى .

١- د - وضوح الرؤية فيما يتعلق بالتوجه التطبيقى للبحث : صحيح أن هذا التوجه التطبيقى كان يسيطر على ذهنى منذ خطوت خطواتى المبكرة فى بحث تعاطى القُنب ، لكن خبرة المشاركة فى الاجتماعات العلمية للجنة الخبراء بهيئة الصحة العالمية ، وما تبع ذلك من مشاركات متعددة فى ندوات ومؤتمرات دولية ومحلية حول شتى جوانب مشكلة المخدرات ، وما أتاحه لى ذلك من اطلاع على الأحوال المجتمعية لهذه المشكلة فى كثير من بلدان العالم ، دفع بى إلى

مستوى من الوعى بالتوجه التطبيقى لم يتيسَّر لى من قبل ، سواء فيما يتعلق بالحاجة الماسَّة إلى العناية بخدمة التوجه ، أو بأبعاد الأسئلة التى يطرحها ، ومن ثم أبعاد الإجابات المطلوبة عن هذه الأسئلة . جدير بالذكر أن وضوح الرؤية على هذا النحو ساعد البرنامج الدائم على الاستبعاد المبكر لكثير من التساؤلات التى رغم كونها ذات قيمة أكاديمية فقد كانت لا تصب من قريب فى بوتقة الاحتياجات التطبيقية التى يعيشها المجتمع المصرى (بشأن مشكلة المخدرات) فى فترة تاريخية بعينها . مثال ذلك : كان من الممكن أن ننفق أسابيع وأشهرا فى تقديم عروض للأدبيات المنشورة حول كثير من المواد النفسية (الموجود منها فى المجتمع المصرى وغير الموجود) ، وما تثيره هذه المواد من مشكلات صحية واجتماعية . ومع أن مثل هذه العروض ما كانت لتوصف بأنها مجرد عبث ، فقد رأينا أن تكون الأولوية فى العناية لما يتعلق بالمواد المنتشرة بين المتعاطين فى مصر ، سواء من حيث توزيع انتشار تعاطى هذه المواد فى قطاعات المجتمع المختلفة ، أو أنماط تعاطيها ، أو ما يرتبط بها من عوامل نفسية/اجتماعية ، فهذه أمور تمس التطبيق مباشرة ، وهو ما نسعى إلى حل مشكلاته أو ترشيده . ولا يعنى هذا الحديث عن التطبيق أية مفاضلة بين البحوث الأكاديمية الأساسية والبحوث التطبيقية ، فكلا النوعين من البحوث ضرورى للتقدم العلمى على مستوى المجتمع . ولكن كل ما نعنيه فى هذه الفقرة أننا اخترنا أن نغلِّب التوجه التطبيقى فى مسيرة البرنامج الدائم ، وأننا رأينا أن نظل متَّسقين مع قرارنا فى جميع خطواتنا فى هذا الشأن .

خلاصة القول إن المكوِّن الفكرى فى بنية البرنامج الدائم كان يحتوى – منذ تأسيسه – على العناصر الأربعة الرئيسية الآتية : الخبرات المعرفية التى حصَّلْتها من خلال عملى مع المنظمات الدولية وفى مقدمتها هيئة الصحة العالمية .

والإدراك الواضح لما طرأ من تغيرات على طبيعة سوق المواد النفسية غير المشروعة فى مصر مع بداية سبعينيات القرن الماضى . والخبرة البحثية التى حصلتها أثناء عملى فى بحث تعاطى الحشيش فى مصر خلال الفترة الممتدة من نوفمبر سنة ١٩٥٧ إلى أكتوبر سنة ١٩٦٤ . ووضوح الرؤية بأننا نتوجَّه بالبرنامج الدائم توجُّها تطبيقيا فى أساسه .

٢ - عناصر البناء (البشرية)

فى حوار أجرى معى سنة ١٩٩٦ للنشر فى دورية World Psychology قلت ردًا على أحد الأسئلة ما يأتى : "عندما قررتُ أن أتولى مسئولية بحث "تعاطى الحشيش" تصورتُ أنه يحسن بى أن أتخذ من بعض تلامذتى الذين يعدون رسائلهم (تحت إشرافى) لنيل درجة الدكتوراه زملاء يتعاونون معى فى فريق البحث ، فذلك من شأنه أن يتيح لهم فرصة اكتساب أنواع من المهارات البحثية لن يحصلوا عليها فى أى مجال آخر ؛ فطالب الدكتوراه يعمل عادة فيما يشبه العُزلة ، أما فى الخبرة التى أزمع إدخاله وزملاءه فيها فسيجرى تدريبه على التعاون الوثيق المتواصل مع أقرانه فى سياق مشروع بحثى كبير" . وردا على سؤال آخر فى الحوار نفسه قلتُ ما ياتى : "وقد جرت عادتى على إعطاء وزن لعناصر الشخصية والطباع أكثر مما أعطى للعناصر العقلية ، بمعنى أننى لست حريصا على توافر معاملات ذكاء شديدة الارتفاع فيمن أقبلهم للتلمذة ، ومع ذلك فإذا اقترن هذا الذكاء بخصال بعينها فى الشخصية فهذا أقبله وأرحّب به ، ولكننى أستطيع أن أكتفى بالذكاء المرتفع بدرجة معقولة (فوق المتوسط) إذا اقترن بما أعتبره خصالا مواتية فى الشخصية ، من هذه الخصال أن يكون الشخص أهلا للاعتماد عليه ، ودمث الخلق ، وعلى درجة معقولة من الحياء ، وألا

يكون ذا طموح جامح . كذلك أرحّب ببعض الخصال التى تقع فى المسافة بين العقل والطباع ، من قبيل حب الاستطلاع أو الحرص على التعلُّم ، والحاجة إلى الإنجاز من خلال النشاط البحثى ، والاحترام العميق للسيرة الأكاديمية ، وأخيرا وليس آخرا بعض التوجه اللائق بالصدور عن الابن بما يكفى للتكامل مع الدور الأبوى الذى يقدمه الأستاذ" [١٥] .

بوحى من هذه الاعتبارات أساسا جاء تشكيل الفريق البحثى الذى افتتحنا به العمل فى "البرنامج الدائم لبحوث تعاطى المخدرات" فى سنة ١٩٧٥ ؛ فكان الأعضاء هم : د . عبد الحليم محمود السيد ، و د . مصرى عبد الحميد حنورة ، و د . زين العابدين درويش . وقد توفرت للأعضاء الثلاثة صفة إضافية زيادة على الصفات سالفة الذكر هى أنهم كانوا يعملون معى من قبل فى فريق "بحث تعاطى الحشيش" لما يقرب من عشر سنوات متصلة (من سنة ١٩٦٥ إلى نهاية سنة ١٩٧٤) ، وهو ما يعنى أنهم كانوا يجمعون عندئذ بين الخصال الشخصية / العقلية المطلوبة بوجه عام ، والخبرة البحثية التى تميزت بالغنى والتشعُّب .

جدير بالذكر أن الخصائص التى ذكرناها فى السطور القليلة الماضية تخص أعضاء البحث كأفراد ، فماذا عن الفريق الذى انتظموا فى العمل من خلاله ، وهو لا يقل واقعية فى وجوده عنهم ؟ فى سنة ١٩٨٠ أمكن لنا تجميع المقالات التى نشرناها بالإنجليزية فى الخارج عن مسار بحوث تعاطى القنب لدينا ، جمعنا هذه المقالات فى مجلد واحد قام المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بطبعه ونشره تحت عنوان "التعاطى المزمن للقنب"chronic cannabis consumption . وقد كتبتُ فى تصدير هذا المجلد ما يأتى : "أما عن معنى الفريق بالنسبة للأعضاء ولأستاذهم فقد كان ذا شحنتين : فهو (أى الفريق) يقوم من ناحية وكأنه قناة ممهِّدة أمامهم لتحقيق ذواتهم (الأكاديمية) ، وهو يقوم من

ناحية أخرى كأداة فعَّالة لتنظيم علاقة التعلُّم عن كثب [١٦]" . وقد كان هذا واضحا لنا منذ البداية . وساعد ذلك الوضوح على رسم أدوار للأعضاء محدَّدة المعالم منذ وقت مبكر . والذى يسترعى الانتباه هنا أن هاتين الشحنتين المشار إليهما لا تتعارضان بأى حال مع الوظيفة الأصلية التى من أجلها أُنشىء البرنامج الدائم ، وهى القيام بالبحث العلمى كبير الحجم للكشف عن الحقائق النفسية الاجتماعية المرتبطة بتعاطى المخدرات فى إطار المجتمع المصرى . بل أكثر من ذلك ، فإن المتأمل فيما تنطوى عليه الشحنتان من معان قريبة وبعيدة يجد أنهما تعززان معا أداء الوظيفة الأصلية بأقدار كبيرة من العناية .

٣ - عناصر البناء (التنظيمية)

مر البرنامج الدائم - منذ تأسيسه - بعدد من التغيرات فى القوالب التى انتظمت نشاطه . ومع ذلك فقد بقيت بعض العناصر التنظيمية ملازمة له على امتداد مسيرته . وفيما يلى نرصد أهم هذه العناصر :

٣ - أ - عناصر تنظيمية شكلية (أو طقسية) : علمتنا الخبرة - التى تلقيناها أثناء العمل فى إطار "بحث تعاطى الحشيش" - أن لجنة البحث (طويل المدى) بحاجة إلى كل ما يضفى عليها طابع المؤسسة ، أى الكيان المتماسك (عبر الأعضاء) ، والمستقر (عبر الامتداد الزمنى) ، لأن هذا من شأنه أن يؤثر إيجابيا فى مستوى أدائها ، وفى مثابرتها فى مواصلة العمل ، ويؤثر إيجابيا - كذلك - فى تحديد مستوى معقول من الشعور بالرضا بين الأعضاء عن الناتج . وعلى أساس هذه الحصيلة الخبرية حرصنا منذ بداية العمل فى إطار البرنامج الدائم على توفير الشروط اللازمة لضمان الحد الأمثل من تخلق الروح المؤسسية للبرنامج . وفيما يلى بعض العناصر الشكلية التى أقررناها منذ أول اجتماع

عقدته هيئة البرنامج :

٣ – أ – ١ – الالتزام بموعد محدد للاجتماع ، وكان هذا الموعد هو الساعة السادسة مساء فى السنوات المبكرة من نشاط البرنامج ، ثم أصبح فيما بعد السادسة والنصف مساء . وقلما كنا نقدم على تغيير هذا الموعد .

٣– أ – ٢ – الالتزام بعقد اجتماعاتنا فى يوم بعينه من الأسبوع ، وكان فى يوم الإثنين ، ثم أصبح يوم الثلاثاء ، ثم تغير فى السنوات الأخيرة إلى الأربعاء .

٣– أ – ٣ – الالتزام بإيقاع أسبوعى بعينه لاجتماعاتنا ؛ فكنا نجتمع مرة واحدة فى الأسبوع فى السنوات المبكرة للبرنامج ، ثم تغير هذا الإيقاع فى السنوات المتأخرة إلى اجتماع واحد كل أسبوعين .

٣ – أ – ٤ – الالتزام ما أمكن بأن تعقد اجتماعاتنا فى قاعة واحدة من القاعات المخصصة لاجتماعات لجان البحث فى مبنى المركز .

وإلى جانب هذه العناصر أو الشروط التى تبدو شكلية خالصة كانت هناك عناصر تنظيمية أخرى التزمنا بها ، وهى تبدو أقل شكلية وأقرب إلى التأثير الإيجابى الواضح فى تحقيق مستوى مقبول لعمل هيئة البحث ، وفيما يلى نذكر أهم هذه العناصر التى نسميها العناصر التنظيمية الوظيفية .

٣ – ب . عناصر تنظيمية وظيفية .

٣ – ب – ١ – تفريد الواجبات : ونعنى بهذا العنصر أن هيئة البرنامج حرصت – منذ بدء عملها – على أن تسند أى عمل تفكر فى إعداده لجلسة أو جلسات قادمة إلى عضو واحد من بين أعضائها ، وذلك حتى يتوفر أمامنا شخص بعينه يتحمل المسئولية بكل وضوح ؛ ونقصد هنا المسئولية بمعنييها الإيجابى والسلبى . وكنا على يقين من أن هذا الالتزام يضع البذور اللازمة

لتخلق الأدوار المناسبة (وظيفيا) لأعضاء الهيئة ، وربما لتخلقها بأفضل صورة ممكنة (بمضى الوقت) .

٣ - ب - ٢ - تحديد عضو بعينه لكتابة محاضر اجتماعات هيئة البرنامج : ومع أن هذا البند يبدو حالة خاصة يمكن أن تندرج تحت البند السابق (بند تفريد الواجبات) فقد ذكرناه صراحة لما لكتابة محاضر الاجتماعات من أهمية بالغة فى حسن سير العمل فى أى مشروع بحثى .(وسنوضح فى جزء تال من هذا المقال الأهمية الوظيفية للمحاضر فى تيسير عمل البرنامج) .

٣ - ب - ٣ - بدء أى اجتماع بقراءة محضر الاجتماع السابق ، ومناقشته وتعديله أو إقراره . وقد وفرت هذه الخطوة للهيئة شرطا اعتبرناه الحد الأدنى لضمان اتصال العمل (مضمونا) من جلسة إلى الجلسة التى تليها ، على أساس أن محاضر الاجتماعات هى ذاكرة البرنامج .

٣ - ب - ٤ - وضع تصور على درجة متوسطة بين الإجمال والتفصيل للمهام الرئيسية للبرنامج الدائم . ويجد القارىء هذا التصور معروضا بدرجة لابأس بها من التفصيل فى محضر الجلسة الأولى للبرنامج التى عقد بتاريخ ٤ فبراير سنة ١٩٧٥[١٧] . والمفترض فى هذا التصور أن يحدد توجها بعينه لعمل هيئة البرنامج منذ بدء اجتماعاتها ، وفى الوقت نفسه لا يكون مفصلا إلى الدرجة التى تفرض قيودا شديدة الوطأة على حركتها ، وتمنعها من تبنى اتجاه استكشافى فى البحث (خاصة فى المراحل المبكرة من نشاطها) . وفعلا يجد المتتبع لنشاط الهيئة (من خلال محاضر اجتماعاتها فى السنتين الأوليين) كثيرا من الشواهد على تعدد المحاولات الاستكشافية التى لم يرد لها ذكر فيما تضمنه محضر الجلسة الأولى من بنود . ومع ذلك فهذه المحاولات وما توالى بعدها من خطوات لم يخرج عن التوجه العام المرسوم للبرنامج منذ البداية .

هذه بعض العناصر التي حرصنا منذ بدء العمل فى إطار البرنامج الدائم على توفيرها ، وكنا نقصد من توفيرها على هذا النحو أن نضفى على البرنامج الصفة المؤسسية (بشقيها التماسك والاستقرار) ، وكنا حريصين فى الوقت نفسه على أن يتحقق ناتج هذا الإضفاء فى أقصر وقت ممكن . ومع ذلك فلكى يتم للقارىء استيعاب ما أوردناه فى هذه الفقرة عن العناصر التنظيمية ؛ حتى لا تبدو وكأنها أدخل فى باب لزوم مالايلزم ، ربما وجب التنبه إلى مقدمة تاريخية لها أهميتها فى هذا السياق . ففى الوقت الذى استصدرنا فيه القرار بإنشاء "البرنامج الدائم" لم يكن قد مضى على إنشاء المركز القومى نفسه إلا أقل قليلا من عشرين عاما[١٨] . وهى مدة أقصر من أن تسمح بتخلق وترسيخ ما يلزم من تقاليد وأعراف يرتكز عليها البحث العلمى الاجتماعى فى قيامه وتقدمه داخل المؤسسة الكبيرة الراعية . يضاف إلى ذلك أن هذا الكيان الجديد (أى المركز القومى) ظل كيانا قانونيا هلاميا فى ذهن مؤسسه (المغفور له الدكتور أحمد خليفة) لبضع سنوات ، حيث لم يكن له مبنى يجسده فى الوجود المجتمعى حتى سنة ١٩٦٠/١٩٦١[١٩] . ثم يضاف إلى ذلك كله شيوع بعض الأفكار الغائمة فى المناخ الفكرى السائد فى مجتمعنا حول قوام الدراسات الاجتماعية ، وأن هذه الدراسات ذات قوام رخو ؛ إذ تفتقر فى إجراءاتها ومناهجها ونتائجها إلى الانضباط والصرامة اللذين تتسم بهما الدراسات الطبيعية والبيولوچية . أمام هذه الظروف التاريخية جميعا رأينا أن نلزم أنفسنا (عن وعى) بكل ما يوحى بالجدية ، ويدعم هذه الجدية فى نفوسنا ؛ حتى يتخلق للبرنامج الدائم مع مرور الوقت مناخ نوعى تكون سمته الرئيسية الانضباط المحسوب على أساس عقلانى يليق بكل ما هو عمل علمى . فى هذا السبيل ربما نكون قد وقعنا فى بعض

المغالاة ، فهذا احتمال وارد ، ولكن لم يكن أمامنا حينئذ سبيل إلى التفرقة الدقيقة بين ما يمكن تصنيفه باعتباره مغالاة ، وما يجب تصنيفه باعتباره ضرورة ، خاصة وأن الانطباع الغالب عند الكثيرين أن مظاهر التسيب فى سلوكيتنا الاجتماعية كثيرة ، سواء ارتبطت هذه السلوكيات بالعمل أو بالترويح ، وهو أمر يسهم بدوره فى جعل إرادة الابتعاد عن التسيب معرضة للتورط من حين لآخر فى المغالاة فى مطلب الانضباط . وفى نهاية الأمر فقد رسخ فى نفوسنا أن علينا مسئولية أخلاقية نحو مستقبل مصداقية المركز ، ومستقبل البحوث العلمية الاجتماعية فى مصر ، وأن جوهر هذه المسئولية إنما يتمثل فى النموذج/السيرة (أو القدوة) الذى سوف نتركه لأجيال الباحثين القادمين من بعدنا ، لا فيما أجريناه من عمل علمى وما انتهينا إليه من نتائج فحسب ، وكأن نشاطنا العلمى قام فى فراغ .

العوامل الوظيفية فى البرنامج الدائم

نقصد بالعوامل الوظيفية جملة العمليات التى تتم داخل إطار البرنامج الدائم (تنشط بنشاط البرنامج وتتوقف بتوقفه) ، وذلك لتمكينه من أداء واجباته المؤسسية . وتنقسم واجبات البرنامج إلى مهام مخطط لها وأخرى غير مخطط لها ، أو مهام مركزية ومهام محيطية . وفى الفقرة التالية نذكر هذه المهام إجمالا ، ثم نعود بعد ذلك إلى مناقشة العوامل الوظيفية ؛ حتى يتسنى للقارىء الربط بين هذه العوامل ومهام البرنامج .

المهام المركزية للبرنامج

يأتى فى مقدمة هذه المهام إجراء البحوث الميدانية والنظرية فى مجال سلوكيات تعاطى المواد النفسية ، ونشر التقارير العلمية عنها بالصورة المتعارف عليها

أكاديميا ، والعرض النقدى للبحوث المنشورة فى هذا المجال ، وخاصة ما كان منها منشورا بالعربية ، وإعداد مكتبة وافية فى هذا الصدد ، ودعوة الخبراء ذوى التخصصات المغذية لنشاط البرنامج ليقدموا لأعضاء البرنامج خلاصة تخصصاتهم بما يعين البرنامج على الارتقاء بأدائه . كذلك من المهام المحورية للبرنامج تقديم المحاضرات لطالبيها من المؤسسات التى تعنى بموضوع المخدرات ، وكذلك تبادل المطبوعات مع المؤسسات العلمية فى داخل الوطن وخارجه ، وأخيرا وليس آخرا عقد الندوات والمؤتمرات العلمية .

المهام المحيطية للبرنامج

ويأتى فى مقدمة هذه المهام ما قد يعرض للبرنامج من فُرص (لم تكن متوقَّعة من قبل) للتعاون مع مؤسسات أو أفراد تعاونا من شأنه أن يزيد من قدرة البرنامج على أداء وظائفه المركزية ، وما قد يعرض له من فرص لتصميم برامج تدريبية تتناول التوظيف التطبيقى لبعض النتائج البحثية التى سبق لهيئة البرنامج أن حصلت عليها وناقشتها فى إصداراتها . وأخيرا وليس آخرا إعداد كوادر من الباحثين العلميين المزودين بالمهارات البحثية اللازمة لهذا الطراز من البحوث (بغض النظر عن مجال دراسات المواد النفسية) ليكونوا ذُخرا للمؤسسات البحثية فى المستقبل .

تفصيل القول فى العوامل الوظيفية

نعود إلى تعريف العوامل الوظيفية بأسلوب أكثر تفصيلا ، فالمقصود بهذه العوامل مجموعة العمليات أو الإجراءات (وما قد تتجسَّد فيه من أدوات) التى من شأنها أن تعين البرنامج على أداء مهامه الأساسية ، كما أن من شأنها أن تتدخل فى تحديد مستوى أدائه سلبا وإيجابا . ويأتى فى مقدمة العوامل الوظيفية

فى سياقنا الراهن **محاضر جلسات الاجتماعات** التى تعقدها هيئة البرنامج ، **والتقارير العلمية** التى تصدر عن الهيئة تعرض فيها خطط البحوث ، وأهدافها وإجراءات تنفيذها ، كما تعرض ما توصلت إليه من نتائج ، وتناقش هذه النتائج ، وما تنطوى عليه من مترتبات . كذلك يدخل ضمن هذه العوامل الوظيفية **جلسات الاجتماعات** نفسها ، ثم **أساليب القيادة** التى تنتظم من خلالها مسيرة هيئة البرنامج . وفيما يلى نذكر هذه العوامل وكيف نتعامل معها .

١ - محاضر الجلسات

الوظيفة الرئيسية لمحاضر الجلسات لاجتماعات أية هيئة أو لجنة هى أنها تسجيل (كتابى) لعمل هذه الهيئة ؛ وذلك للاحتكام إليها كلما اقتضت مسيرة العمل ذلك . ولما كان تسجيل كل صغيرة وكبيرة فى هذه الاجتماعات قلما يكون مطلوبا ، فقد توزعت أشكال محاضر الجلسات من زاوية النظر هذه على تدريج متصل يمتد بين الامتلاء (المضبطة) والاختصار الشديد الذى يقتصر على ذكر رءوس الموضوعات المطروحة وصياغات القرارات . والمفترض أن تختار الهيئة ما يناسبها فى هذا الصدد . وقد تعلمنا من خبرتنا فى إطار "بحث تعاطى الحشيش" أننا كثيرا ما كنا نتخذ قررات بخطوات أو إجراءات محددة بناء على اعتبارات بعينها ، وعندما يحين وقد كتابة التقرير (وقد يكون ذلك بعد شهور) فإننا نذكر القرارات ، ونعجز عن ذكر الاعتبارات المبرّرة لها (وخاصة إذا كانت اعتبارات سياقية وليست متعلقة بما هو فى صميم كيان البحث) . وهو أمر وجدنا أنه يهدد مستوى المحاجة فى الكتابة ، ويؤثر سلبا فى مستوى إقناع القارىء . على ضوء هذه الخبرة بكل ما انطوت عليه رأينا أن تكون كتابة محاضر البرنامج الدائم وسطا بين الإسهاب الممل والإيجاز المخل . وتبقى بعد ذلك مهمة التحديد

الفعلى لتنفيذ هذه الصيغة الوسطية . وهذا التنفيذ مرهون بأمرين : شخصية كاتب المحاضر وكيفية فهمة وتلخيصه لما يقال أثناء مناقشات الأعضاء فى الجلسة ، هذا أمر . والأمر الآخر هو المردود الذى سوف يتلقاه كاتب المحضرعندما يقرؤه على مسمع من الأعضاء فى مطلع الجلسة التالية (وهو ما درجت هيئة البرنامج على ممارسته) ، وما ينطوى عليه هذا المردود من تعديلات وتصويبات وأنوا ع من الإضافة والحذف ، والكيفية التى يتلقى بها كاتب المحضر هذا المردود . وقد توقعنا أن تنكمش هذه العملية من جلسة إلى التى تليها (نتيجة لما يكتسبه كاتب المحضر من خبرة ناتجة من تفاعله مع أعضاء اللجنة) . وسوف ينتهى الأمر فى النهاية إلى استواء الأسلوب الذى تكتب به المحاضر عند صياغة معينة يألفها الكاتب ويرتضيها الأعضاء ، شريطة أن تبقى هذه المهمة (مهمة كتابة المحضر) مسئولية شخص واحد من أعضاء الهيئة ؛ حتى يتسنى له تراكم أثر التعلم وإدخال التعديلات المناسبة على مهاراته (وهو شرط تفريد المهمة كما سبقت الإشارة) .

جدير بالذكر هنا أن محاضر الاجتماعات إذا كُتبت بالعناية الكافية يمكن أن تكون بالنسبة للهيئة المعنية تجسيدا ممتازا لذاكرتها القريبة ، ولذاكرتها البعيدة ، أما تجسيد الذاكرة القريبة فيبدو فى كونها مُعينا بالغ الأهمية للهيئة على مواصلة فكرها وتوجهاتها مفصلة من جلسة إلى الجلسة التى تليها ، وأما تجسيدها للذاكرة البعيدة فيبدو فى كونها تقوم كأداة نموذجية للمساعدة عندما يحين الوقت لكتابة التقارير العلمية عما تم إنجازة من بحوث . هذاعن أهمية محاضر الجلسات ، وهو ما خبرناه فى هيئة البرنامج الدائم ، وما حرصنا على تعظيم توظيفه .

٢ - تقارير البحوث

تعتبر تقارير البحوث أوضح تجسيد للمهمة الرئيسية التى من أجلها تتكون هيئة البحث ، ألا وهى إجراء البحوث الميدانية والنظرية فى مجال بعينه لأهداف تطبيقية أو أكاديمية . ولا سبيل إلى الإفادة من أى بحث إلا من خلال ما ينشر عنه من تقارير علمية . ولذلك فقد حرص العلماء فى شتى مجالات العلوم على العناية بوضع القواعد المنظّمة للنشر كلٌّ فى مجاله [٢٠] .

وقد صدر عن هيئة البرنامج الدائم منذ تأسيسها حتى كتابة هذه السطور عدد كبير من التقارير العلمية ، بعضها بالعربية (نشر بالداخل) ، والبعض بالإنجليزية (نشر بالخارج) . ومن خلال هذا النشاط تراكمت ورسخت لدى الهيئة أقدار كبيرة من الخبرة فى هذا الشأن . وسنناقش فى السطور القليلة التالية (فى حدود ما يسمح به المقام) الكيفية التى كتبنا بها تقاريرنا ، واضعين نصب أعيننا أولا وقبل كل شىء تعظيم الخدمة التى تقدمها هذه التقارير فى السبيل إلى تحقيق المهام الرئيسية للبرنامج . وفى هذا السياق سنولى تقاريرنا العربية عناية أكبر مما نوليه تقاريرنا المنشورة بالإنجليزية ، وذلك لأسباب متعددة ، منها أن التقارير العربية جاءت أكثر تفصيلا من نظائرها الإنجليزية ، ومنها كذلك أن تقاريرنا العربية معنية - أساسا - بمخاطبة المحلى أكثر مما هى معنية بمعالجة العالمى . وقد أدى بنا هذا التفكير إلى الصياغة الآتية لما يجب أن تكون عليه هذه التقارير من حيث الشكل ، وهو ما اتبعناه فعلا .

٢ - أ - أن تتميز التقارير بقدر كبير من التبسيط ، سواء من حيث اللغة ، والاقتصاد فى استخدام المصطلحات التقنية ، والتحليلات الإحصائية ، حتى يمكن للقارىء الجاد أن يستوعبها بغضّ النظر عن خلفيته الدراسية .

٢ – ب – وأن تكتب هذه التقارير – مع ذلك – بأعلى قدر من الدقة والانضباط ، سواء فيما يتعلق بالتسلسل المنطقى للأفكار ، وبالبناء الداخلى لما نسوقه من حجج ، وبسلامة التحليلات الإحصائية المستخدمة ، وبالسلامة المنهجية لما نرتبه من استنباطات على الحسابات الإحصائية ، وبحداثة المراجع وحُجّيتها وانضباط الإحالة إليها . وفيما يلى نذكر أمثلة محددة للكيفية التى سعينا بها إلى تحقيق هذه الصياغة بعنصريها (التبسيط ، والضبط) ، ثم ننتقل إلى الحديث عن الكيفية التى تلتقى بها هذه الأمثلة مع ما تقتضيه مهام البرنامج :

٢ – ب – ١– أما عن كل ما يقع تحت بند التبسيط ، فيبدو واضحا اعتبارا من التراكيب اللغوية المستخدمة لكى تتيح الحد الأمثل من الفهم لدى القارىء العادى ، إلى المصطلحات التقنية ، فقلما كنا نستخدم مصطلحا تقنيا غريبا ما لم يكن هناك مفر من استخدامه . وللقارىء أن ينظر – مثلا – فى العنوان العام الذى اخترناه للمجلدات الصادرة عن البرنامج ، وهو "تعاطى المواد المؤثرة فى الأعصاب ..." كان البديل التقنى هو "تعاطى المواد النفسية ..." فعبارة "المواد النفسية" هى الترجمة الدقيقة التى ارتضيناها فى البرنامج للعبارة الإنجليزية psychoactive substances ، ولكننا تحاشينا استخدام الترجمة الدقيقة تقنيا تيسيرا على القارىء العادى . وهناك عشرات الأمثلة التى تقترب كثيرا أو قليلا فى دلالتها من هذا المثال ، وقد تناثرت على صفحات مجلداتنا . هذا عن التراكيب اللغوية والمصطلحات التقنية . أما عن الجداول الرقمية ، والرسوم البيانية ، والتحليلات الإحصائية ، فالتبسيط فى حالتها يبدو من خلال عدة مظاهر ، منها الاقتصار على إيراد ما هو ضرورى ؛ لأن الإكثار منها يبدو أن يربك القارىء العادى . وقد كانت هذه النقطة دائما محل تفكير وإعادة تفكير

من جـانبنا ، خـاصـة وأن البيـانات التى وفـرت لدينا فى أى من البـحـوث التى أجريناها كانت دائما غزيرة ، أغزر بكثير من أن يستوعبها مجلد واحد ، ولذلك يجد المتتبع لمسيرة البرنامج أننا اتجهنا منذ إصدار المجلد السابع (وهو الخاص بالتعاطى بين طلاب الجامعات) إلى إصدار ملحق جرينا على تسميته "أطلس وبائيات التعاطى والإدمان" . وجاء فى تصدير الأطلس الخاص بالمجلد السابع ما يأتى : "ولما كانت أحجام البيانات التى تجمعت لدينا فى جميع هذه البحوث أضخم من أن تحيط بها التقارير التى كنا ننشرها ، فقد اعتدنا أن نختار للتقديم فى هذه التقارير بعض ما نملكه من معلومات ، وأن نحجب البعض الباقى على أمل أن تحين فرصة أخرى لمزيد من التوسع فى النشر . وقد رأينا بعد هذه الخبرة أن نبدأ خطوة جديدة فى نوعية النشر ، فقررنا أن ننشر الرسوم البيانية الموضحة لمعظم البيانات البحثية المتجمعة لدينا فى صورة أطلس ، بادئين بأحدث مسح أجريناه ، وهو عن مدى انتشار تعاطى المواد النفسية بين طلبة الجامعات (الذكور) على مستوى الجمهورية" [٢١] . وغنى عن التعليق أن قرارنا بهذا النشر الإضافى لا يبرره فقط ثراء المادة المتجمعة لدينا ، ولكن يبرره ويعززه – فى المقام الأول – أن المادة جمعت فى إطار بحث تطبيقى ، ومن ثم فقد يأتى نشرها على هذا النحو (إضافة إلى المجلد) بمزيد من الفائدة التطبيقية المرجوة للبحث .

ومن بين مظاهر التبسيط – بالإضافة إلى كل ما ذكرنا – ما يتعلق بالتحليلات الإحصائية التى أوردناها فى تقاريرنا ، فقد حرصنا دائما على استخدام أشد التحليلات الإحصائية بساطة ، وأقربها إلى الفهم الحدسى المباشر . من ذلك ما فعلناه فى حالة المقارنات ، فقد غلب على استخدامنا فى حالة المقارنة بين الفئات المختلفة استخدام صيغة المقارنة (الثنائية) بين المتوسطات أو بين النسب المئوية للكشف عن دلالات الفروق ، واستخدمنا فى

الكشف عن العلاقات بين المتغيرات أبسط صيغ معاملات الارتباط . ولم نبتعد عن قاعدة التبسيط هذه إلا فى حالات نادرة ، أهمها ما ورد فى الفصل الخامس من المجلد الثامن الخاص بمعدلات انتشار التعاطى بين التلاميذ البنين فى المدارس الثانوية العامة [٢٢] ؛ فقد قدمنا فى هذا المجلد مقياسا (مصريا) جديدا للانحرافات السلوكية بين الشباب بهدف قياس العلاقة بين ارتفاع الدرجة على هذا المقياس ودرجة الإقبال على تعاطى المواد النفسية . واقتضى الحديث عن المقياس أن نوفر له عددا من الشروط التقنية اللازمة لتأكيد القيمة العلمية للمقياس . هنا لم نجد بدا من الكلام عن توفير الحد الأدنى من الخصائص السيكومترية الجيدة للمقياس ، فتكلمنا عن تحليل البنود ، ومؤشرات تمييزها ، والبناء العاملى للمقياس . ومع ذلك فقد حاول كاتبا هذا الفصل أن يلتزما بقاعدة التبسيط (ما أمكن) حتى عندما قدما نتائج التحليلات العاملية التى أجرياها .

٢ – ب – ٢ – أما عن مسألة مراعاة الدقة والضبط ، فقد اعتنينا بها فى كل صغيرة وكبيرة فى تقاريرنا . ونحن نعرف أن شعور القارىء بتوافر الدقة فيما يقرأ يستثير لديه غالبا مزيدا من الاحترام والتصديق للكاتب والمكتوب معا ، خاصة إذا كانت الدقة واضحة أمام ناظريه لا تكلفه جهدا إضافيا لاستنتاج وجودها . وربما كان من أبرز الأمثلة على مستوى الدقة الذى نحرص عليه ما يرد فى تقاريرنا عن وصف العينات التى سحبناها ، وخصائص هذه العينات ، وكيف تم سحبها ، ومدى تمثيلها للجمهور الذى سحبت منه . ويمكن لقارىء المقال الراهن أن يراجع فى هذا الصدد الفصل الأول فى المجلد الثامن على سبيل المثال [٢٣] ؛ فسوف يجد فيه بيانا بأنواع التعليم الثانوى العام فى الجمهورية ، وعدد التلاميذ البنين فى كل نوع ، ومجموعهم . وسيجد بيانا ثانيا بالتوزيع المثالى للأعداد (من كل نوع) التى يجب أن توفر فى عينة تبلغ ٤٪ من الجمهور

الأصلى . وسيجد بيانا ثالثا بالأعداد المناظرة التى احتوت عليها عينتنا فى الواقع ، وسيلمس بنفسه إلى أى مدى تبلغ دقة تمثيل العينة للجمهور الأصلى عند هذا المستوى . وسيجد بعد ذلك بيانا رابعا بالتوزيعين المثالى والواقعى للتلاميذ فى عينة البحث بالنسبة للصفوف والشعب ... إلخ ، إلى أن يصل فى نهاية المطاف إلى بيان بأسماء المدارس الموزعة فى أنحاء القطر المختلفة (التى سحبت منها العينة) . ولا يقتصر توفيرنا هذا المستوى من الدقة على موضوع العينة ومدى تمثيلها الجمهور الأصلى ، ولكن يمتد ليشمل الكيفية التى قدمنا بها للقارئ جميع موضوعاتنا الرئيسية ، كموضوع أداة البحث ، وأسلوب جمع البيانات ، وتدريب مساعدى الميدان ، كما يجد هذا المستوى من الدقة متوفرا فى جميع تقاريرنا المنشورة .

وقبل أن نأتى إلى ختام هذه الفقرة عن الكيفية التى كتبنا بها تقاريرنا العلمية تبقى نقطة واحدة فى هذا الصدد ، وهى مسألة الكتابة الفردية أو الجماعية للتقارير ؛ فقد اقتضى تطور الأمور فى مسيرة هيئة البرنامج أن يتولى كتابة التقارير التى صدرت فى وقت مبكر من حياة البرنامج الأستاذ المشرف ، بدأنا فى هذا الشأن بالتقارير الإنجليزية ، ثم امتد القرار ليشمل التقارير العربية (من الأول إلى الخامس) . ثم انتقلنا بالكتابة إلى طور الكتابة الجماعية . وقد أملت قرارات الكتابة على هذا النحو اعتبارات متعددة ، تنتظم جميعا تحت "عمليات النضج أو الإنضاج المتوالية" ، نضج التصور فى ذهن المشرف لما يجب أن يكون عليه شكل التقرير ومضمونه (التبويب ، والحجم ، وموضوعات المناقشة) ، ونضج العلاقات الإنسانية داخل البرنامج فى توجهها نحو التوظيف السليم لأداء مهام البرنامج ، ونضج تصور جماعى موحد بين عقول أعضاء البرنامج حول أساسيات الكتابة كما ينبغى لها أن تكون فى هذا السياق . أما

كيف جرى تقسيم موضوعات الكتابة بين الأعضاء بحيث جاءت على هذا النحو الذى تطالعنا به التقارير واحدا بعد الآخر (من السادس حتى العاشر) ، فقد جرى ذلك من خلال اختيارات (يقوم بها الأعضاء) تسترشد بما يقتضيه التخطيط لمجمل ما ينبغى لنا أن نقدمه في كل تقرير من معلومات فى المنهج والموضوع ، وتبقى بعد ذلك مسألة الاقتران بين الفصل المنشور واسم كاتبه ، وقد رأينا أن المزايا التى تترتب على هذا الاقتران متعددة ، يتعلق بعضها بأخلاقيات النشر العلمى [٢٤] ، والبعض الآخر باعتبارات أكاديمية / عملية لا يمكن – ولا يجوز – تجاهلها .

٣ - جلسات الاجتماع

استقرت هيئة البرنامج الدائم – منذ بداية عملها – على عقد اجتماعات دورية (مرة كل أسبوع ، ثم مرة كل أسبوعين بعد ذلك) . ورغم شيوع مسألة عقد الجلسات هذه بين الهيئات البحثية بالمركز فلا يمكن القول بأن الهيئات المختلفة تتبع نمطا واحدا فى إدارة شئون جلساتها . ولذلك رأينا أن نعرض الأسلوب الذى اتبعناه فى جلساتنا ، وكيف بررنا لأنفسنا هذا الأسلوب .

فقد سيطر علينا – منذ البداية – اقتناع بأن هذه الجلسات يمكن أن تكون لها وظائف بالغة الأهمية فى مسيرة البحث ، وفى تحديد مستوى الكفاءة الذى يمكن أن يتحقق له . وفيما يلى نتوقف أولا عند "المسيرة" ، وعندما نفرغ من الحديث عنها ننتقل إلى مناقشة أثر الجلسات فى تحديد مستوى الكفاءة .

٣ – أ – **عناصر المسيرة** : فى رأينا أن مسيرة البحث تنطوى على عنصرين رئيسيين هما : الاستمرار ، وسلامة التوجة نحو الهدف . ومن الجلى أن الحديث عن الاستمرار يستتبع الحديث عن المثابرة * باعتبارها طاقة للدفع [٢٥]. ومع أننا كنا على بينة من أن قدرا معقولا من خصلة المثابرة عند

الأعضاء شرط ضرورى لتحقق الاستمرار فى عمل الهيئة . فقد كنا فى الوقت نفسه على يقين من أن هذه الخصلة فى صورتها الخالصة ليست شرطا كافيا ، كما أننا لم نكن نتصور (نظريا) أن يكون حرص هيئة البحث على الاستمرار فى المسيرة هو مجرد المجموع الحسابى لمقادير المثابرة المتوفرة عند الأعضاء ، ومن ثم كان أحد واجباتنا التى وضعناها موضع الاعتبار فكرا وممارسة معا منذ وقت مبكر هو كيفية إكساب الهيئة (ككيان متكامل) طاقة الدفع إلى الاستمرار فى عملها ، وتنشيط هذه الطاقة من حين لآخر ، بل وتنميتها كلما أمكن . وكان سبيلنا إلى ذلك مداومة تفعيل عدد من العمليات من اجتماع إلى اجتماع ، ومن مناسبة إلى مناسبة (وربما تعددت المناسبات أثناء الاجتماع الواحد) . ومن أهم العمليات التى استعنا بها فى هذا الصدد **رفع مستوى الوعى فى الهيئة بأهمية العمل الذى نتصدى للقيام به** (على الصعيدين الأكاديمى والاجتماعى) ، **وتنشيط الذاكرة حول سابق إنجازنا** فى إطار "لجنة بحث تعاطى الحشيش" التى استمرت فى العمل لعدة سنوات ، **ورفع مستوى الوعى بأهمية أن نقيم نموذجا للعمل العلمى الجماعى الجاد** ليكون محل اعتبار تلاميذنا فى الحاضر والمستقبل ، وأخيرا وليس آخرا **تنشيط عناصر التواصل الإنسانى التعاطفى بين الأعضاء ،** بحيث تصبح "للعمل معا" قيمة جذب غالية . هذا عن مسيرة البحث من حيث الاستمرار . وبدهى أن تفعيل جميع العناصر المذكورة فى هذا الصدد كان يعتمد – فى المقام الأول – على توفر اللقاءات الدورية بين الأعضاء ، على أن تظل المسافات الزمنية الفاصلة بين اللقاءات عند حدها الأمثل ، فلا تتقارب جدا بحيث يترتب عليها نوع من التشبع والإرهاق ، ولاتتباعد بحيث يؤدى تباعدها إلى

persistance

ضياع فرص التراكم لآثارها فى نفوس الأعضاء .

٣ – ب – **الإسهام فى تحديد مستوى الكفاءة** : كان واضحا لنا جمعيا أن الجلسات من حيث هى مواقف اجتماعية ذات خصائص معينة تنطوى على إمكانات ممتازة للتأثير فى مستوى كفاءة الأداء فى الهيئة ، شريطة التمكن من حسن توظيف هذه الإمكانات ، ونخص بالذكر هنا ثلاث إمكانيات هى : استثارة عمليات القصف الذهنى * ، وتنقية الإسهامات الفردية مما قد يكون عالقا بها من شوائب ، وذلك عن طريق المناقشات النقدية ، وتنشيط التنبيهات العقلية المتبادلة . وجدير بالذكر أن اهتمام الأعضاء بعمليات القصف الذهنى جاء وليد ارتباطات معظمهم السابقة ببحوث الإبداع (وذلك فى إطار نشاطاتهم الجامعية) . فموضوع القصف الذهنى من الموضوعات التى يكثر ذكرها فى بحوث الإبداع المنشورة . أما مسألتا تنقية الإسهامات الفردية من شوائبها ، وتنشيط التنبيهات العقلية المتبادلة فهما من الحقائق التى كشفت عنها – منذ وقت مبكر – بحوث علم النفس الاجتماعى التجريبى [٢٦] . ولا شك أن الجلسات باعتبارها مواقف مواجهة اجتماعية ** تنطوى على إمكانيات أخرى قد تضر بمستوى الكفاءة فى العمل (من هذا القبيل إمكانيات التشتت والتشتيت ، واحتدام الصراعات بين الأفراد ، والشللية ...إلخ) ، وهو ما يعنى أن مسألة رفع مستوى كفاءة الأداء لا تترتب آليا على مجرد انعقاد الجلسات ، ولكنها تعتمد فى نهاية الأمر على التدخل الانتخابى لأعضاء الهيئة فى السبيل إلى تحقيق أهداف بعينها .

خلاصة القول إن جلسات الاجتماع لم تكن بالنسبة لهيئة البحث مجرد أوعية زمنية تضم بداخلها جداول أعمال بعينها ، ولكنها كانت شروطا توظفها

brain storming
face to face situations

الهيئة فى القيام بمهامها ، وكانت توظفها بصورة خاصة فيما يتعلق بدعم استمرار مسيرة الدراسة ، والتأثير الإيجابى فى اتجاه رفع مستوى الأداء .

٤ - القيادة

فى السياق الذى نحن بصدده لا يمكن إغفال عنصر القيادة كواحد من العوامل الفاعلة فى تشكيل عمل هيئة البحث شكلا ومضمونا . ويعرف الدارسون للعلوم الاجتماعية بوجه عام ، وعلم النفس الاجتماعى بوجه خاص أن مبحث القيادة من المباحث الغنية بجهود الدارسين منذ أواسط القرن العشرين [٢٧]. ولذلك فالقارىء الذى يريد أن يلم بأطراف الموضوع لن تنقصه المادة المطلوبة فى هذا الصدد[٢٨] .

وفى المقام الراهن نقتصر على إلقاء الضوء على الكيفية التى أسهم بها عامل القيادة (كعامل وظيفى) فى تمكين البرنامج من مواصلة أدائه مهامه الرئيسية . فقد كانت (ولازالت) النظرة السائدة إلى القيادة داخل مشروع البرنامج الدائم أنها دور اجتماعى تفاعلى* فى جوهره ، وأن هذا الدور فى تفاعليته يفترض قيودا على القيادة من ناحية ، ويتيح لها انطلاقات من ناحية أخرى . وتأتى أهم القيود من وحى معطيات الموقف فى جملته (المشروع ، والأعضاء القائمين على تنفيذه) ، وتأتى أهم الانطلاقات من مصادر أهمها : رصيد أستاذية القيادة ، وآفاق التطوير المتاحة فى إطار المشروع ، وحرية الحركة المتاحة للأعضاء . وفى عملية ممارسة القيادة (على المستوى الإجرائى) كان الدور يتأرجح دائما بين محورين هما : محور تعديل التوجه من ناحية ، ومحور الالتزام به بعد إقراره من ناحية أخرى . وجدير بالذكر فى هذا الموضوع أن تنشيط

* transactional

محور تعديل التوجه كان (ولايزال) يستعين غالبا بآلية إضفاء دلالة بعينها (أى إضفاء معنى مشبع بقيمة إيجابية) على عناصر الجدة فى التعديل المقترح . وقد تبين أن هذه الآلية أداة مؤثرة فى اقتناع أعضاء الهيئة بالعنصر الجديد وتبنيهم إياه على أساس ما يشف عنه من اتساق مع الخطوات السابقة من ناحية ، وطرافة (أو إضافة أو سبق) من ناحية أخرى .

وفى تاريخ مسيرة البرنامج الدائم شواهد كثيرة على جدوى هذا الطراز من إجراءات الممارسة التى تشير إليها ، يجدها القارىء فيما يمكن أن نسميه بالمواضع المفصلية فى هذه المسيرة ، من ذلك – مثلا – عندما تقرر البدء فى إجراء البحوث الميدانية الوبائية على مستوى مدينة القاهرة الكبرى فى النصف الثانى من السبعينيات ، وعندما تقرر إجراء البحوث الوبائية على مستوى الجمهورية وكان ذلك فى منتصف الثمانينيات ، وعندما تقرر الانتقال من إجراء البحوث على التعاطى عند الطلاب والامتداد به إلى التعاطى بين عمال الصناعة ، وعندما تقرر أن يشارك الأعضاء فى كتابة تقارير البحوث بعد أن كان عبئها يقع على عاتق المشرف وحده ، وعندما تقرر التصدى لمشكلة حساب احتمالات التعاطى أو عدم التعاطى بين الشباب ، واقتضى ذلك الاعتماد على حساب الانحدار اللوجيستى المتعدد ...إلخ [٢٩] . وفى محاضر جلسات البرنامج ما يلقى أقدارا معقولة من الضوء على هذه المواضع المفصلية وأمثالها .

والسؤال الأخير فى هذه الفقرة هو : كيف ساعد هذا الطراز من القيادة البرنامج الدائم على أداء مهامه ؟ أحد المسالك إلى الإجابة عن هذا السؤال إنما يكون بالنظر فى الكيفية التى أجريت بها البحوث الميدانية التى تم إجراؤها حتى كتابة هذه السطور ، والحرص الشديد الذى كان أعضاء هيئة البرنامج الدائم يبدونه نحو أداء واجباتهم كلٌّ فى موقعه ، سواء فى عملية تدريب الباحثين

الميدانيين (التى تسبق إجراءات جمع البيانات ميدانيا) ، أو فى مرحلة مصاحبتهم هؤلاء الباحثين الميدانيين فى جمع البيانات للإشراف الدقيق على سلامة هذه الإجراءات ، أو فيما يكتبه أعضاء الهيئة من تقارير ميدانية مفصلة عن مجريات الأمور فى كل خطوة أثناء جمع البيانات ، أو فى مرحلة تجميع وتنظيم الاستخبارات لتسليمها فى مقر المركز ، أو فيما يتلو ذلك من إجراءات مراجعة وتجهيز للبيانات تمهيدا لتحليلها إحصائيا ...الخ ، حتى نصل إلى مرحلة عقد جلسات لمناقشة ما أسفرت عنه التحليلات الإحصائية من نتائج بمثابة إجابات عن أسئلة وردت فى استخباراتنا ، وأخيرا وليس آخرا فى مرحلة تقسيم العمل فيما يتعلق بكتابة التقرير العلمى عن هذا البحث أو ذاك ليكتب كل عضو فصلا خاصا به يتحمل مسئوليته العلمية من خلال نشر الفصل مقرونا باسم كاتبه . وتشير هذه المظاهر جميعا إلى أن كل عضو من أعضاء البرنامج كان يؤدى عمله بروح الحرص على المشروع كله ، وهو تعبير واضح عن أن القيادة التفاعلية تنفُذ فى الجميع ، ويتكون من خلال ذلك ما يشبه أن يكون سبيكة قيادية تستطيع أن تصل بإجراءاتها إلى جميع مواقع ومراحل العمل التنفيذى . وما يقال عن تأثير عامل القيادة على هذا النحو فى أداء البرنامج مهمته الرئيسية وهى أكثر المهام تركيبا وأصعبها أحرى أن يقال عن التأثير فى أدائه مهامه الأخرى المركزية والمحيطية على السواء .

تلخيص وتعقيبات ختامية

يتناول هذا المقال مجموعة الخبرات التى تجمعت من خلال العمل فى إطار "البرنامج الدائم لبحوث تعاطى المخدرات" ، وذلك من خلال إلقاء الضوء على العوامل البنائية والعوامل الوظيفية التى تكاملت داخل كيانه منذ إنشائه بالمركز

القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فى بداية عام ١٩٧٥ . وفى هذا السبيل تحدثنا عن العوامل البنائية الفكرية ، والبشرية ، والتنظيمية . ثم انتقلنا إلى الحديث عن العوامل الوظيفية . وفى مناقشتنا هذه العوامل جمعيا حاولنا أن نلقى الضوء على الكيفية التى استطاعت بها هذه العوامل معا أن تمكن البرنامج الدائم من أداء مهامه المركزية والمحيطية .

وفيما يلى نقدم عددا من التعقيبات الختامية الداعية إلى وضع مزيد من النقاط على الحروف ، فى السبيل إلى استكمال الرسالة المتوخاة من المقال :

١ - رغم قلة هذا النوع (الراهن) من الدراسات فكتابة مقالنا الراهن أمر وارد فى مجال التأليف العلمى . وهو يصنف تحت فئة الكتابات التى تسمى "دراسة حالة" ، أو "القصة الداخلية للبحث" ، أو "التاريخ الطبيعى للمشروع" . من هذا القبيل ما نشره سيجل وزيجلر M. Siegel & H. Zeiggler ؛ فقد نشرا معا كتابا بعنوان "البحث السيكولوچى : القصة الداخلية" ، استكتبا فيه عددا من علماء النفس فى مقدمتهم هارلو H. Harlow وسكنر B. F. Skinner حول الملابسات الفكرية والمؤسسية التى أحاطت بكيفية توجههم إلى عدد معين من البحوث التى أجروها ونشروا ما نشروه عنها من تقارير علمية ، وكيف تفاعلت هذه الملابسات مع خطوات تفكيرهم العلمى [٣٠] . وفى تقديرنا أن هذا النوع من الكتابات يمكن أن تكون له فوائد متعددة ، يأتى فى مقدمتها رفع مستوى الوعى لدى الباحثين الممارسين بطبيعة عملهم البحثى ومقوماته ومقتضياته ، وهو ما من شأنه أن يزيد من تشبعهم بروح العلم بدلا من أن يظلوا مجرد حرفيين فى ممارسة العلم .

٢ - يفتح المقال الراهن الباب للنظر مستقبلا فى عدد من الموضوعات التى لم يتسع لمعالجتها . ومن أهم هذه الموضوعات ما عساه أن يكون قد تم من

تفاعلات بين بعض العوامل البنائية (والبشرية منها بوجه خاص) والعوامل الوظيفية مثل إدارة جلسات الاجتماع ، وكيفية كتابة التقارير العلمية عن البحوث كما أجريت . ويعتبر هذا الموضوع بالغ الأهمية ، لا سيما إذا كان أحد المترتبات على المقال الراهن وأمثاله ترشيد إجراءات تشكيل هيئات البحوث فى المستقبل بما يضمن لها الحد الأمثل من الاستمرار وسلاسة النشاط البحثى .

٣ - يلاحظ أننا لم نتعرض فى المقال لموضوع العوامل المعاكسة ، التى ربما تكون قد تدخلت بإحداث قدر من التعويق (وربما التشويه) فى تحقيق ما كانت الهيئة تخطط له من إنجازات . وفى سياق ظروفنا الأكاديمية / الاجتماعية لا يمكن التقليل من أهمية هذا الموضوع ، خاصة بالنسبة لتاريخ حياة فريق بحثى استمر يعمل فى الحقل نفسه لمدة طويلة . نعم كانت هناك عوامل معاكسة ، أهمها ما ورد على الهيئة من خارجها ، من الإطار المجتمعى ؛ مثال واحد نذكره فى هذا الصدد هو عامل استنزاف العقول ، واضطرار البعض للسفر إلى الخارج أسفارا طويلة تحت إلحاح ضغوط حياتية / اقتصادية . وثمة أمثلة أخرى لعوامل معاكسة مجتمعية المنشأ . والأسئلة المطروحة فى هذا الشأن هى : كيف تدخلت هذه العوامل جميعا ؟ وكيف تصدينا لمعالجتها ؟ وماذا ترتب على هذا التصدى بالنسبة للبرنامج ؟ فى تقديرنا أن هذا الموضوع جدير بأن تتناوله العقول والأقلام (فى شتى المجالات) بقدر معقول من التفصيل ؛ لما يمكن أن يترتب عليه من استبصارات تشخيصية وتدابير علاجية .

٤ - ثم نقطة أخرى وأخيرة لم نتعرض لها ، وهذه تدور حول العلاقة بين البرنامج الدائم والمؤسسة الراعية ، وهى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية : كيف تخلقت الصيغة الحاكمة لهذه العلاقة ؟ كيف كانت أبعادها الرسمية / المؤسسية ، وأبعادها غير الرسمية / الإنسانية ؟ وإلى أى مدى

يسرت للبرنامج تحقيق مهامه الرئيسية ؟ وإلى أى مدى كان الوعى المتخلّق لدى أعضاء هيئة البرنامج بمسئوليتهم نحو المركز مسهما فى تيسير التفاعل الخلاق بين الطرفين ؟

بهذه التعقيبات نختتم هذا المقال ، ونرجو له التوفيق فى تحقيق الرسالة المتوخاة منه .

المراجع والهوامش

١ – سنطلق على هذه المواد فى جملتها فى سياق هذا المقال اسم "المواد النفسية" . وهو أقرب ترجمة للمصطلح الإنجليزى الشائع psychoactive substances . وتعتبر هذه الترجمة تخفيفا للترجمة الحرفية "المواد الفعالة نفسيا" .

٢ – انظر كتاب الأمين العام للمركز بتاريخ ٤ فبراير سنة ١٩٧٥ (الملحق رقم ١ فى نهاية هذا المقال) .

٣ – انظر محضر الاجتماع الأول للبرنامج الدائم لبحوث تعاطى المخدرات (الملحق رقم ٢) .

٤ – انظر على سبيل المثال :

لجنة المستشارين العلميين , *استراتيچية قومية متكاملة لمكافحة المخدرات ومعالجة مشكلات التعاطى والإدمان فى مصر* ، القاهرة : المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان ، ١٩٩٢ .

سويف ، (مصطفى) ، وطه ، (هند) ، وعبد المنعم ، (الحسين) ، وأبو سريع ، (أسامة) ، وبدر ، (خالد) ، والسلكاوى ، (محمد) ، وجمعة ، (مايسة) ، *تعاطى المواد المؤثرة فى الأعصاب بين طلاب الجامعات : دراسات ميدانية فى الواقع المصرى ، المجلد السابع* . القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٩٥ .

Soueif, M. I., Darweesh, Z. A., Hannourah, M. A., El-Sayed, A. M., Yunis, F. A. & Taha, H. S. The extent of drug use among Egyptian male university students. *Drug and Alcohol Dependence*,1986. 18, 389-403.

٥ – انظر على سبيل المثال :

BJA. Conversation with Moustafa Soueif. *British Journal of Addiction,* 1988, 83, 131-139.

Ahmed. R. A. An interview with Mustafa Soueif. *World Psychology*, 1997, 3/ 1-2, 13-28.

٦ - Berry, D. C. & Dienes, Z. *Implicit learning*. Hove (U. K.): Lawrence Earlbaum. 1993 .

٧- انعقد أول اجتماع دُعيت للمشاركة فيه فى ديسمبر سنة ١٩٧٥ ، ثم توالت الاجتماعات التى شاركت فيها بعد ذلك بمعدل يقرب من ثلاث مرات فى السنة .

٨ - نستخدم مصطلحى الاعتماد والإدمان فى هذا المقال كأنهما مترادفان ؛ وذلك لأن استخدام مصطلح الإدمان لا يزال شائعا فى كثير من الدوائر العلمية .

٩ - WHO. *Tehn. Rep. Ser. No. 526*, Geneva : World Health Organization. 1973, p. 11.

١٠- WHO. *Techn. Rep. Ser. No. 618*. Geneva : World Health Organization. 1978, p. 29.

١١- Edwards, A. Experiments: Their planning and execution. In G. Lindzey (Ed.), *Handbook of social psychology, Vol. I*. Cambridge 42 Mass: Addison - Wesley. 1954, pp. 259-288.

١٢- Bromet, E. J. Epidemiology. In A. Bellack & M. Hersen (Eds.), *Research methods in clinical psychology*, New York: Pergamon. 1984, pp. 266-282.

١٣- UN. *Convention on Psychotropic Substances*. New York: United Nations. 1971.

١٤- يلاحظ أن مصر كانت من بين الدول التى سارعت إلى التصديق على هذه الاتفاقية ، إذ تم تصديق الحكومة المصرية عليها فى ١٤ يونيه سنة ١٩٧١ ، أى بعد صدورها بحوالى ثلاثة أشهر .

١٥- Ahmed. R. A. op. cit.

١٦- Soueif, M. I., El-Sayed, A. M., Darweesh, Z. A. & Hannourah, M. A. *Chronic cannabis consumption*. Cairo: National Centre for Social and Criminological Research. 1980.

١٧- انظر الملحق رقم (٢) فى هذا المقال .

١٨- فى سنة ١٩٥٥ صدر القانون رقم ٦٣٢ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء المعهد القومى للبحوث الجنائية . وفى سنة ١٩٥٩ صدر القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٩ بإعادة تنظيم المعهد وتوسيع اختصاصاته بجعله المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

انظر فى هذا الصدد :

سويف ،(مصطفى) , *نحن والعلوم الإنسانية* ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٩ ، ص٦١.

١٩- وظل العمل فى المركز يتم داخل شقتين تم استئجارهما فى مبنى سكنى فى حى جاردن سيتى

٢٠- انظر على سبيل المثال :

APA. *Ethical standards of psychologists*. Washington DC. : American Psychological Association. 1953.

APA. *Publication manual of the American Psychological Association* (4 th. ed.). Washington D.C : American Psychological Association. 1994.

٢١- البرنامج الدائم لبحوث تعاطى المخدرات , *أطلس وبائيات التعاطى والإدمان بين طلبة الجامعات المصرية الذكور* ، القاهرة :المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية . ١٩٩٣ .

٢٢- أبو المكارم ، (فؤاد) ، ويدر ، (خالد) ، تعاطى المواد النفسية وعلاقته بانحرافات السلوك لدى تلاميذ المدارس الثانوية العامة (بنين) . في : مصطفى سويف وآخرين ، *تعاطى المواد المؤثرة فى الأعصاب بين تلاميذ المدارس الثانوية العامة : دراسات ميدانية فى الواقع المصرى ، المجلد الثامن* . القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية . ١٩٩٩، ص ص ٢٧١-٣٣٠ .

٢٣- سويف ، (مصطفى) ، تعاطى المواد النفسية بين تلاميذ المدارس الثانوية العامة على مستوى الجمهورية (بنين) ، في : مصطفى سويف وآخرين : *تعاطى المواد المؤثرة فى الأعصاب بين تلاميذ المدارس الثانوية العامة : دراسات ميدانية فى الواقع المصرى ، المجلد الثامن* ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١-١٢٦ .

٢٤- APA. *Ethical standards of psychologists*, op. cit., p. 125.

٢٥- شوقى ، (ميرفت) ،*المثابرة والمرض العقلى* . القاهرة : دار غريب .١٩٩٧ ، ص ٢١ و ص ٦١ .

٢٦- Murphy, G., Murphy, L. B. & Newcomb, T. *Experimental social psychology.* New York: Harper. 1937.

٢٧- Gibb, C. A. *Leadership.* Bungay (UK): Penguin Books. 1969.

٢٨- Eagly, A. H., Karan, S. J. & Makhijani, M. Gender and the effectiveness of leaders: A meta - analysis. *Psychological Bulletin,* 1995. 116/1, 125-145.

٢٩- سويف ، (مصطفى) ، والسعدنى ، (سمية) ، وطه ، (هند) ، التنبؤ باحتمالات تعاطى المخدرات بين تلاميذ المدارس الثانوية العامة (بنين) باستخدام تحليل الانحدار اللوجيستى . *المجلة الاجتماعية القومية* ، ١٩٩٨ ، ٣٥/٢ ، ١-٥٠ .

٣٠- Siegel, M. H. & Zeigler, P. H. *Psychological Research: The inside story.* New York : Harper & Row. 1976.

الملحق رقم (١)

جمهورية مصر العربية
المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
ميدان الثبات — مدينة الأوقاف — بريد الجزيرة
تليفون : ٨٠١٤٤٠ — ٨٠٥٨٥٩ — ٨١٣٦٥٥



القاهرة في ٤/٢/ سنة ١٩٧٥

الموضوع :

مرفقات :

السيد الاستاذ الدكتور مصطفى سويف

تحية طيبة وبعد

احيطكم علما بأن السيد الاستاذ الدكتور رئيس المركز قد أصدر قرارا رقم ١ لسنة ١٩٧٥ بانشاء برنامج دائم بالمركز لبحوث تعاطي المخدرات •

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام •...



الامين العام
عماد
(دكتور عماد الدين سلطان)

الملحق رقم (٢)

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية
البرنامج الدائم لبحوث تعاطى المخدرات
الهيئة الاساسية

الاجتماع رقم (١)
بتاريخ الثلاثاء ١٩٧٥/٢/٤

اجتمعت الهيئة الأساسية للبرنامج الدائم لبحوث تعاطى المخدرات بمقر المركز فى تمام الساعة السادسة مساء يوم الثلاثاء الموافق ١٩٧٥/٢/٤ . برئاسة الأستاذ الدكتور مصطفى سويف ، وعضوية كل من : الدكتور عبد الحليم محمود السيد ، والأستاذين مصرى عبد الحميد حنورة، وزين العابدين عبد الحميد درويش .

وقد تضمن هذا الاجتماع :

١ - إحاطة الأستاذ الدكتور مصطفى سويف أعضاء الهيئة علما بقرار الأستاذ الدكتور أحمد محمد خليفة رئيس مجلس إدارة المركز (رقم ١ ، مادة ٢ لسنة ١٩٧٥) بإنشاء البرنامج الدائم لبحوث تعاطى المخدرات بالمركز .

٢ - بدأ د . سويف الاجتماع بتاريخ موجز لقيام البرنامج الدائم لبحوث المخدرات بالمركز ، أبرز فيه أنه نمو طبيعى لبحث تعاطى الحشيش فى مصر الذى اشترك فى إجرائه أعضاء هذه الهيئة الأساسية للبرنامج الدائم . وأنه بعد أن جذبت نتائج هذا البحث ، اهتمام المسئولين بالمركز من ناحية ، واهتمام الدوائر العالمية ، وخاصة هيئة الصحة العالمية من ناحية أخرى ، واستجابة لتوصية هيئة الصحة العالمية التى دعت (فى الاجتماع العلمى الذى عقد بمقر الصحة العالمية بجنيف فى أغسطس سنة ١٩٧٣ ، والذى حضره د. سويف) إلى إنشاء عدد من المراكز ووحدات البحوث تنتشر فى المناطق الكبرى فى العالم ، وتكون مهمتها الرئيسية ذات شقين : الأول إجراء البحوث ، والثانى دريب عناصرجديدة لتأهيلها للعمل الجاد فى ميدان بحوث المخدرات . كان من الطبيعى أن يفكر المسئولون بالمركز فى دعم وتنظيم بحوث تعاطى المخدرات ، وعلى هذا الأساس بدأ التفكير فى إنشاء "كيان دائم" لهذا النوع من البحوث بالمركز. وقد قدم د . سويف إلى الأستاذ الدكتور رئيس مجلس إدارة المركز مذكرة بهذا الخصوص . وبعد أن وضع الأستاذ الدكتور أحمد محمد خليفة فى اعتباره أبعاد المهام المطلوبة فى مجال بحوث تعاطى

المخدرات أصدر سيادته قراره بإنشاء البرنامج الدائم لبحوث تعاطى المخدرات بالمركز (وذلك بناء على توصية مجلس الخبراء بالمركز) .

٣- إطار تشكيل الهيكل التنظيمى لهيئات العمل فى البرنامج الدائم :

وفى ضوء قرار السيد الأستاذ الدكتور رئيس مجلس إدارة المركز بانشاء البرنامج الدائم لبحوث تعاطى المخدرات ، قدم الأستاذ الدكتور مصطفى سويف الإطار التالى لتصوره لتشكيل الهيكل التنظيمى لهيئات العمل فى هذا الكيان :

أ - رئيس البرنامج : هو الأستاذ الدكتور مصطفى سويف .

ب - وينوب عن رئيس البرنامج وعن الهيئة الأساسية ، فى الاتصال بالجهات المعنية ، وفى متابعة خطة البرنامج وبحوثه الدكتور عبد الحليم محمود السيد .

جـ - الهيئة الأساسية للبرنامج : وتتكون من رئيس البرنامج الدائم ، وكل من الدكتور عبد الحليم محمود السيد ، والأستاذين مصرى عبد الحميد حنورة وزين العابدين عبد الحميد درويش (وكلهم أعضاء أصليون فى هيئة بحث تعاطى الحشيش السابقة) .

د - اللجان العلمية والفنية : وتتكون من كل أو بعض الهيئة الأساسية للبرنامج ، ومن أعضاء باحثين بالمركز ، ومن أى أعضاء آخرين يضمون إليها لتحقيق مهام محددة أو بحوث بعينها .

هـ - السكرتارية الفنية للبرنامج : يعين للبرنامج باحث أو باحث مساعد بوصفه سكرتيرا فنيا ، يتابع تنفيذ المهام التى تحددها له الهيئة الأساسية ، ويمثل حلقة الصلة بين البرنامج وإدارة المركز .

و - السكرتارية الإدارية : يعين للبرنامج سكرتير إدارى يقوم بأعمال النسخ ، وبأعمال السكرتارية الإدارية .

ز - استشاريون : وهم الأفراد الذين ترى الهيئة الأساسية أو إحدى لجان البرنامج أنهم يستطيعون الإسهام بمعلومات أو آراء من شأنها أن تعود على النشاط العلمى للهيئة بالفائدة ، ويدعون إلى جلسات محددة أو لمهام محددة .

٤- الإطار العام لنشاط البرنامج الدائم :

كذلك قدم د . سويف تصوره للإطار العام لنشاط البرنامج الدائم فيما يلى :

أ - إجراء بحوث على النطاق المحلى ، وعلى مستوى الوطن العربى ، والاشتراك فى بحوث عالمية .

ب - إعداد وتنفيذ برامج التدريب لإعداد كوادر مؤهلة لبحوث المخدرات .

جـ - إعداد برامج وقائية .

د - تكوين مكتبة متخصصة لبحوث المخدرات يكون مقرها المركز .

هـ - إعداد خطة للتأليف ، وتقديم معلومات عن تعاطى المخدرات (للمشتغلين بمكافحة المخدرات وأجهزة الإعلام) على مستويات مختلفة من حيث التبسيط فى عرض ما هو معلوم أو من حيث الأصالة والجدة .

و - الاتصال بالهيئات المحلية والعالمية المعنية بموضوع المخدرات ، سواء من زاوية البحث ، أو العلاج ، أو الوقاية ، وتبادل المعلومات ، سواء عن طريق المنشورات العلمية ، أو الاشتراك فى المؤتمرات والندوات .

ز - الإعداد لإقامة جهاز رصد Monitering System أو كشاف لإعطاء الصورة المتجددة أولا بأول عن المخدرات فى المجتمع . ومن أمثلة المتغيرات التى يهتم بها فى الرصد : أنواع المخدرات الشائعة ، الأثمان فى السوق غير المشروعة ، ونوع الفئات التى تتعاطى ، وأسلوب التعاطى ، والجرعة ، والأفكار المبررة للتعاطى ، وبدء ظهور مخدرات جديدة .. إلخ.

ح - إعطاء استشارات فنية لمن يطلب من الهيئات الحكومية أو الأهلية .

ط - إعداد نظام لتسجيل وتوثيق نشاطات البرنامج .

ى - إعداد نظام خاص لتقويم أعمال البرنامج الدائم على أساس دورى (كل ثلاث سنوات أو كل خمس سنوات) .

٥- النشاطات المقترحة حاليا :

أ - نشر التقرير النهائى لبحث تعاطى الحشيش بكل من اللغة العربية واللغة الإنجليزية .

ب - نشر ببليوجرافيا مفصلة Annotated bibliography لبحوث تعاطى القنب المنشورة ابتداء من سنة ١٩٦٠ إلى الآن (وذلك خلال عامى ١٩٧٥ ، و١٩٧٦) على أن تكون هذه حلقة أولى ضمن برنامج أشمل يهدف إلى نشر ببليوجرافيا مفصلة لبحوث تعاطى المخدرات عموما ، التى نشرت منذ عام ١٩٦٠ .

وفى نهاية الاجتماع اتفق على أن يكون الاجتماع الدورى للهيئة الأساسية للبرنامج الدائم يوم الإثنين كل أسبوعين .

وانتهى الاجتماع فى الساعة الثامنة والنصف مساء

نائب رئيس البرنامج	رئيس البرنامج
(د. عبد الحليم محمود)	(د. مصطفى سويف)

Abstract

THE STANDING PROJECT ON DRUG ABUSE

Moustafa Soueif

The Standing Project on Drug Abuse was established in 1975. It is sponsored and financed by the National Centre for Social and Criminological Research.

The main aim of the Project is to conduct research on the patterns and extent of abuse of psychoactive substances in Egypt. Additional aims included detecting trends of use of various drugs across years, providing international and/or internatinal bodies with research-based relevant information, and convening conferences, symposia and seminars to make possible exchange of experience with agencies representing various orientations of concern (e.g. educational, psychiatric, rehabilitative... etc. Scores of publications (in Arabic and English) have been brought out by the Project throughout the period from 1976 to 2002. Meanwhile the Project made significant contributions to numerous activities carried out locally and abroad.

Now that the Project has completed 27 years of age it was thought desirable to look, by hindsight, into the main factors that made possible continuous productivity along, almost three consecutive decades. In the present article an attempt is made to shed light on some structural and functional factors thought to have been conducive to the way the Project has been stearing through steadily. Three structural factors including ideational, human and organizational ones were emphasized.

Additionally, four functional factors, viz. the way the meetings of the research team were run, the way they were reported, the rules adhered to in writing research reports, and the pattern of leadership afforded were underscored. All seven components were discussed with special emphasis on depicting how such components were geared towards facilitation of fruitful interactions among members of the team, keeping alerted to near and far targets of the Project, and remaining motivated to value its socio/academic meaningfullness.

It is hoped that the present article would encourage fellow researchers to make similar studies to cast light on the natural history of large scale projects. Such writings would, probably, raise consciousness among members of the academia as well as other concerned agents of the kind of socio/academic climate required to enable conducting meaningfully large scale research, particularly in developing countries.

الديمقراطية
جوهر مفهوم الرأى العام
نظرة تاريخية

ناهد صالح*

تتناول هذه الورقة التطور التاريخى لمفهوم الرأى العام فى علاقته بالديمقراطية ، موضحة الجذور الأولى لهذا المفهوم فى الفلسفة اليونانية، ثم بدء ظهوره فى عصر التنوير ، فتطوره فى القرن التاسع عشر ، وشيوع استخدامه وانتشاره ورسوخه فى القرن العشرين .
وقد حرصت عند تناول كل مرحلة من هذه المراحل التاريخية على الإشارة إلى نظرة بعض الفلاسفة والمفكرين والعلماء إلى الرأى العام ، هذه النظرة التى انعكست بدورها على تعريفاتهم لمفهوم الرأى العام ، وعلى مكونات كل تعريف منها ، وهى المكونات التى سوف تفرد لمعالجتها فى علاقتها بالديمقراطية ورقة علمية تالية.

مقدمة

رغم مضى ما يزيد على القرنين منذ بدء تداول مصطلح الرأى العام ومحاولة تحديد مفهومه ،فإنه لا يوجد حتى اليوم اتفاق على تعريف محدد لهذا المفهوم [1] ، فقد تعددت التعريفات بتعدد الأيديولوجيات التى ينطلق منها استخدام مصطلح الرأى العام ، وبتنوع الفلسفات والنظريات السياسية التى

* مستشار ، أستاذ علم الاجتماع ، قسم بحوث وقياسات الرأى العام ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد التاسع والثلاثون ، العدد الثالث ، سبتمبر ٢٠٠٢ .

يستند إليها فى تحديد مفهومه . يظهر هذا واضحا خاصة فى طرح أصحاب هذه التعريفات تصوراتهم بشأن علاقة الرأى العام بنظام الحكم السائد أو المرغوب فيه ، ومن ثم تحديدهم للدور الذى يلعبه الرأى العام ، أو الذى يمكن أن يلعبه ، ولمدى ما يضفونه على خصائصه من عقلانية وقوة ونفوذ ، أو ما ينعتونه به من قصور ووجدانية وسرعة تغير ، فضلا عن سهولة التأثير عليه ، وبالتالى إمكانية التلاعب به أو التحكم فيه ، واستغلاله أوالسيطرة عليه .

حدث هذا التنوع فى الاجتهادات التى بذلت لوضع تعريف لمفهوم الرأى العام قبل بدء ظهور الإرهاصات الأولى لاستطلاعات الرأى ، واستمر منذ بزوغ بداياتها العملية الأولى فى النصف الثانى من ثلاثينيات القرن العشرين ، ولايزال قائما حتى اليوم ، وقد بدأنا أولى خطواتنا فى القرن الحادى والعشرين .

إلا أن تراكم الخبرة العلمية والعملية المستمدة من إجراء استطلاعات ومسوح الرأى والرأى العام ، والكم المتنامى من البحوث المنهجية فى هذا المجال ، وانصراف البعض منها إلى محاولة الكشف عن العمليات المتنوعة التى يتم بمقتضاها تكون الرأى العام ، وصياغته وبلورته ، فضلا عن التأثير فيه ، بجانب تلك البحوث التى اهتمت بتناول خصائصه ، كل هذه الجهود البحثية والخبرة الناجمة عنها ، أثمرت – بشكل مباشر – التقارب الذى نلحظه اليوم فى تحديد العناصر المتضمنة فى التعريفات المتعددة لمفهوم الرأى العام ، والتى تعكس – بصورة أو بأخرى – العلاقة الحميمة ، بل التزاوج ، بين مفهوم الرأى العام والديمقراطية ، أو بالتحديد بين هذا المفهوم والعملية الديمقراطية (٢) .

وتتطلب بالضرورة معالجة البعد الديمقراطى فى مفهوم الرأى العام ، تناول هذا المفهوم فى إطار النظرية السياسية ، الأمر الذى يتطلب بدوره تتبع البدايات الأولى لطرح هذا المفهوم ، والتى يرجع بها البعض إلى القرن الرابع قبل

الميلاد ، أو لاستخدام مصطلحات بديلة للدلالة عليه من جانب الفلاسفة والمفكرين السياسيين الذين تناولوا الرأى العام كظاهرة سياسية ، أو كظاهرة لها أبعادها السياسية ، ومهدوا بذلك الطريق أمام علماء العلوم السياسية ، وعلم الاجتماع ، وعلم النفس ، فضلا عن الممارسين لاستطلاعات الرأى العام pollesters ، والمتخصصين فى مجال بحوث الاتصال الجماهيرى ، لطرح تصوراتهم لمكونات مفهوم الرأى العام ، من خلال صياغتهم لتعريفات مجددة له ، يكشف العديد منها عن العلاقة اللصيقة والحميمة بين الرأى العام والديمقراطية .

أولا : الجذور الأولى لنشأة مفهوم الرأى العام

الجمع بين مصطلح الرأى opinion ومصطلح العام public ، ليكونان معا مصطلحا واحدا هو مصطلح الرأى العام public opinion ، لم يتحقق إلا فى القرن الثامن عشر ، ورغم ذلك فإن كل من اهتم بتناول البعد التاريخى فى دراسة مفهوم الرأى العام لم يستطع إغفال امتداد جذور هذا المفهوم إلى الفلسفة اليونانية القديمة ، وبالتحديد تلك التى سادت فى القرن الرابع قبل الميلاد ، وإلى آراء أفلاطون Plato وأرسطو Aristotle علي وجه التحديد ، سواء التى تناولت الرأى ، أو تناولت الجمهور العام (٣) .

وإذا بحثنا عن جذور مفهوم الرأى العام عند أفلاطون ، نجد اهتماما من جانبه بتوضيح أن الرأى doxa يختلف عن المعرفةالتى تستند إلى العلم epistêmê ، أو هو مضاد لها تماما . فعلى العكس مما يذهب إليه السفسطائيون من أن الرأى عبارة عن كل ما هو متاح للمعرفة الإنسانية ، فإن أفلاطون أوضح التضاد الجوهرى بين الزائل والأبدى : فالرأى هو اعتقاد شائع ، لم يشكل أو يصاغ بالطريقة الدقيقة التى تميز الفلسفة ، والرأى متقلب وزائل . أما المعرفة المستندة إلى العلم ، فيقصد بها أفلاطون المعرفة المؤكدة عن الأفكار غير المتغيرة

عن العالم المرئى . ويرى أن الرأى وإن كان يقع فى موقع متوسط بين الجهل والمعرفة العلمية ، إلا أن الرأى فى – نظره – هو هراء الكثرة غير المثقفة أو الساذجة ، أما المعرفة العلمية فهى خاصة بالقلة . وفى ضوء هذا يرى أفلاطون أن السياسة تكنيك أو مهارة ، يجب أن تسير وفقا للمبادىء العلمية ، ومن هنايذهب إلى أنه يمكن أن يتولى مهمة الحكم ، أو أن نوكل مهمة الحكم إلى الملوك – الفلاسفة ، أو الخبراء ، وهؤلاء هم الذين يعتمدون فى نظرتهم إلى العالم على المعرفة العلمية (٤) .

ورغم أن القوة التى تميز عادة الجماهير غير المنظمة قد أثارت اهتمام أفلاطون ، ورغم اعترافه بمكانتها ، فإنه يرى أنه نظرا لأن الحكام تتوافر لديهم معرفة أفضل ، أو معرفة أسمى ، فإن عليهم ألا يستشيروا الرأى العام ، وهذا ما دفع البعض إلى وصف أفلاطون – صراحة – بأنه غير ديمقراطى .

أما أرسطو – تلميذ أفلاطون – فيقف موقفا مخالفا تماما لأستاذه فى هذا الصدد ، إذ يعطى الرأى اهتماما أكبر ، ويرجع ذلك – أساسا – إلى نظرته للسياسة ، هذه النظرة التى تختلف تماما عن نظرة أفلاطون إليها . فالسياسة فى نظر أرسطو هى نوع من النشاط الإنسانى الذى يحتاج إلى نوع من المعرفة مختلف عن المعرفة التى أشار إليها أفلاطون ، وهى فى رأيه المعرفة التى تستند إلى الأحكام وإلى التخمين لا إلى المبادىء الثابتة (٥) .

وعلى العكس تماما من أفلاطون الذى يحط من قدر السياسات الديمقراطية – وذلك فى إطار نظرته إلى الفلسفة باعتبارها هى التى تصلح لإدارة الشئون الإنسانية ، وإثارته للشك حول قدرة أى أعداد كبيرة من الناس على تدارس المسائل التى تهتم بها الفلسفة – فإن أرسطو ، كان يعتقد أن المشاعرالجمعية للناس ، قد تعطى نوعا من الفهم العام للمسائل السياسية ،

وأهم من هذا كان يرى أن الحكمة الجمعية للشعب هي أفضل من حكمة الحاكم [٦] .

وعموما ، فإن الفلسفة اليونانية القديمة حاولت الاقتراب من التنظير الحديث لموضوع الرأى العام فى أثناء معالجتها لمساوىء الحكم الشعبى من جهة ، أو للميزات المتوقعة منه من جهة أخرى . إلا أنه ينبغى أن نوضح أن الفلسفات التى سادت أثينا آنذاك لم تستخدم مصطلح الرأى العام كمصطلح مركب من كلمتى "الرأى" و "العام"، وإن كانت تشير إلى ظواهر تقترب تماما مما هو معروف اليوم بالرأى العام [٧] .

فظاهرة الرأى العام لم تكن أمرا غائبا عن الحياة التى عرفتها المدينة اليونانية إبان تلك الحقبة من تاريخها (القرن الرابع قبل الميلاد) ، فقد عرفتها الحياة السياسية ونظم الحكم فى المدينة من جهة ، وعبرت عنها الفلسفة اليونانية والقصص والأساطير والفنون من جهة أخرى .

ففى تلك الحقبة عرفت المدينة اليونانية نظام الحكم الشعبى ، أو النظام الديمقراطى ، وذلك عبر مراحل التطور التى مر بها النظام السياسى الأثينى من عصر النظام الملكى ، عبر مراحل الحكم الأرستقراطى ، والحكم الأوليجركى أو حكم الأقلية ، ثم مراحل الانتكاس إلى نظام الحكم الفردى ، الذى أطلق عليه حكم الطغاة ، حتى وصل إلى نظام الحكم الشعبى أو الديمقراطى ، هذا الحكم الذى عرفته أثينا وعدد من المدن اليونانية مع إطلالة القرن الخامس قبل الميلاد ، والذى تعمق خلال العقود التالية من ذلك القرن عن طريق الممارسة المستمرة التى تسمح بالرأى وبالرأى الآخر فى المدن التى انتشر بها هذا النوع من الحكم ، وسادت الثقافة التى عرفت حرية الكلمة فى ظله ، والتى ترسخت فى القرن الرابع قبل الميلاد ، ومن ثم كان لها أبلغ الأثر فى فهم أرسطو وتعبيره فى كتاباته عما

يعرف اليوم بظاهرة الرأى العام ، وفى تناوله - بشكل غير مباشر - لمفهوم الرأى العام [٨] .

وقد كان قيام النظام السياسى فى اليونان آنذاك على أساس دولة المدينة - وذلك نتيجة للمقومات الجغرافية والاقتصادية لبلاد اليونان - أبلغ الأثر فى ظهور قوة وتأثير الرأى العام . فأمور الدولة لم تكن بالاتساع والتعقيد الذى عرفته الدولة الكبيرة ، فالدولة الأثينية لم تكن تزيد على مدينة أثينا والأراضى المحيطة بها فى شبه جزيرة أتيكة ، ولم يكن عدد المواطنين يزيد كثيرا على العشرين ألف نسمة ، وقد ساعد ذلك على أن يصبح جميع أفراد الشعب الذين يتمتعون بحق المواطنة ، ممن بلغوا سن الرشد ، أعضاء فى الجمعية الشعبية Ekklesia ، التى هى محور النظام السياسى الأثينى ، والتى تعد نظريا تجسيدا للنظام الديمقراطى فى شكله المثالى ، حيث يشترك الشعب بكافة طبقاته - من خلالها - فى الحكم اشتراكا مباشرا . وأيا كانت إيجابيات أو سلبيات هذا النظام ، فقد أبرز أهمية مشاركة الجمهور أو الشعب demos ، وأهمية رأى هذا الجمهور فى عملية اتخاذ القرار ، وهى المشاركة التى كانت جزءا من حياة الجمهور الأثينى ، والذى كان من معالم أسلوب حياته الاجتماع فى ساحة المدينة agora لمناقشة الشئون العامة للمدينة ، ومن هذا النقاش والجدل الذى كان يشارك فيه الجمهور - سواء فى ساحة المدينة أو فى الجمعية الشعبية - عرفت المدينة اليونانية القديمة ظاهرة الرأى العام ، ومن ثم كان لابد وأن تهتم بها الفلسفة اليونانية ، وأن تحاول أن تحدد موقعها فى النظام السياسى ، رغم أنها لم تستخدم مصطلح الرأى العام ، ولم تحاول أن تضع تعريفا محددا لمفهومه . وكما تنبهت الفلسفة اليونانية إلى ظاهرة الرأى العام ، حرصت القصص والأساطير اليونانية على توضيح الدور الذى يلعبه الرأى العام فى الحياة العامة ،

وقد تآزرت فى ذلك الملحمة والدراما والموسيقى التى اتخذت من الكورس chorus والكورال choral وسيلة للتعبير عن الرأى العام [٩] .

ثانيا - مفهوم الرأى العام فى عصر التنوير

إذا انتقلنا مباشرة من القرن الرابع قبل الميلاد إلى القرن الثامن عشر ، ومن اليونان إلى دول أوروبا الغربية ، ومن الفلسفة اليونانية إلى الفلسفة التى سادت عصر التنوير ، يمكننا أن نرصد بدء ظهور مصطلح الرأى العام ، وبدء تبلور مفهومه كمفهوم سياسى .

وقد حدث ذلك نتيجة للأحداث التاريخية ، وللتغيرات الجذرية والمتعددة : السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ، التى مرت بها أوروبا الغربية ، خاصة فرنسا وانجلترا ، منذ أواخر القرن السابع عشر وعلى امتداد القرن الثامن عشر ، وهذا ما سنشير إليه - بإيجاز - بعد أن نعرض لجهود بعض المفكرين السياسيين ، إبان تلك الحقبة ، فى تحديد ملامح الرأى العام ، ومن خلال الاهتمام بطرح رؤيتهم للعلاقة بين الحاكم والمحكوم . أو بين السلطة والشعب .

اجتهد بعض العلماء برصد بدء استخدام مصطلح الرأى العام ، فذهبت قلة منهم إلى أن الإنجليز هم أول من استخدمه ، حيث استخدمت عبارة رأى الناس أو رأى الشعب Opinion of the people ، وأيضا عبارة رأى الجمهور opinion of the public ، إلا أن الغالبية أرجعت الفضل لأول من استخدم عبارة الرأى العام إلى الفرنسيين ، بل أرجعت إليهم الفضل - أيضا - فى تحديد مفهومه ونشر استخدامه ، بحيث ذهبوا إلى أنه ما إن جاء عام ١٧٨٠ حتى أصبح مصطلح الرأى العام مصطلحا شائع الاستخدام بين الكتاب الفرنسيين

الدلالــة على ظاهـرة سياسـيـة لا اجـتـمـاعـيـة ، تـرتـبـط عـادة بـالإرادة العـامـة volonté général ، أو الصــالــح العــام bien publique ، أو بــالـروح العــامـة esprit publique ، أو بالـوعى العـام consicence publique ، وغـيــر ذلـك مـن المصطلحـات التـى شاعـت آنذاك [١٠] .

ومن اهتمام الفلاسفة والمفكرين السياسين منذ أواخر القرن السابع عشر وطوال القرن الثامن عشر بالرأى العام ، ومن تصوراتهم للدور السياسى الذى يمكن أن يقوم به ، وتأكيدهم للقوة الكامنة فيه وتحديدهم لمصدرها ، بدأت تتشكل - بشكل أو بآخر - ملامح مفهوم الرأى العام .

فنجد - مثلا - أن المقولة الشائعة بأن "صوت الشعب هو صوت الله" ، أو أن "صـوت الشـعـب من صـوت الله" "Vox Pupli, Vox Dei" - والتى يرجـع بها البعض إلى العصور الوسطى - يستشهد بها من جانب المنظرين السياسيين فى أية مناقشة تتناول الرأى العام . فنجد مكيافيلى Machiavelli يذهب إلى أن هناك مبررا لمقارنة صوت الشعب بصوت الله والمقاربة بينهما ، فى الوقت ذاته نصح أميره بأن يتحكم فى هذه القوه المنليثية monolithic ، التى هى بقول آخر قوة الرأى العام . ويعلن بليز باسكال Blaise Pascal فى القرن السابع عشر أن "الرأى هو ملكة العـالم" "Opinion is the queen of the world" ، وهـى عـبـارة استخدمها مرارا الفيزيوقراطيون والفلاسفة . كما نجد ڤولتير Voltaire يذهب إلى أن الناس يهاجمون الفلاسفة ، وفى رأيه أنهم لهم مبررهم فى هذا الهجوم ، إذ إنه إذا كان "الرأى هو ملكة العالم " ، فإن الفلاسفة هم الذين يحكمون هـذه الملكة . وعلى نفس الخط نجـد تومـاس هـوبز Thomas Hobbes يؤيد تماما مـا يذهب إليـه البـعض من أن العـالم يحكم بالرأى ، ونجـد چون لوك John locke يذهب إلى وجـود ثلاثة قوانين : القـانون الإلهى ، والقـانون المدنـى ، وقـانون الرأى

أو السمعة على حد تعبيره . بل إن جان جاك روسو Jean - Jacques Rousseau عند أول مناقشة له لموضوع الإرادة العامة ، والتى هى فى الواقع تجسيد للرأى العام ، يصفها بالعدل ، مستشهدا فى ذلك بأن صوت الشعب هو صوت الله ، وبذلك تم إضفاء نوع من القدسية على مفهوم الرأى العام [١١] .

وبجانب هذه القدسية التى حاول بعض الفلاسفة والمفكرين إضفاءها على الرأى العام ، أكد الكثيرون أهمية استناد الحكومات إلى الرأى العام ، ومن ثم أبرزوا – بشكل صريح – البعد السياسى فى مفهوم الرأى العام . فنجد الفيلسوف الإنجليزى ديڤيد هيوم David Hume موجها – فى كل كتاباته التى تناولت الرأى العام – بمبدأ أن "على الرأى فقط تؤسس الحكومات" . وينطبق هذا المبدأ الأساسى فى تصوره على كافة الحكومات ، فهو كما ينطبق على الحكومات الاستبدادية والعسكرية ، ينطبق – أيضا – على الحكومات الليبرالية والشعبية . وقد اهتم ديڤيد هيوم – مثله فى ذلك مثل مكياڤيلى – بالضغط الذى يمارسه الرأى العام على الحكومات [١٢] .

وقد اهتم چيمس ماديسون James Madison بمبدأ "أن كل الحكومات تستند إلى الرأى" ، وهو المبدأ الذى أعلنه هيوم ، والتى أدت معالجة ماديسون فى كتاباته لهذا المبدأ إلى مساهمة إيجابية فى وضع أساس الديمقراطية الأمريكية [١٣] .

ويلاحظ أنه فى الوقت الذى أكد فيه ماديسون أهمية الرأى العام ، فإنه اهتم – أيضا – بالرأى الفردى ، والذى يستمد قوته من تقديره لعدد الذين يشاركون فيه . فقد أشار أيضا إلى أنه إذا كان من الحقيقى أن كل الحكومات تستند إلى الرأى ، فإنه لا تقل عن ذلك حقيقة أن قوة الرأى لدى كل فرد ، وتأثيره الفعلى على سلوكه ، يتوقفان كثيرا على عدد الذين يفترض أنهم

يشاركونه نفس الرأى [١٤] .

وقد جاءت كتابات روسو لتؤكد أهمية استناد الحكومات إلى الرأى العام ، فقد أوضح روسو – مثله فى ذلك مثل چون لوك – أن إرادة الغالبية فى المجتمع هى الإرادة العامة ، فى الوقت ذاته أكد ما ذهب إليه أرسطو بشأن الجماعات الفرعية التى ينقسم إليها الجمهور ، وأثر هذه الجماعات على الإرادة العامة . وقد أكد روسو فى العقد الاجتماعى The social contract ما يتميز به الرأى من قوة ، وفى إميل Emile ذكر صراحة أنه أيا كان شكل الحكومة ، فإن أكثر القوانين أهمية هو قانون الرأى ، إذ تستند إليه القوانين : السياسية ، والمدنية ، والجنائية [١٥] .

وإذا كان روسو لم يضع تعريفا لمفهوم الرأى العام ، إلا أن ما أسماه بالإرادة العامة يرتبط بالعديد من التعريفات الحديثة للرأى العام ، رغم أنه هو نفسه لم يبين العلاقة بين الرأى العام والإرادة العامة والقانون ، وإن كان قد ذهب إلى أن فاعلية القانون (المدنى ، أو السياسى ، أو الجنائى) تتحقق فقط متى استند القانون إلى الرأى المستنير ، وقد أكد روسو فى أكثر من موضع قوة الرأى العام ، من ذلك قوله إن الحكومة يمكنها أن تؤثر على الأخلاق فقط من خلال الرأى العام ، وفى الوقت ذاته لا يمكن للحكومة أن تؤثر أو توجه الرأى العام بواسطة القانون ، أو أية أداة من أدوات القهر ، "الرأى ملكة العالم ، لا تخضع لسلطة الملوك ، إنهم هم أنفسهم أول عبيدها"، وقد كان روسو مدركا تماما أن كل الحكومات تستند – أساسا – إلى الرأى ، أكثر من استنادها إلى القانون أو إلى القهر [١٦] .

ومادمنا نتناول رؤية روسو للرأى العام ، فإنه لا يسعنا إلا أن نرجع إليه الفضل فى أنه أول مفكر سياسى استخدم مصطلح الرأى العام ، وذلك فى سنة

١٧٤٤ ، وبهذا وضع أساس تطور مفهوم الرأى العام ، فضلا عن ذلك فإنه فى محاولته تقديم تحليل للرأى العام ، لم يكتف بتناول العلاقة بين السياسة الحكومية وبين آراء الأفراد ، وإنما أظهر - فى بعض المواضع - فهما يضاهى الفهم الحديث للرأى العام فى صلته بحكم الأغلبية وبالتمثيل الديمقراطى (١٧) .

ويعد چاك نيكر Jacques Necker من أكثر المفكريين فى القرن الثامن عشر الذين أولوا اهتمامهم لموضوع الرأى العام ، والذى كانت له إسهامات مميزة فى هذا المجال . وقد عكست كتاباته التى غطت الفترة من ١٧٧٣ إلى ١٨٠٤ ما يضفيه من قوة ونفوذ على الرأى العام ، وقد ذكر - صراحة - أنه نبه أكثر من أى شخص آخر إلى أهمية الرأى العام وإلى نفوذه المتزايد . ولا يستطيع أى مطلع على كتابات نيكر إلا أن يلاحظ إصراره وتأكيده أن الرأى العام قوة سياسية ، بل وأن الرأى العام لديه القدرة على تدعيم أو على إضعاف كافة المؤسسات الإنسانية ، وقد ذكر نيكر - صراحة - أن الذين لا يضعون الرأى العام فى اعتبارهم - عند معالجة المسائل السياسية - هم فقط الغافلون ، أو المستغرقون تماما فى المسائل النظرية المحضة ، أو من هم فى بداية الاهتمام بالمسائل الأخلاقية . ويرى نيكر أن طبيعة الرأى العام ومدى قوته يتوقفان على شكل الحكم ، ففى ظل الحكم الاستبدادى لا يوجد رأى عام ، وفى ظل الحكم الجمهورى يتمسك الأفراد بآرائهم الفردية المستقلة إلى المدى الذى يصبح فيه من الصعوبة بمكان ظهور رأى عام ، أما فى ظل الحكم الديمقراطى ، ومتى توافرت ظروف معينة ، فإن الرأى العام يصبح أكثر قوة واستنارة من القانون ، وفى هذه الحالة يكون لدى الرأى العام القدرة على محاسبة رجال الدولة ، ويصبح الرأى العام بمثابة المحكمة التى يقدم لها رجال الدولة حساباتهم وتقاريرهم . وبهذا يعتبر نيكر الرأى العام بمثابة الحارس الأساسى ضد إساءة استخدام السلطة (١٨) .

وعمـوما ، فـإذا كـان الفـضل يرجع إلى روسـو فى أنه أول من اسـتـخـدم مصطلح الرأى العام ، فإن الفضل يرجع إلى نيكر فى إشاعة استخدام هذا المصطلح ، وذلك من كثرة ما كرر هذا المصطلح فى كتاباته ، حتى أصبح أحد المصطلحات الشائعة فى الأدبيات السياسية إبان تلك الفترة التاريخية ، بالإضافة إلى إبرازه - بشكل صريح - لقوة الرأى العام ونفوذه ، ولدوره فى محاسبة رجال الدولة ، بل واعتبار الرأى العام المسئول الأول عن مراقبة ومحاسبة أصحاب السلطة وذوى النفوذ [١٩] .

ورغم الاهتمام الذى أولاه نيكر لموضوع الرأى العام فى كتاباته ومناقشاته المستفيضة له ، فإن تحليل مفهوم الرأى العام لم يحظ باهتمام فى فرنسا خلال عصر الثورة الفرنسية أو الإمبراطورية ، وإن كان مصطلح الرأى العام - ونتيجة لجهود نيكر كما سبق أن أشرنا - ظل شعارا ، وعبارة شائعة ومتداولة فى الأدبيات السياسية إبان تلك الحقبة ، وظل ينظر إلى الرأى العام - فى ضوء كتابات بعض المنتمين لحركة التنوير - على أنه قوة اجتماعية وسياسية ذات فعالية ، فهو ملكة العالم ، وهو الذى أحدث الثورة الفرنسية ، وهو الذى يصنع أو لا يصنع رجال الدولة ، وهو المراقب الرئيسى لذوى النفوذ وأصحاب السلطة [٢٠] .

وبجانب الفلاسفة والمفكرين السياسين ، من الفرنسيين والإنجليز والسويسريين ، الذين اهتموا بالرأى العام ، والذين أسهمت آراؤهم فى تحديد بعض عناصر مفهومه ، حظى موضوع الرأى العام باهتمام المفكرين الألمان أيضا ، وقد ظهر ذلك فى كتابات كريستوف مارتن ڤايلند C. M. Vieland ، ففى مؤلفه الشهير عن الرأى العام والذى نشر بعنوان Gesprache Unter Vier Augen فى عام ١٧٩٩ ، تناول طبيعة الرأى العام وكفاءته ، وانتهى ڤايلند إلى أنه نتيجة للثورة

الفرنسية ، فإنه لم يعد من الممكن أن تستمر الحكومات فى الحكم مالم تحترم الرأى العام ، ولهذا أطلق البعض على ڤايلند "ڤولتير الألمانى" . وقد حاول ڤايلند وضع تعريف لمفهوم الرأى العام استمده من كتابات الفرنسيين ، بمقتضى هذا التعريف يعتبر الرأى العام هو اتفاق الكثرة من المواطنين فى الدولة ، أو الأغلبية ، بالنسبة للأحكام الخاصة بأمر معين ، وأن هذه الأحكام يتوصل إليها كل فرد نتيجة لتأمله الذاتى ، أو بناء على معرفة استمدها من خبرته العملية . ويرجع الفضل لڤايلاند فى أنه جعل تعبير "الرأى العام" تعبيرا مألوفا فى ألمانيا فى نهاية القرن الثامن عشر [٢١] .

بعد أن عرضنا لرؤية بعض فلاسفة عصر التنوير ومفكريه السياسيين للرأى العام ، ومن ثم لخصائصه ، والتى انعكست على محاولات تحديدهم لمفهومه ، سواء بما يضفونه عليه من قدسية ، أو من قوة ، أو من سلطة يخضع لمحاسبتها رجال الدولة ، فإنه لابد لنا من أن نشير إلى السياق الثقافى ، وإلى الظروف : السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، فضلا عن التغيرات المؤسسية ، والأحداث السياسية التى فى ظلها ظهر تأثير الرأى العام ، ومن ثم انبثق وانتشر وشاع مصطلح الرأى العام ، وتحددت بعض من أهم ملامح مفهومه إبان ذلك العصر ، من خلال اهتمام الفلاسفة والمفكرين بطبيعة الرأى العام وبمدى تأثيره .

يأتى فى مقدمة التغيرات التى ساعدت على ظهور الرأى العام الانحسار النسبى للأمية ، وانتشار معرفة القراءة والكتابة ، وقد تبع ذلك تطور المؤسسات المرتبطة بهما ، مثل جمعيات ونوادى القراءة ، والمكتبات المتنقلة ، وأيضا المكتبات التى تبيع الكتب المستعملة ، والتى ظهرت فى لندن بالذات فى الثلث الأخير من القرن الثامن عشر . وقد شهد ذلك القرن تنوعا فى مواد القراءة ، وظهر الإقبال

على كتب التاريخ والأدب والتاريخ الطبيعى والإحصاء ، وإن كانت الجرائد السياسية والمجلات الثقافية احتلت آنذاك أفضلية لدى جمهور القراء . وقد لعبت جمعيات القراءة دورا أساسيا فى توجيه آراء الطبقة المتوسطة ، خاصة بالنسبة للقضايا الأخلاقية . ومادمنا نتكلم عن انتشار معرفة القراءة والكتابة كعامل أساسى لعب دورا فى انبثاق ظاهرة الرأى العام ، وشيوع مصطلحه ، ومن ثم فى اهتمام الفلاسفة والمفكرين السياسيين به ، ومحاولة تحديد خصائصه ، فلابد لنا أن نشير إلى الاختراعات والقوى التاريخية التى مهدت لهذا المصطلح ، والتى بدأت فاعليتها منذ قرون سابقة على القرن الثامن عشر ، ويكفى أن نشير إلى تقدم تكنولوجيا الطباعة منذ القرن الخامس عشر ، يضاف إلى ذلك الدور الذى لعبته حركة الإصلاح البروتستانتية ، والتى أثمرت جمهورا عريضا من القراء لم يعد يعتمد على الكنيسة كمصدر لاطلاعه على الأدبيات الدينية ، فضلا عما تضمنته التعاليم البروتستانتية من إعلاء من شأن الفرد ، والحد من سلطة الكنيسة ، وقصرها على المسائل الدينية والأخلاقية (٢٢) .

وعموما ، فإن الكثير من الأفكار التى طرحت فى عصر التنوير وانتشرت منذ أواخر القرن السابع عشر فى الفلسفة الليبرالية ، وكان من أهم معالمها تأكيد حرية الفرد فى اختيار تفضيلاته الخاصة فى كل مجالات الحياة : الدينية ، والاقتصادية ، والسياسية ، مهدت لظهور الاهتمام بالرأى ، ومن ثم الاهتمام بالرأى العام . بجانب ذلك فقد عرف القرن الثامن عشر – فى كل من إنجلترا وفرنسا – نمطا من المؤسسات الاجتماعية التى لعبت دورا أساسيا فى ظهور الرأى العام ، حيث انتشرت فى إنجلترا المقاهى وفى فرنسا الصالونات ، وقد عرفت أوروبا المقاهى منذ منتصف القرن السابع عشر ، واشتهرت المقاهى بكونها أماكن لجمع الأخبار ولنشرها أيضا ، وللجدل السياسى وللنقد الأدبى ،

ويقال إن عدد المقاهى فى لندن بلغ ما لايقل عن ألفى مقهى فى بدايات القرن الثامن عشر . ولايختلف الوضع كثيرا فى فرنسا حيث عرفت الصالونات منذ القرن السابع عشر ، وإن كانت اكتسبت أهميتها التاريخية بالنسبة للرأى العام فى القرن الثامن عشر ، حيث كانت أماكن لتجمع المثقفين المتميزين من الرجال والنساء لتبادل المناقشات ، وممارسة النقد ، وطرح الآراء الصريحة فى حرية تامة . وفى خلال النصف الثانى من القرن الثامن عشر أصبح للصالونات دور متميز فى التأثير على الرأى العام ، وكان يرحب بالأدباء والكتاب ويعاملون على قدم المساواة مع أرفع أعضاء المجتمع مكانة . ويختلف الوضع بالنسبة لألمانيا ، فالرجوع إلى تاريخها الاجتماعى لا يكشف عن وجود مؤسسات اجتماعية مثل تلك التى وجدت فى كل من إنجلترا وفرنسا ، وأسهمت بقوة فى تشكيل الرأى العام ، مثل المقاهى والصالونات ؛إذ كانت ألمانيا آنذاك دولة فقيرة ومقسمة ، تولى اهتمامها الأساسى للنواحى العسكرية ، ورغم ذلك نجد البعض يشير إلى أن ألمانيا عرفت ما يسمى بموائد المناقشة [٢٣] .

وعموما ، فإن كافة العلماء الذين اهتموا برصد تطور مفهوم الرأى العام إبان القرن الثامن عشر أشاروا إلى الدور الذى لعبته هذه التجمعات غير الرسمية فى ظهور الرأى العام كقوة ، ومن ثم فى الاهتمام بتحديد ملامحه ، وبالتالى مفهومه .

ومن أهم العلماء الذين حاولوا التوصل إلى تفسير لظهور مصطلح الرأى العام فى القرن الثامن عشر – فضلا عن تحديد خصائص الرأى العام آنذاك – چورجن هابرماس Jurgen Habermas . فقد اهتم هابرماس – من منطلق أيديولوچى – بتحليل الظروف التاريخية التى مرت بها أوروبا إبان عصر التنوير ، وأبرز الدور الذى لعبه نمو الرأسمالية ، ونفوذ البورجوازية الأوربية وتوحدها،

وممارستها النقد الليبرالى للدولة الاستبدادية القائمة . وقد حاول هابرماس تحديد السمات التى تميز بها الرأى العام فى ذلك العصر ، فذكر أنه اتسم بالعقلانية ، حيث نظر إلى الرأى العام باعتباره ينبثق عن خطاب عقلانى ، ومن المناقشة والجدل الحيوى أو النشط . وقد أوضح هابرماس أن هذا الجدل يكون "عاما" ، بمعنى أنه يهدف إلى تحقيق الإرادة العامة ، أو الصالح العام . فالجدل العام لا يعكس مجرد تعارض مصالح فردية أو تصادمها ، وهو جدل حر ، يقوم على المشاركة الحرة التى تكون مطلوبة دائما ، كذلك يتميز الجدل بالاستقلال وبالمساواة ، بمعنى أن القيمة تكون للأفكار لا للقوة أو للنفوذ السياسى ، وحتى يكون الجدل جدلا مستنيرا ويصل إلى أحكام صائبة ، فإن كافة المسائل أو القضايا السياسية ، وما يترتب عليها ، لابد أن تكون معلنة لا مخفاة أو سرية [٢٤] .

ولاشك أن ما عدده هابرماس هنا من ملامح للرأى العام – إبان عصر التنوير – يمثل ما عرف باسم "النموذج الكلاسيكى" للرأى العام [٢٥] ، والذى استمرت ملامحه مسيطرة حتى القرن العشرين ، وصبغ العديد من التعريفات التى طرحت لمفهوم الرأى العام ، وقدم المعايير التى يتم بناء عليها – أحيانا – الحكم على الرأى العام حتى فى المجتمعات الحديثة . وقد أعيد إحياء أهم مقومات هذا النموذج فى الربع الأخير من القرن العشرين .

ثالثا -مفهوم الرأى العام فى القرن التاسع عشر

لم تكن الكتابات التى تناولت الرأى العام إبان القرن الثامن عشر واضحة بالنسبة لتصورها للآليات التى يمكن أن يؤثر بها الرأى العام على المسائل المتعلقة بالحكم ، وبالتالى لم تضمن فى طرحها لمفهوم الرأى العام عنصرا

صريحا عن علاقة الرأى العام بصنع القرار أو باتخاذه . ومع ذلك فإن كتابات جون ستيوارت ميل John Stuart Mill وچيرمى بنتام Jermy Bentham – فى أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر – أوضحت الدور الرسمى الذى يؤديه الرأى العام بالنسبه لمسائل الحكم ، وذلك من خلال العمليات الخاصة بالتشريع وبالانتخابات . فقد نظر أصحاب المدرسة النفعية – على العكس مما ذهب إليه روسو – إلى السلوك البشرى على أساس أن الناس يسعون أساسا إلى إشباع رغباتهم الفردية وتجنب الألم ، ومن ثم فالمجتمع يتكون من أفراد يسعون إلى تحقيق الحد الأقصى من مصالحهم ومنافعهم ، ومن هنا تصبح هناك حاجة إلى آلية لتحقيق الانسجام بين هذه المصالح المتعارضة . ويجد أصحاب هذه المدرسة الإجابة عن مشكلة المصالح المتعارضة وكيفية حلها فى "الأغلبية" وعن طريقها ، حيث يتم التعبير عن هذه المصالح من خلال الانتخابات والاستفتاءات . ووفقا لهذه الرؤية فإن أفضل تعريف لمفهوم الرأى العام هو أنه "كتلة مصالح أفراد المجتمع" ، وفى هذا الوضع فإن الدولة تأخذ دور الحكم بالنسبة للأفراد وللجماعات الذين يتنافسون على تعظيم مصالحهم (٣٦) .

وتعد أول مناقشة مستفيضة لموضوع الرأى العام – باللغه الإنجليزية – هى تلك التى جاءت فى كتابات بنتام . ففى جميع كتاباته التى تناولت موضوع الرأى العام نجد حرصا من جانبه على إبراز الرأى العام كأداة للضبط الاجتماعى ، وتأكيده أن التعبير الحر عن الرأى العام هو الضمان الأساسى ضد إساءة الحكم ، والسمة المميزة للدولة الديمقراطية . وقد نظر بنتام فى كتاباته المبكرة – فى نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر – إلى الرأى العام باعتبارة أداة للضبط الاجتماعى ، أو وفقا لتعبيره "كجزاء رادع" . وقد ذهب بنتام إلى أنه توجد أربعة مصادر متميزة للذة وللألم ، هى المصادر :

الفيزيقية ، والسياسية ، والأخلاقية ، والدينية . وقد ذكر بنتام أن الردع الأخلاقى يمكن أن نسميه أيضا ردع الرأى العام . وقد أوضح العلاقة بين الرأى العام والتشريع ، وطالب بالعلانية بالنسبة لكافة الأعمال الرسمية كضمان لعدم إساءة استخدام السلطة والنفوذ ، واعتبر الرأى العام المستنير بمثابة المنبر أو المحكمة التى تضم كل حكمة الأمة وعدالتها (٢٧) .

وقد بدأ بنتام فى الفترة الأخيرة من حياته بإلقاء الضوء على المجالات العريضة لعلم السياسة والنظرية السياسية ، واستمر فى إظهار نفس التقدير للرأى العام ، ودوره فى مواجهة سوء الحكم ، فى الوقت الذى تزايد فيه اهتمامه وإيمانه بالديمقراطية ، ومن ثم قدم نظريته عن الرأى العام كجزء متكامل مع النظرية الديمقراطية للدولة ، وذلك ضمن تعريفه للرأى العام بأنه بمثابة نظام قانونى ينبثق من جموع الناس . وقد حرص بنتام – فى ذات الوقت – على إبراز الصحافة باعتبارها أهم عامل فى صياغة الرأى العام وفى التعبير عنه ، ولم يكتف باعتبارها المنبر الملائم للتعبير عن الرأى العام ، بل اعتبرها المنبر الوحيد والمنتظم والمستمر فى القيام بذلك الدور (٢٨) .

وقد أوضح فنسنت بريس Vincent Price أن نقطة الاختلاف بين إضفاء المفهوم النفعى على الرأى العام والأفكار التى طرحت بشأنه ، فى المرحلة المبكرة من عصر التنوير ، توجد أساسا فى التصورات المطروحة آنذاك لتحديد الصالح العام . فالتفكير الليبرالى المبكر– كما طرحه روسو – يرى الرأى العام طريقا لتحقيق "الإرادة العامة" ، وهذا يتحقق على أفضل وجه من خلال المشاركة المستمرة فى الجدل المستند إلى المنطق ، والذى يشارك فيه الجميع على قدم المساواة ، بينما فى إطار الفلسفة النفعية فإن الرأى العام يتحقق من خلال تنظيم الإرادات الفردية المستقلة ، وذلك من خلال حكم الأغلبية . ومن ثم فإن

فكرة الإرادة العامة الحقة ، حلت محلها فى الإطار النفعى فكرة الرأى الشائع أو الفكرة الأكثر شيوعا . ولكن ليس معنى هذا أن الجدل العام النشط لم يعد جزءا من الصورة ، ولكن الاندماج الشعبى المستمر فى الجدل الخاص بالمسائل السياسية لم يعد مطروحا فى حد ذاته باعتباره أفضل آلية عملية فى تحديد الصالح العام ، ولكن بدلا من ذلك ، فإن الاستجابة للمطالب أو الرغبات الشعبية أو الجماهيرية تأتى عن طريق اختيار الأغلبية ، كما يعبر عنه من خلال الانتخابات التى تجرى بصورة منتظمة [٢٩] .

هذا ويلاحظ أنه بينما كان الجمهور فى عصر التنوير يقصد به طبقة المتعلمين الذين يرتادون المقاهى والصالونات ، حيث كانت بمثابة أماكن لإثارة الجدل والنقاش العقلانى للعديد من القضايا السياسية ، فإنه – وفقا لفلسفة ديمقراطية الأغلبية – فإن الجمهور أصبح يتكون من كافة الأفراد الذين لهم حق الانتخاب [٣٠] .

وعموما ، ففى الوقت الذى رأى فيه بعض المحللين أن نموذج بنتام للديمقراطية ، والذى فى إطاره عالج موضوع الرأى العام ، لا يختلف كثيرا عما ذهب إليه روسو بالنسبة لاستناده إلى افتراض مفاده أن كل فرد لديه القدرة على تكوين آراء سياسية بالنسبة للمسائل اليومية الهامة ، يرى البعض الآخر أن كلا من بنتام وميل كانا أكثر اهتماما بمسألة اختيار الجمهور أو رفضه لمن يمثلونه ، وبالتالى للذين يعبرون عن آرائه ومصالحه ، من الاهتمام بقدرة الجمهور على تكوين آراء سياسية تستند إلى المعلومات [٣١] .

وما أن انتهى الربع الأول من القرن التاسع عشر حتى أصبح مصطلح الرأى العام جزءا من النظرية السياسية ، ويتفق كل من اهتم بتناوله على أن الرأى العام ظاهرة لها تأثيرها وأهميتها فى الحياة السياسية ، ورغم ذلك كان

هناك اختلاف عميق حول قيمة وكفاءة الرأى العام . فمؤيدو الديمقراطية والمؤسسات الليبرالية – بوجه عام – أشادوا بالرأى العام باعتباره صوت الطبقة المتوسطة المستنيرة ، واعتبروه بمثابة الحارس الذى يمنع أو يقى من إساءة أو سوء الحكم ، وهو فوق ذلك عامل للتقدم . أما غير المؤيدين للديمقراطية أو الناقدين لها ولبعض جوانب نظام الحكم النيابى ، فقد كان موقفهم مراوغا إزاء كفاءة الرأى العام ، ومن ثم أثاروا ضرورة تحديد مجال نشاطه . وقد أدت مناقشة وجهة النظر إزاء الرأى العام – خاصة بعد عام ١٨٤٠ – إلى تنامى الاتجاه المتزايد نحو الاعتراف بدور الصحافة اليومية فى صياغة الرأى العام وفى التعبير عنه [٣٢] .

وعموما ، فإنه خلال القرن التاسع عشر كان مجال تأثير الحكومات على الرأى العام محدودا ، وكان ينظر إلى الرأى العام فى أوروبا باعتباره مرادفا للآراء التى يعبر عنها ممثلو الناخبين ، وأيضا الأراء التى تعبر عنها الصحافة ، فضلا عن الأعضاء البارزين فى المجتمع ، أو المنظمات الخاصة بالطبقة الوسطى . فنجد – مثلا – چيمس برايس James Bryce يشير إلى أن الملاك وكبار التجار كانوا هم الذين يعبرون عن الرأى العام فى انجلترا ، أما فى ألمانيا وفى إيطاليا وفى فرنسا ، فإن الرأى العام كان أساسا هو رأى الذين يرتدون المعاطف السوداء ويعيشون فى مساكن جيدة على حد تعبيره . وقد قارن چيمس برايس ذلك الوضع بما كان سائدا آنذاك فى الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث كان يرى أن الحكم فيها يستند إلى الرأى العام [٣٣] .

ولعل أهم ما يميز القرن التاسع عشر – بالنسبة للاهتمام بظاهرة الرأى العام ، وبتحديد مفهومه – ظهور بعض الكتاب الذين بنوا خبرتهم ، واستندوا فى معالجتهم لموضوع الرأى العام على دراستهم للمجتمع الأمريكى . فبجانب

چيمس برايس يأتى أليكسز دو توكيوڤيل Alexis de Tocqueville فى §0عن الديمقراطية فى أمريكا ونشر عام ١٨٣٥ ، وفيه أبرز الدور المسيطر للرأى العام ، والذى يؤدى فى رأيه إلى تهديد الحرية الفردية ، إذ اعتبر أن الرأى العام يمثل ضغطا ثقيلا وقهرا لابد من الامتثال له ، أو بقول آخر هو نير لابد أن يخضع له الفرد والمجتمع [٣٤] . وقد حاول دو توكيوڤيل تفسير قوة الرأى العام فى إطار انتشار المساواة فى المجتمع ، فوفقا لرأيه تختلف الأوضاع والظروف بين الأفراد فى المجتمعات الطبقية ، فنجد بعض الأفراد يتمتعون بالنفوذ الذى يتيحه لهم التعليم والتفوق والذكاء والعقل الواعى أو المستنير ، بينما تغرق غالبية المواطنين فى الجهل والتحيز . فى مثل هذه المجتمعات ، أو ما أطلق عليها دو توكيوڤيل "العهود الأرستقراطية" ، يكون الأفراد مستعدين بشكل طبيعى وتلقائى لأن يشكلوا آراءهم وفقا لمعايير الطبقة المتميزة ، أما فى العهود التى تسود فيها المساواة ، فيحدث العكس تماما ، حيث يشعر المواطن أنه لا يوجد من يفضله فى الرأى ، فالجميع متساوون ، وبسبب هذا التساوى أو التشابه بين الجميع تكتسب آراء المجموع وأحكام الجمهور ثقة الفرد ، ويصبح بذلك "الرأى هو سيدة العالم" عنه فى أى وقت آخر . وهنا يتفق دو توكيوڤيل مع فلاسفة عصر التنوير الذين رددوا مقولة "الرأى ملكة العالم" ، ومن هذه الرؤية أوضح دو توكيوڤيل الضغط الذى يمارسه الرأى العام على الفرد وتهديده لحرية الفكر . فقد ذكر دو توكيوڤيل أنه حينما تتساوى الظروف الاجتماعية فإن الرأى العام يضغط بثقل هائل على عقول الأفراد ، بحيث يصبح الفرد محاصرا ، وموجها ، ومقهورا . وكلما زاد التشابه ، وتحققت المساواة بين الأفراد شعر الفرد بضعفه إزاء الآخرين ، فهو ليس لديه ما يميزه عنهم ، أو ما يجعله متفوقا عليهم ، ومن هنا فإنه بمجرد أن يهاجم الآخرون رأيه يفقد ثقته بذاته ، ويشك فى صواب رأيه ، وربما

يعتـرف بذلك ، طالمـا أكـدت لـه هـذا الأعداد الغفيرة مـن مـواطنيه . ويستمر دو توكيوڤيل فى تأكيد سيطرة الرأى العام فى ظل المجتمعات غير الطبقية ، أو التى تسـودها المسـاواة ، حيث لا تقنع الأغلبيـة الآخـرين بما تراه أو تعتـقـده ، ولكنها تقوم بفرض رأيها على الآخـرين عن طريق الضـغط الهـائل الذى يمارسه العقل الجمعى على الأفراد. واسـتـشـهـد دو توكـيـوڤيل على ذلك بما يحـدث فى الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك ، حيث تأخذ الغـالبية على عاتقها تزويد العامة بآراء معدة مسبقا ليستخدمها الأفراد ، الذين لم يعودوا فى حاجة إلى تكوين آرائهم الخاصة ، وقد ذكر دو توكيوڤيل - بأسى - أنه بينما نجح الديمقراطيون ذات يوم فى التغلب على القـوى التى تسلطت أو أعـاقت التـفكير الفـردى ، فـإن الديمقراطية اليوم - تحت تأثير وسلطة الأغلبية العددية - ستقضى على حرية الفكر أو على حرية الرأى ، وهو - على حد قوله - أمر يستحق التفكير العميق من جـانب الذين يعتبـرون حـرية الفكر أمـرا مقـدسـا ، ويكرهـون الاسـتـبـداد أو الطغيـان . وعمـوما فإن كتـابات توكيوڤيل فى مـوضـوع الرأى العـام يرجع إليها الفـضل فى بدء الاهتـمام بقضـيـة طغـيـان الرأى العـام Tyranny ، واسـتـمـرار الاهتمام بها حتى اليوم [٣٥] .

رابعا - مفهوم الرأى العام فى القرن العشرين

مـا أن أوشك القرن العشـرون على الاقتراب ، حتى حدثت نقلة فى بؤرة الاهتمام بالرأى العـام ، فـبـعـد أن كـان الاهتـمـام بالرأى العـام منطلقـا من رؤية فلسـفـيـة وسـيـاسـيـة ، أصـبـحـت الكتـابات التى تتناوله تعكس اهتـمـامـات سـوسـيـولوجـيـة وسيكولوچية فضـلا عن الاهتمامات السياسية ، وبعد أن كـان الكثير من النقاش الذى أثير مع بداية الاهتمام بمفهوم الرأى العام معنى أساسا بالمسألة الفلسفية

والخاصة بكيفية تحويل إرادات الأفراد إلى إرادة الدولة ، بدأ اهتمام المطلين يتحول إلى المسألة الخاصة بفهم الجوانب الاجتماعية والسلوكية للرأى العام ، ووظيفة الرأى العام وقوته ونفوذه فى المجتمع ، والأساليب التى يمكن بمقتضاها تعديل الرأى العام أو ضبطه ، والأهمية النسبية للعوامل الوجدانية والذهنية فى صياغته . وبهذا أصبح موضوع الرأى العام يمتد بجذوره إلى مجالات أكاديمية جديدة ، مثل تلك الخاصة بالسلوك الجمعى ، وبعلم النفس الاجتماعى ، وبحوث الاتجاه والرأى العام ، وتحليل الدعاية ، والسلوك السياسى ، وبحوث الاتصال الجماهيرى ، بعد أن كاد يكون منحصرا فى الفكر السياسى والفلسفى . فى هذا السياق ، كان لابد أن يطفو على السطح اهتمام مكثف بمناقشة مفهوم الرأى العام ، سواء بالنسبة للكتابات النظرية أو البحوث الإمبيريقية ، وأن تسلط الأضواء على الخصائص والعمليات المرتبطة به ، والتى ظلت كامنة فى العديد من الكتابات ، وخاصة كتابات التنويريين ، وكتابات أصحاب النظرية الديمقراطية النيابية [٣٦] .

جاء القرن العشرون ليواجه اتجاهين : اتجاه ليبرالى يرى أن الرأى العام أصبح – أكثر من أى وقت مضى – بمثابة القوة الرئيسية فى العالم السياسى ويذهب إلى أنه يجب على الحكومات أن تستنير به ، فهو بالنسبة لها بمثابة النجم الذى يرشدها ويهديها ، بل ويجب على الحكومات أن تتبع الرأى العام فى كل الشئون السياسية ، وخاصة بالنسبة للتشريع ، حيث يجب عليها معرفة موقف الرأى العام والاهتمام به . أما الاتجاه الآخر فهو اتجاه محافظ ، وأصحاب هذا الاتجاه ينعتون الرأى العام بأنه زائف ، ومتقلب ، وخادع ، وسريع التغير والزوال وأنه سلطة مغتصبة ، وأنه أبعد عن أن يكون أحد المبادىء الأساسية أو الحيوية للدولة ، إذ قد يقودها إلى مسارات زائفة ، ويعرضها لاضطرابات مستمرة . وما

لبثت أن جاءت خبرة الحرب العالمية الأولى لتعزز موقف أصحاب الاتجاه الأخير، ولتدعم الميل إلى تأكيد القوى غير العقلانية المتضمنة فى تشكيل الرأى العام ، وفى التحكم فيه أو التلاعب به ، ولتثير على مدى واسع شكا قويا بالنسبة لمصداقية النظرية الديمقراطية بعامة ، ولكفاءة الرأى العام بخاصة [٣٧] .

تشكل كتابات وولتر ليبمان Walter Lippmann التى أفردها لموضوع الرأى العام نموذجا لموقف العديد من العلماء من مفهوم الرأى العام وعلاقته بالديمقراطية ، والذى ساد فى الثلث الأول من القرن العشرين ، ولايزال يتردد صداه حتى اليوم ، وإن كان يحدث ذلك الآن فى سياق مختلف . ويعد مؤلفا ليبمان عن الرأى العام من أهم وأعمق ما كتب فى موضوع الرأى العام إبان تلك الحقبة التى تشغل بدايات القرن العشرين ، ولا يزال البعض – حتى اليوم – يستشهد بما جاء فيهما فى تدعيم نظرياته عن عدم كفاءة الرأى العام وخطورة اعتماد الحكومات عليه [٣٨] .

شن وولتر ليبمان هجوما قويا على النظرية التقليدية للديمقراطية ، وعلى المسلمة التى تستند إليها، والخاصة بالمواطن ذى الكفاءة المطلقة omnicompetent citizen ، وقد استندت رؤيته إلى أن النظرية الديمقراطية تتطلب الكثير من المواطن العادى ، فى حين أن هذا المواطن لا تستند كافة آرائه إلى حقائق سياسية ، ولكنها تستند إلى الصور الذهنية الثابتة stereotypes التى لديه عنها. وقد جاء موقف ليبمان من الرأى العام انطلاقا مما أسماه البيئة الزائفة pseudo environment ، فالبيئة الخارجية كبيرة جدا ومعقدة جدا وسريعة التغير لدرجة يصعب على المواطنين أن يحيطوا بها بشكل مباشر . فالجمهور لن يمكنه أن يفهم تماما الواقع السياسى ، من جهة ؛ لأن الأفراد يمكنهم فقط إعطاء جزء ضئيل من وقتهم للمسائل العامة ، ومن جهة أخرى لأنه

يتم ضغط الأحداث فى رسائل قصيرة جدا [٣٩] . واستمر ليبمان يشكك فى كتاباته فى إمكانية الوصول إلى رأى عام يعتمد عليه ، وبالتالى فى دور الرأى العام فى تدعيم الديمقراطية . فهو يذهب إلى أن الديمقراطية تفترض أنه يمكن للمواطنين أن يصلوا إلى رأى رشيد فى حالة درايتهم بالحقائق ، ولكن هذا الأمر لا يتحقق ، فالدولة الديمقراطية الحديثة ليست مجرد قرية ، والمعرفة التى تستند إليها إدارة المسائل والقضايا لا تنطلق – أو لا تنبثق – تلقائيا من الطبيعة البشرية ، بالإضافة إلى ذلك فإن المعلومات المستمدة من وسائل الإعلام ليست بالضرورة معلومات دقيقة ، وفى هذا الصدد شن ليبمان هجوما على الصحافة ، مؤكدا أن "الصحافة فشلت فى الماضى وفى الحاضر ، وستفشل فى المستقبل فى نقل صورة عن حقيقة الحياة العامة" [٤٠] .

لقد وعى ليبمان – من خبرته بالدعاية فى الحرب العالمية الأولى – أن الحقائق يمكن أن تشوه أو تحرف ، وأن التشويه أو التحريف يوجد – أيضا – فى عقول أو أذهان المواطنين ، من خلال الصور الذهنية التى يكونونها عن الواقع ، والتى تأتى بناء عليها استجاباتهم وآراؤهم . ومن هنا يذهب ليبمان إلى أن الرأى الكفء الذى تحتاج إليه الديمقراطية يتحقق عن طريق تزويد متخذى القرار – سواء بالنسبة للمسائل التنفيذية أو التشريعية – بالمعلومات التى تعكف على توفيرها المكاتب المعنية بجمع المعلومات . فالمصلحة العامة للدولة – وفقا لرأى ليبمان – تستلزم أن يستبعد الرأى العام تماما ، فالمواطنون العاديون يعيشون فى عالم لا يمكنهم رؤيته، ولا يفهمونه ، ولا يستطيعون توجيهه ، فهم ليست لديهم كفاءة بالفطرة لتوجيه المسائل العامة [٤١] .

وذهب ليبمان إلى أن الحديث عن الجمهور الذى لديه المعرفة الكافية ، أو البصيرة التى تمكنه من تحديد سياسة الحكومة ، هو مثل الحديث عن شبح ، وأن

كل مـا في إمكانيـة الجـمـهـور هو أن يوافق أو يعـارض من في يدهـم إصـدار القرارات ، وأن هؤلاء - على حد قوله - يجب أن يكونوا أحرارا من وطء أو زئير القطيع المتحير أو المرتبك ، والذى يعنى به ليبمان الجمهور العام (٤٢) .

ويؤكد ليبمان أن أية تحسينات فى العملية الانتخابية ، أو تحقق المزيد من الإدلاء بالأصوات ، لن يحل معضلة الرأى العام الذى يفتقر إلى المعلومات . فمن غير الممكن - على حد قوله - أن عالما يقوم على تقسيم العمل ، وتوزيع السلطة ، يحكم بالآراء العامة بين السكان جميعا (٤٣) .

ومع ذلك فإن ميشيل كورتيس Michael Curtis أوضح - فى المقدمة التى كتبها لكتاب ليبمان عن الرأى العام - أنه إذا كان ليبمان (ويصفه بالنخبوى elitist) مهتما دائما ، أو بالأحرى قلقا بالنسبة لعدم كفاءة حكم الأغلبية هذا ، وبالحاجة إلى إيجاد مكان فى المجتمع المتحضر للقوة التى تكمن فى الأعداد الكبيرة ، لذلك فإن الاقتراع ballot - على حد قوله - هو بديل حضارى لاستخدام الرصاصة bullet (٤٤) .

ورغم تحذير ليبمان من سيطرة الرأى العام ، أو الرأى الجماهيرى على الحكومة ، ورغما عن كل كتاباته التى تشكك فى آراء المواطنين ، فهو يصف نفسه بأنه ديمقراطى ليبرالى ، وربما دفعه هذا المأزق إلى اقتراح إنشاء هيئة مستقلة للخبراء تتكون من علماء السياسة الذين تنحصر مهمتهم فى أن يجعلوا الحقائق غير المرئية واضحة وجلية أمام متخذى القرار ، كما يقومون فى الوقت ذاته بتنظيم الرأى العام من أجل الصحافة . ففى إطار موقف ليبمان من الصحافة وتنديده بها لتضليلها الرأى العام ؛ نتيجة لعدم قدرتها على تزويد الرأى العام بالحقائق ، نجده يؤكد أن "الرأى العام يجب أن ينظم من أجل الصحافة ، إذ كان عليه أن يصبح مسموعا ، لا أن ينظم بواسطة الصحافة ، كما هو الحال اليوم" (٤٥) .

وعموما ، فإن قضية افتقار الرأى العام إلى الكفاءة نتيجة لاستناده إلى معلومات منقوصة أو مشوهة ، وحجب الحقائق عنه بصورة أو بأخرى ، ظلت قضية مطروحة بشدة خلال النصف الأول من القرن العشرين ، وأصبحت أحد المحكات التى يستند إليها آنذاك ، إما للتقليل من دور الرأى العام فى العملية الديمقراطية ، وإما للبحث عن حلول تساعد على التغلب على هذا النقص ، وذلك لتدعيم الدور الذى على الرأى العام أن يؤديه فى النظم الديمقراطية ، وقد جاءت ثلاثينيات القرن العشرين لتدعم هذا النقاش من خلال الخبرة العملية المستمدة من إجراء استطلاعات وقياسات للرأى والرأى العام .

فى هذا السياق سيطر على الساحة نموذجان ؛ فى إطارهما تم طرح العديد من مفهومات الرأى العام : النموذج الأول يمكن تسميته بالنموذج الجماهيرى Mass Model ، والنموذج الثانى يمكن تسميته بالنموذج الاستطرادى Discursive Model . وينطلق كل من هذين النموذجين من رؤية محددة تعكس بعدين أساسيين : البعد الأول بعد سياسى ، يعبر عن معالم الأيديولوچية التى فى إطارها يتحدد مفهوم الديمقراطية . والبعد الثانى بعد علمى يعبر عن بؤرة الاهتمام فى العلم الاجتماعى ، الفرد أم المجتمع . فى الوقت ذاته ، فإن هذين النموذجين انطلقا من منطلق واحد ، مفاده أن الرأى العام لا غنى عنه فى أى نظام ديمقراطى ، فالأسس الديمقراطية لمفهوم الرأى العام – على حد قول فنسنت بريس – ليست محلا للجدل [٤٦] .

وعموما ، فإنه سواء كان النموذج الذى تشتق منه مفهومات الرأى العام نموذجا جماهيريا ، أو نموذجا استطراديا ، فإن مفهوم الديمقراطية – فضلا عن أنه يرتبط ارتباطا جذريا ومباشرا بمفهوم الرأى العام – فهو يسيطر بصورة أو بأخرى على كافة مكونات التعريفات التى وضعت لمفهوم الرأى العام ، هذه

التعريفات التى يمكن تصور وقوعها على متصل يحتل أحد قطبيه النموذج الجماهيرى ، ويمثل القطب الآخر النموذج الاتصالى ، ويتحدد موقع كل تعريف لمفهوم الرأى العام وفقا لمكونات هذا التعريف ، هذه المكونات التى يكشف كل منها عن علاقته بالديمقراطية ، أو بالتحديد بالعملية الديمقراطية ، وهو الموضوع الذى سوف نفرد لمعالجته مقالا آخر ، بعد أن أعطينا لمحة تاريخية موجزة عن تطور نظرة بعض الفلاسفة والمفكرين والعلماء للرأى العام فى علاقته بالديمقراطية ، أو بالأحرى فى المكانة التى يشغلها ، أو عليه أن يشغلها ، بالنسبة للسلطة السياسية .

المراجع والهوامش

١ - قام هاروود تشيلدز Harwood Childs فى عام ١٩٦٥ بحصر تعريفات مفهوم الرأى العام ، ونجح فى أن يورد خمسين تعريفا ، نشرها فى الفصل الثانى من كتابه عن الرأى العام . لمزيد من التفصيل انظر :

Childs, H. l., *Public Opinion : Nature, Formation and Role.* New York: Litton Educational Publishing, 1965.

كما أشار فيليبس دافسون Phillips Davison فى مقاله الذى نشره فى الإنسيكلوبيديا الدولية للعلوم الاجتماعية (طبعة ١٩٦٨) إلى أنه لا يوجد تعريف متفق عليه للرأى العام ،

انظر :

Davison, W. P. Public Opinion : Introduction. In D. L. Dills (Ed.), *International encyclopedia of the social sciences*, New York: Macmillan and Free Press, Vol. 13, 1968, pp. 188-197.

٢ - تعد سوزان هيربست من أهم المتخصصين فى مجال الرأى العام الذين تنبهوا ودعوا إلى أهمية دراسة الرأى العام فى علاقته بالنظريه الديمقراطية ، انظر :

Herbst, Susan, History, Philosophy, and Public Opinion Research, *Journal of Communication*, Vol. 43 (4), 1993, pp. 140-146.

٣ - Martin, L. John, The Genealogy of Poblic Opinion Polling. *ANNALS, AAPSS,* Vol. 472, 1984, pp. 12-23 .

٤ – Peters, J. D, Historical Tensions in the Concept of Public Opinion, In T. l. Glasser and C. T. Salmon (Eds), *Public Opinion and the Communication of Consent*, New York: The Guilford Press, 1995, pp. 3-32.

٥ – Ibid.

٦ – Price, Vincent, *Public Opinion*, Newbury Park: Sage Publications,1992, pp. 5-6
Martin, L. John, op. cit.

٧ – Price, Vincent, op. cit., pp. 4-5.

٨ – يحيى ، عبد الوهاب لطفى ، *الديمقراطية الأثينية : دراسة فى النظام السياسى الشعبى* ، الإسكندرية : دار نشر الثقافة ، ١٩٦٩ ، ص ٦ .

٩ – Back, Kurt W., Metaphors for Public Opinion in Literature, *P. O. Q,* Vol 52, 1988, pp. 278-288.

يحيى ، عبد الوهاب لطفى ، *الديمقراطية الأثينية : دراسة فى النظام السياسى الشعبى* ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٧ ، ص ص ١٧١ – ١٧٥

يحيى ، عبد الوهاب لطفى ، *اليونان : مقدمة فى التاريخ الحضارى* ، بيروت : دار النهضة العربية ، ١٩٧٩ ، ص ص ٢١٢ – ٢١٦ .

١٠ – يذهب بول بالمر Paul A. Palmer إلى أن روسو هو أول منظر سياسى استخدم تعبير الرأى العام L'opinion Publique عام ١٧٤٤ ، وبالتالى وضع أساس تطور مفهوم الرأى العام .

انظر :

Palmer, Paul A. , The concept of Public Opinion in Political Theory, In. Bernard Berelson and Morris Janowitz, (Eds.), *Reader in Public Opinion and Communication*, Glenco : The Free Press. 1950 pp. 3-13.

Price, Vincent, Op. cit., p. 8.

١١– Palmer, Paul, A. op. cit.
Martin, L. John, op. cit .

بجانب القوانين الثلاثة التى تقوم عليها الدولة : القانون العام ، والقانون الجنائى ، والقانون الدولى ، ذهب روسو إلى أنه يوجد قانون رابع ، وهو يفوقها فى الأهمية ، ويعنى به الأخلاق ، والخلق ، والتقاليد ، والرأى العام الذى يعتبره أكثر أهمية من أى مكون من مكونات هذا القانون . انظر :

Worcester, Robert, Reflections on Public Opinion and Public Policy, In *WAPOR Annual conference,* Copenhagn September 1993, pp. 1-23 .

١٢– Speier, Hans, Historical Development of Public Opinion, *A. J. S.* , Vol 4, 1950, pp. 378-388.

١٣- Noelle-Neumann, E., *The Spiral of Silence*, Chicago : The University of Chicago Press, 1986, p. 77 .

١٤- Loc. cit.

١٥- Palmer, Paul, A. op. cit.

١٦- Ibid.

Noelle - Neumann, E., op. cit., pp. 81-87.

١٧- Speier, Hans, op. cit.

يعد نيكر أول من عمل على نشر فكرة ومصطلح الرأى العام فى أوروبا على مدى واسع ، لمزيد من التفصيل انظر :

Palmer, Paul, A. op. cit.

١٨- Ibid.

Speier, Hans, op. cit.

١٩- Noelle - Neumann, E., op. cit., pp. 81 - 87.

٢٠- Palmer, Paul, op. cit.

٢١- Ibid.

Davsion, W. phillips, The Public Opinion process, In Reo M., Christenson and Robert O. Mcwilliams (Eds), *Voice of the people,* New York : Mcgraw Hill Book Company, 1967, pp 17-31.

Noelle - Neumann, E. op. cit., p. 178.

٢٢- Speier, Hans, op. cit.

٢٣- Price, Vincent, op. cit., pp. 8-9.

٢٤- Ibid, pp. 9-10

Speier, Hans, op. cit.

٢٥- Price, Vincent, op. cit., p. 10.

٢٦- Ibid., pp. 13-14.

Speier, Hans, op. cit.

٢٧- Palmer, Paul A., op. cit.

٢٨- Ibid.

٢٩- Price, Vincent, op. cit., p. 14.

٣٠- Ibid., p. 13.

٣١- Ibid., p. 14.

٣٢- Palmer, Paul A., op. cit.

٣٣- Ibid.

Bryce, James, The Ubiquity and Power of Public Opinion, In Reo M. Christensen and Robert O. Mcwilliam (Eds), op. cit, pp 6-10.

٣٤- Noelle - Neumann, E., op. cit., pp. 88 - 93.

٣٥- Loc. cit.

Price, Vincent, op. cit., pp. 19-20.

٣٦- Ibid., p. 15.

٣٧- Ibid, pp. 14-16

Palmer, Paul A., op. cit.

يكمن تحت هذين الموقفين من الرأى العام المقولات التى شاعت إبان الحقب السابقة ، والتى تتراوح بين مقولة "Vox populi - Vox Dei" أو مقولة "The people´s tongue is divine" ومقولة Voice of the people, Voice of cattle . انظر المعالجة القيمة لهذا الموضوع فى الفصل الرابع والعشرين من كتاب إليزابث نويمان السابق الإشارة إليه ، ص ص . ١٨٢ - ١٧٤ .

٣٨- ضمن وولتر ليبمان رأيه هذا فى كتابيه عن الرأى العام : الأول بعنوان Public Opinion ، ونشر عام ١٩٢٢ ، والثانى بعنوان The Phantom Public ، ونشر عام ١٩٢٥ ، وأعيد طبع الكتاب الأول بمقدمة حديثة كتبها ميشيل كورتس Michael Curtis .

٣٩- Lippmann, Walter, *Public Opinion*, New Jersey :Transaction Publishers, 1991, p. 29, pp. 362-364.

كلمة Stereotype مشتقة من الأصل اللاتينى Stereo بمعنى ثابت ، و Typosبمعنى صورة ، ويرجع الفضل إلى وولتر ليبمان - الصحفى الأمريكى والفيلسوف السياسى - فى أنه أول من سك هذا المصطلح فى المجال العلمى ، وبالتحديد فى مجال الرأى العام ، حيث خصص عدة فصول من كتابه عن الرأى العام الذى نشر عام ١٩٢٢ لتناول هذا المصطلح . وقد حرص ليبمان على أن يوضح العلاقة المباشرة بين الرأى العام وبين الصور الذهنية ، أو وفقا لنص عبارته "The pictures in our heads" . وتلعب الثقافة دورا أساسيا فى بلورة الصور الذهنية فى شكل صور ذهنية ثابتة Stereotypes عن الناس والأشياء .

انظر : Lippman, Walter, op. cit., pp. 3-32.

Curtis, Michael,Transaction Introduction, In Walter Lippmann (Author), Public opinion, op, cit., pp. xi-xxxvii.

٤٠- Lippmann, Walter, op. cit., pp. 28-32.

٤١- Ibid., p. 362.

Curtis, Michael, op. cit.

٤٢- Ibid.

٤٣- Lippmann, Water, op. cit., p 362.

٤٤- Worcester, Robert, op. cit

٤٥- Lippmann, Walter, op. cit. ,p. 32.

٤٦ – يعد فنسنت بريس من أهم المتخصصين فى الرأى العام الذين حاولوا استخلاص نماذج Models يمكن أن تندرج تحتها تعريفات مفاهيم الرأى العام ، ومن الذين اهتموا أيضا بالأبعاد الديمقراطية فى تطور مفهوم الرأى العام فى الحقب التاريخية المتتابعة ، لمزيد من التفصيل انظر الفصل الأول والثانى والثالث من كتابه عن الرأى العام ، مرجع سبق ذكره .

Abstract

DEMOCRACY

ESSENCE OF PUBLIC OPINION CONCEPT

Historical Review

Nahed Saleh

This paper is dedicated to clarify the relationship beteween the concept of public opinion and democracy.

Although public opinion did not emerge as a political concept until the eighteenth century, both of its components (public and opinion) have ancient roots as far back as the fourth century B.C. to Greek philosophers Plato, who believes that rulers should not have to consult public opinion, and to his student Aristotle, who felt that the collective wisdom of a people was greater than that of a ruler.

The paper presents the concept of public opinion with its political context, from enlightment, the nineteenth, and twentieth century.

It ended by presenting two models for analysing public opinion cencepts; the Mass model and the Discursive model. The next paper will discuss the relationship between the components of definitions of these concepts and democracy, within these two models.

اتجاهات حديثة فى علم نفس الصحة

سهير الغباشى *

يستعرض المقال الراهن محاولة لاستكشاف أبرز الاتجاهات الحديثة فى ميدان علم نفس الصحة . وقد أمكن تحقيق ذلك من خلال تحليل مضمون كل أعداد مجلة علم نفس الصحة المنشورة فى الفترة من يناير ١٩٩٩ وحتى ديسمبر ٢٠٠١ والصادرة عن جمعية علم النفس الأمريكية . تمثل المعلم الرئيسى للنتائج فى ظهور مجالين بارزين استقطبا ٩٥٪ من البحوث والمقالات المنشورة فى السنوات الأخيرة ، وهما : "دعم الصحة والوقاية من المرض" ، و "المريض فى سياق الأمراض المزمنة" . وقد كشف كل من المجالين الرئيسيين عن مجالات فرعية شكلت صورة الاتجاهات الحديثة السائدة فى البحث والتطبيق بالميدان .

يهدف هذا المقال إلى توجيه نظر المهتمين بفتوحات علم النفس الحديثة إلى الاتجاهات السائدة فى واحد من أحدث المجالات العلمية التطبيقية فيه ألا وهو ميدان علم نفس الصحة health psychology ، ذلك الفرع التطبيقى من علم النفس الذى ولد فى الثمانينيات من القرن العشرين على الأرض المشتركة فيما بين العلوم النفسية السلوكية ، والعلوم الطبية البيولوچية . وهو على حداثته يتسم بنمو سريع متلاحق ، أحد شواهده تتمثل فى الكم الهائل والتنوع الذى تبدو به البحوث المنشورة فى نطاقه عبر السنوات القليلة الماضية . من ناحية أخرى فإن

* أستاذ علم النفس المساعد ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة .

ثمة حقيقة تزداد تأكيدا يوما بعد يوم من خلال البحوث والممارسات الطبية فى مجال الصحة عن الدور الخطير الذى يمارسة سلوك الفرد فى تحديد مآله الصحى . ويبدو أن هذه الحقيقة تقف خلف الأصداء واسعة النطاق لعلم نفس الصحة والتى تتردد الآن فى عالم الاهتمام بصحة الإنسان .

من هنا يأتى اهتمامنا فى هذا المقال باستعراض أبرز الاتجاهات الحديثة التى تسود وتشغل الرأى العام العلمى فى مجالى البحث والتطبيق بالميدان . ومن الجدير بالذكر أن هذا الاستعراض مبنى على نتائج دراسة تحليلية قمنا بها لمضمون أشهر دورية علمية ممثلة لمجال علم نفس الصحة فى العالم ، وهى مجلة علم نفس الصحة التى يصدرها قسم علم نفس الصحة بجمعية علم النفس الأمريكية . وسيتحدد خط سيرنا – عبر هذا الاستعراض – من بضع خطوات محددة نبدؤها بنظرة على التعريف بمجال علم نفس الصحة ، ثم نقدم وصفا إجماليا للمحاولة التى قمنا بها لتحليل مضمون مجلة علم نفس الصحة ، بعدها نستعرض – فى تركيز – أهم النتائج التى كشف عنها هذا التحليل ، والتى تعكس لمحة من الاتجاهات الحديثة فى المجال .

ما الذى يُعنى به علم نفس الصحة كأحد فروع علم النفس ؟

حددت جمعية علم النفس الأمريكية معالم التخصص فى هذا المجال الفرعى من علم النفس بأنه تجميع للإسهامات التربوية والعلمية والمهنية لعلم النفس لخدمة مجالات دعم الصحة health promotion ، والحفاظ عليها maintenance ، والوقاية prevention من الاعتلال illness وعلاجه ، وتحديد المتعلقات السببية والتشخيصية للصحة والاعتلال والخلل الوظيفى المرتبط به . [1] . وطبقا لهذا التعريف ، فإن علم نفس الصحة يعنى بكل جوانب الصحة والاعتلال عبر

تاريخ حياة الفرد [٢] ، وذلك من خلال عناية العلماء بالبحث فى العوامل السلوكية والنفسية الاجتماعية التى تسهم فى الصحة والمرض والاختلال الوظيفى . من هذه العوامل - على سبيل المثال - تلك التى تأخذ شكل عادات سلوكية تؤثر فى الصحة من قبيل تعاطى المخدرات والمسكرات والتدخين ، وعادات النشاط البدنى ، وعادات الأكل ، واستخدام عوامل الأمان الخاصة بوسائل الانتقال ، وأساليب التوافق مع مشقات الحياة . وإلى جانب هذا فتطبيقات علم نفس الصحة منوط بها - أيضا - تحليل نظم الرعاية الصحية health care وصيغة السياسة الصحية ، ومحاولة إدخال التحسينات عليهما[٣] .

المنظور الراهن لعلم نفس الصحة

ثمة نموذجان نظريان يصوغان المنظور الراهن لعلماء علم نفس الصحة . ذلك المنظور الذى يرشد خطاهم فى جهودهم البحثية والتطبيقية للكشف عن العوامل التى تتنبأ بحالات الصحة والمرض ، وجهودهم فى التدخلات الإكلنيكية التى يقومون بها من أجل مرضاهم . النموذج الأول يعرف بالنموذج الحيوى النفسى الاجتماعى biopsychopsocial model ، أما الآخر فيشار إليه بنموذج مجال الحياة lifespan model .

والنموذج الحيوى النفسى الاجتماعى يرتكز على افتراض أساسى مؤداه أن الصحة والمرض هما نتاج لتفاعل يتم بين مجموعة من العوامل البيولوچية والنفسية والاجتماعية معا [٤] . وهو بهذا يخالف النموذج الحيوى الطبى biomedical model الذى ظل يحكم تفكير معظم العاملين فى مجال الصحة عبر القرون الثلاثة الماضية ، [٥] والذى يقوم على افتراض أن الأمراض كلها تقبل التفسير على أساس من العمليات الجسمية فقط (فى صورة اختلال فى

التوازن البيوكيميائى مثلا ، أو شذوذ عصبى فسيولوچى ... إلخ) . أما العمليات النفسية الاجتماعية فهى - فى نظر هذا النموذج - بمثابة عمليات مستقلة عن المرض . وهذا ما أدى إلى مواجهة هذا النموذج الأخير بصعوبات عديدة من أبرزها تعذر تفسير بعض الحالات التى لا تكون الظروف الجسمية فيها طريقا حتميا أو وحيدا للإصابة بالمرض . فلا شك أن هناك من العوامل النفسية والاجتماعية ما يكون له تأثير فى حدوث المرض ، أو فى احتمالات نجاح العلاج فى شفاء المرض . تلك العوامل التى لا يكون فى وسع النموذج الحيوى الطبى تفسيرها .

أما نموذج مجال الحياة فيقوم على افتراض أن الخصائص المرتبطة بالصحة والمرض تتباين مع الارتقاء ، إذ تميل أنواع الاعتلالات أو الأمراض التى يتعرض لها الفرد للتغير مع العمر . فالأطفال قليلا ما يتعرضون للأمراض المزمنة نسبيا مقارنين بالكبار[٦] ، وتميل الأمراض التى تصيبهم لأن تكون أمراضا معدية ذات أمد قصير مثل نزلات البرد أو الأنفلونزا على عكس الكبار ممن هم فى مرحلة الرشد المتأخر ، فإنهم يتعرضون لأمراض السرطان والسكتة المخية .

كذلك يتغير الدور الذى تؤديه النظم البيولوچية النفسية الاجتماعية المختلفة مع الارتقاء ؛ من الناحية البيولوچية ، فمن المعروف أن كل أجهزة الجسم تنمو فى الحجم وفى القوة ، والكفاءة أثناء الطفولة ، ثم تأخذ فى التدهور تدريجيا مع التقدم فى السن . ومن الناحية النفسية تتعرض النظم النفسية للتغير هى الأخرى مع الارتقاء ، وكمثال على هذا ، لننظر إلى المعرفة لدى الأطفال ، فقدرتهم على التفكير تكون محدودة فى سنوات ما قبل المدرسة ، على أنها تنمو سريعا أثناء الطفولة المتأخرة ، ومع تتابع هذا الارتقاء المعرفى تزداد قدرات

الأطفال على فهم وتبين ما ينطوى عليه الاعتلال من معان عندما يكونون مرضى ، كما يزداد احتمال إتيانهم السلوكيات التى تدعم صحتهم وأمنهم .

وتتعرض العلاقات الاجتماعية والنظم الاجتماعية الخاصة بالأفراد للتغير مع الارتقاء هى الأخرى . فالأطفال يصبحون آباء فى مرحلة الرشد ، ثم أجدادا فى السن المتأخرة ، وهم يمرون – أيضا – فى سلسلة من التعاقبات خلال مستويات التعليم والتوظيف ثم التقاعد فى السن الكبيرة . ولا شك أن تلك التغيرات يكون لها علاقة – على نحو ما – بالصحة والمرض . فعلى سبيل المثال معروف أن صحة الأطفال تكون مسئولية القائمين برعايتهم من الراشدين إلى حد بعيد ، وفى أثناء المراهقة يأخذ المراهقون فى تولى أمر هذه المسئولية شيئا فشيئا . وفى الوقت نفسه تبدأ العلاقات الاجتماعية مع أقران السن فى اكتساب قوة تأثير كبيرة على هؤلاء المراهقين ، إلى حد احتمال قيامهم بسلوكيات غير صحية ، أو غير آمنة أحيانا ؛ حتى يكونوا مقبولين من أقرانهم . وهكذا تتضح لنا الصيغة التى يضيف بها منظور مجال الحياة بعدا هاما للمنظور الحيوى النفسى الاجتماعى فى محاولتنا لفهم كيف يتعامل الأفراد مع قضايا الصحة والمرض .

إجراءات البحث

سارت إجراءات البحث فى عدة خطوات متتابعة على النحو الآتى :

١ – تحديد الموضوعات الشاملة الكبرى التى تشكل الإطار العريض لاهتمامات العلماء الراهنة فى ميدان علم نفس الصحة ، وذلك من خلال استعراض فهارس الموضوعات الخاصة بعينة من المراجع المتخصصة الحديثة فى علم نفس الصحة ، والتى نشرت على امتداد العقد الأخير من القرن العشرين .

٢ – استعراض عناوين كل البحوث والمقالات المشمولة فى أعداد مجلة علم نفس

الصحة ، والتى نشرت على امتداد السنوات الثلاث الأخيرة (من يناير ١٩٩٩ إلى ديسمبر ٢٠٠١) والتى قدرت بـ ١٩٤ بحثا ، وعلى أساس من هاتين الخطوتين توصلنا إلى ما يمكن اعتباره تصورا أوليا لمنظومة الاهتمامات الحديثة للعلماء فى ميدان علم نفس الصحة ، والإطار الأساسى لهذه المنظومة يشكله مجالان محوريان هما :

أ – دعم الصحة والوقاية من المرض .

ب – المريض فى سياق الأمراض المزمنة .

أما المؤشر الموضوعى الفعلى الذى ساعد على تأكيد هذا التصور فقد تمثل فى أن ٥ر٩٥٪ تقريبا من مجمل عينة الأبحاث موضع الدراسة كان يقبل التصنيف تحت واحد من هذين المجالين المحوريين .

٣ – كانت الخطوة التالية هى القيام بعمل فحص لمضمون كل بحث على حدة لتحقيق ما يأتى :

أ – تحديد ما يشتمل عليه البحث من مشكلات * أساسية وفرعية .

ب – تسكين كل من تلك المشكلات فى الفئة الفرعية المناسبة لها داخل أى من المجالين المحوريين ، بحيث تمثل كل مشكلة فى داخل الفئة الفرعية أحد تكراراتها .

جـ – حساب مجموع التكرارات داخل كل فئة فرعية ، ثم حساب النسبة المئوية لها فى ضوء المجموع الكلى لتكرارات المجال الذى تنتظم بداخله .

* تمثلت وحدة التحليل فى مشكلة البحث ، وعندما يكون البحث متضمنا لأكثر من مشكلة فإنه يتم تسكينه تحت أكثر من فئه فرعية بحسب المشكلات التى يتبناها .

د – حساب مجموع التكرارات الواردة بكل الفئات الفرعية الخاصة بكل مجال محورى ، ثم حساب النسبة المئوية لها .

النتائج

بالنظر فى جدول (١) يتضح أن مجال "دعم الصحة والوقاية من المرض" شغل مساحة كبيرة جدا من الاهتمام العام فى ميدان علم نفس الصحة فى السنوات الثلاث الأخيرة ، إذ إن نسبة شيوع البحوث المنشورة التى تدخل فى نطاقه وحده تجاوزت ثلثى ما نشر من إنتاج فكرى فى دورية علم نفس الصحة .

جدول (١)

شيوع الأبحاث فى المجالين الرئيسيين لعلم نفس الصحة

المجال	دعم الصحة والوقاية من المرض	المريض فى سياق الأمراض المزمنة	أخرى	إجمالى
التكرار (ك)	١٣٢	٤٥	١٧	١٩٤
٪	٦٨	٢٣٫٢	٨٫٨	١٠٠

وفى مقابل هذا كان نصيب الموضوعات التى تخص المرضى والمرض المزمن – والذى يشكل المجال المحورى الرئيسى الثانى – يقترب من ربع الإنتاج الفكرى المنشور فى الدورية ، وفيما يلى نوضح أبعاد هذه الصورة بقدر من التفصيل .

مجال دعم الصحة والوقاية من المرض

يشير مفهوم دعم الصحة إلى إجراءات الحفاظ على المواطنين الأصحاء وصونهم ، وذلك من خلال الوقاية من المرض ، وتعزيز – أو دعم – أساليب الحياة الصحية [٧] . ومن الواضح أن التعريف السابق لمفهوم دعم الصحة ينطوى على

ملمحين يفسران وجود أبعاد أربعة تحت هذا العنوان فى نموذجنا المقترح . الملمح الأول يتمثل فى أن ما يتم فى إطار دعم الصحة إنما يستهدف الأصحاء (غير المرضى) . والملمح الثانى لدعم الصحة أنها تتحقق – فى الأساس – عن طريق تبنى الاتجاهات الوقائية من المرض ، وتعزيز أساليب الحياة الصحية . ولقد كشفت النتائج الراهنة – بوضوح – أن هذين الملمحين شكلا الهدف الأساسى لسعى ما يقرب من ثلثى البحوث المنشورة فى دورية علم نفس الصحة فى السنوات الثلاث الأخيرة . كما تبينا أن تلك البحوث انطلقت عبر أربعة مسارات بدت متكاملة فى محاولتها تحقيق ذلك الهدف . وقد تمثلت المسارات الأربعة لبحوث محور دعم الصحة والوقاية من المرض فيما يأتى :

١ – فهم واكتشاف العوامل المسهمة فى تهيئة الفرد أو دفعه فى اتجاه المرض (عوامل الخطر risk factor ، ومنها سلوك الخطر risk behavior) ، أو فى اتجاه دعم الصحة (عوامل الصحة ومنها السلوك الصحى health behavior) .

٢ – استكشاف أثر العوامل البيولوجية النفسية الاجتماعية على الصحة .

٣ – التركيز على ما يسمى بسلوكيات المشقة * stress behavior من منظور الفاعلية التى تنطوى عليها تلك الأنماط السلوكية فى تحديد موقع الفرد على متصل الصحة – المرض .

٤ – محاولات اكتشاف أساليب وإجراءات تدخل لمناهضة عوامل الخطر ، وتعزيز عوامل الصحة .

* سلوك المشقة يقصد به السلوك الذى يعبر عن مرور الفرد بخبرة المعاناة من التفاوت الذى يدركه بين المتطلبات الواقعة على كاهله ، وحجم قدراته على الوفاء بها .

وحتى تتضح معالم الصورة أكثر ، نعرض للجدول التالى (٢) الذى يبين مدى شيوع الأبحاث فى كل واحد من تلك المسارات الأربعة ، وما إذا كان هذا الشيوع عاكسا لاتجاهات معينة فى المجال . ثم نزيد الأمر وضوحا ببعض الأمثلة من البحوث الحديثة فى كل مجال من المجالات الفرعية الأربعة .

جدول (٢)

شيوع الابحاث فى المجالات الفرعية لدعم الصحة والوقاية من المرض

المجال المحورى	دعم الصحة والوقاية من المرض				
المجالات الفرعية التكرار النسبة المئوية	منبئات سلوك الصحة	الآثار الصحية للسلوك	سلوكيات المشقة	التدخل الوقائى	إجمالى
(ك)	٥٧٫٠	١١٫٠	٣٠٫٠	٣٤٫٠	١٣٢
٪	٤٣٫٢	٨٫٣	٢٢٫٧	٢٥٫٨	١٠٠

المبحث الاول - محددات ومنبئات سلوك الصحة / الخطر

من اللافت للنظر عند تأمل الجدول (٢) السابق أن هذا المجال النوعى يبدو متصدرا المجالات الفرعية لدعم الصحة والوقاية من المرض ، حيث يجرى به وحده ما يقرب من نصف إجمالى بحوث المجال . وبقدر ما يعكس لنا هذا الوضع أهمية الموضوع ودلالته بين باحثى ميدان علم نفس الصحة ، فهو من ناحية أخرى يتسق مع الاعتراف المتزايد – الذى يكاد يجمع عليه علماء الصحة العامة فى العالم – بأن السلوكيات الشخصية المرتبطة بالصحة تمثل محددات رئيسية لنمو المرض طويل المدى ، بل إنها تعد أكثر عوامل الخطر وقوفا خلف الحوادث والإصابات [٨] . كما توحى هذه الصورة – أيضا – بوضوح حقيقة أن التدخلات الوقائية جيدة التوجه نحو الهدف والتى تتسم بالفاعلية تبدو مرتكزة على خطوة أساسية هى تحديد منبئات سلوك الخطر أولا [٩] ، وتقتضى ضرورة التعريف

الواضح لتلك السلوكيات [١٠] .

وعلى الرغم من التنوع الكبير الذى تبدو به موضوعات البحوث فى هذا المجال ، فإننا نلمح توجها مشتركا فيما بينها ، وهو دعم الصحة والوقاية من المرض من منظور الاكتشاف المبكر early detection للعلامات والمنبئات الدالة على الاتجاه نحو الخطر ، ومن ثم إمكان تحديد من يمكن اعتبارهم حالات هشّة vulnerable ، وهم الأفراد الذين تتوافر لديهم خصائص نفسية أو بيولوجية أو اجتماعية تقربهم من حافة خطر صحى ما . وربما يتمثل هذا الخطر فى الإقدام على سلوك يورطهم فى إصابة أو مرض ما فى المستقبل . على أن هذا الاكتشاف المبكر يتيح فرصة توجيه إجراءات تدخل وقائية ملائمة تبعدهم عن الخطر .

ويتأمل التناولات المختلفة لتلك العوامل أو المنبئات عبر البحوث فى هذا المجال ، نلاحظ أنها تعالج إما كعوامل مستقلة لها تأثير رئيسى main effect على الصحة ، أو كعوامل وسيطة mediators فى ارتباطها بالصحة والمرض . وعلى أية حال ، فالسمة التى تبدو غالبة على كثير من تلك البحوث هى أنها تميل للنظر إلى هذه العوامل فى علاقتها بالصحة من خلال نماذج نظرية متعددة العوامل على نحو يعكس – فى نهاية الأمر – النموذج الشامل البيولوجى النفسى الاجتماعى .

ويبدو أن التعامل الرئيسى مع السلوك فى هذا الطراز من البحوث يتم من منظور دوره كعامل مدعم للصحة ، أو كعامل مهدد لها . والسلوك المدعم للصحة health- promoting behavior هو السلوك الذى يحقق للفرد الاقتراب من قطب الصحة أو اللياقة الجسمية والنفسية ، وفى الوقت نفسه يبعده عن قطب الاعتلال وذلك على محور الصحة / المرض . أما السلوك المهدد للصحة health - com- promising behavior فهو الذى يتحرك بالفرد على هذا البعد فى الاتجاه

العكسى ، أى يهيئه لأن يزداد قربا من قطب المرض ، ويباعد بينه وبين اللياقة الجسمية والنفسية . وهذا الطراز الأخير من السلوك يعكس اهتماما كبيرا من بحوث هذا المجال فى إطار ما يشار إليه بسلوك الخطر risk behavior . ويأتى فى مقدمة سلوكيات الخطر التى تحظى بالاهتمام : التدخين ، وسلوك الأكل ، والغذاء ، والسلوك الجنسى الناقل لفيروس الإيدز Human Immunodeficiency Virus (HIV) ، والإدمان . هذه السلوكيات تأخذ - فى الغالب - شكل عادات سلوكية مؤثرة على صحة الفرد ، وربما تكون مميزة للطابع العام لنشاطه اليومى فيما يسمى بأسلوب الحياة life style .

نأخذ على سبيل المثال من بحوث محددات سلوك الخطر تلك التى ركزت على سلوك التدخين ، وفى هذا الإطار انشغل بعضها بالبحث فى دور المحددات الوراثية لسلوك التدخين . بعض هذه البحوث ترى أن أكثر من ٥٠٪ من التباين فى سلوك التدخين تحدده عوامل موروثة [١١] . كما ذكر آخرون ممن أجروا دراساتهم على التوائم بأن الإقدام على سلوك التدخين والإقلاع عنه يتأثران بالعوامل الوراثية [١٢] . ومن خلال الدراسة على أعداد كبيرة من المدخنين وغير المدخنين استطاعت إحدى الدراسات أن تصل إلى أدلة جوهرية على أن الأفراد الذين لديهم نمط جينى معين (SLC6 A3 - 9geno type) يقل الاحتمال بينهم أن يكونوا من المدخنين ، كمايقل أيضا احتمال أن يبدءوا التدخين قبل سن السادسة عشرة . وفى حال تدخينهم يكشف تاريخ التدخين لديهم عن فترة أطول من التوقف عنه مقارنين بغيرهم من المدخنين [١٣] .

وهناك أمثلة أخرى من هذا النمط من بحوث محددات سلوك الخطر بعضها يربط بين سلوك الخطر (التدخين) وعامل العمر ، وذلك من خلال دراسات طولية كشفت نتائجها عن أنه كلما كان سن بدء التدخين مبكرا ، ارتفع

مستوى التدخين اليومى [١٤]، وانخفض احتمال الإقلاع عنه [١٥] .

خلاصة ما يمكن الخروج به من استعراض بحوث هذا المجال الفرعى ، أن هناك ميلا واضحا للعمل فى اتجاه خدمة مجال الاكتشاف المبكر للأفراد الذين لم يكشفوا بعد عن أى سلوك خطر ، ولكنهم يحملون خصائص تؤهلهم له (الحالات الهشة) ، إلى جانب خدمة مجال تغيير سلوك الخطر لدى الممارسين له بالفعل ، ودعم سلوك الصحة لدى الجميع .

المبحث الثانى - الآثار الصحية المرتبطة بالسلوك

تولى المصادر المرجعية الحديثة لعلم نفس الصحة اهتماما بتلك القضية مؤكدة على أن ثمة تغيرا جوهريا طرأ على طرز المرض فى كثير من بلدان العالم فيما يقرب من قرن مضى ، وأن هذا التغير له علاقة وثيقة بالسلوك الإنسانى . وفى ذلك يذكر أن الأمراض المعدية الحادة acute infectious diseases مثل : التدرن الرئوى Tuberculosis ، والإنفلونزا influenza ، والحصبة measles ، والتهاب النخاع polimyelitis ، قد انخفضت انخفاضا ملحوظا [١٦] ؛ وذلك لأسباب منها : اكتشافات فى العلاج [١٧] ، واتخاذ إجراءات وقائية معينة مثل تحسين الغذاء ، وتطور فن الحفاظ على الصحة بين الأفراد ، إضافة إلى أن هذه الإجراءات تضمنت تغيرات فى أسلوب حياة الأفراد وفى سلوكهم ، مثل إعداد وتناول وجبات أفضل تتسم بالتوازن [١٨] .

أما المشكلات الصحية الرئيسية فى وقتنا الراهن - كما يراها المؤلفون - فقد صارت متمثلة فى الأمراض المزمنة Chronic diseases ، أو ما أسموه بالاضطرابات القابلة للتجنب أو المنع preventable disorders ، مثل : سرطان الرئة ، وأمراض الدورة الدموية ، والنتائج المترتبة على سوء استخدام المواد

المؤثرة فى الأعصاب ، وحوادث السيارات [١٩] . وهم يرون أن أمثال تلك الاضطربات قابلة للتجنب شأنها فى ذلك شأن الأمراض المعدية ، من خلال أساليب حياة الأفراد . على سبيل المثال ، أصبح معروفا الآن أن المدخنين يواجهون خطرا متزايدا يتمثل فى احتمالات نمو أورام سرطانية لديهم ، وأنهم معرضون لأمراض أخرى تفوق احتمالات حدوثها لدى غير المدخنين ، كما يرتبط السرطان - أيضا - بعوامل خطر سلوكية أخرى خلاف التدخين ، تتضمن من بينها تناول أطعمة ذات نسب عالية من الدهون المشبعة ، أو وجود تاريخ أسرى للمرض . فالأفراد الذين يؤتون هذه السلوكيات (كالتدخين أو تناول الدهون) ، أو يمتلكون شيئا من تلك الخصائص يكونون أكثر عرضة للإصابة من أولئك الذين يسلكون على هذا النحو بدرجة أقل أو لديهم تلك العوامل بقدر أقل [٢٠] .

وهكذا أصبح من المفترض على نطاق واسع أن الكثير من عوامل الخطر تمثله أو تنتجه سلوكيات مثل التدخين ، والغذاء غير الصحى ، وأصبح دور عوامل الخطر السلوكية فى نمو تلك الأمراض المزمنة واضحا (انظر الجدول ٣) . على سبيل المثال يمكن تجنب ٢٥٪ من إجمالى وفيات الأمراض السرطانية ، وعدد كبير من وفيات النوبات القلبية عن طريق تعديل سلوك واحد هو التدخين [٢١].

جدول (٣)

عوامل الخطر السلوكية التى ترتبط بالأسباب الخمسة التى تقود إلى الوفاة

المرض	عوامل الخطر
مرض القلب	التدخين ، كوليسترول الدم المرتفع ، افتقاد النشاط الرياضى ، ضغط الدم المرتفع ، المشقة .
السرطان (الأورام الخبيثة)	التدخين ، التعاطى المكثف للكحول ، الغذاء .
السكتة الدماغية stroke	التدخين ، كوليسترول الدم المرتفع ، ضغط الدم المرتفع ، المشقة .
الحوادث (شاملة حوادث السيارات)	تعاطى الكحول ، تعاطى المخدرات ، قيادة السيارات بسرعات فائقة ، عدم استخدام أربطة الأمان .
الأنفلونزا والالتهاب الرئوى	التدخين ، عدم التطعيم .

وعلى الرغم من تلك الأهمية التى توليها مراجع علم نفس الصحة للموضوع فى العقد الأخير ، فإن حجم الاهتمام به – بين البحوث المنشورة فى دورية علم نفس الصحة خلال السنوات الثلاث الأخيرة – لم يتجاوز نسبة ٣ر٨٪ من مجموع الموضوعات التى تناولتها البحوث إجمالا . وهى بذلك تعد أقل نسبة لشيوع الأبحاث فى موضوع معين على مستوى المجالات الفرعية الأربعة التى تتفرع عن محور "دعم الصحة والوقاية من المرض" .

وبغض النظر عن الأسباب التى قد تفسر هذا ، فإننا نرى فى هذا الجانب من الصورة بعضا من الملامح التى تبدو متسقة مع التوجه العام الذى يحكم المجال إجمالا . من ذلك نرى التمسك بالاعتقاد فى دور العوامل النفسية الاجتماعية فى الصحة والمرض . على سبيل المثال مواصلة الجهد فى إبراز علاقة الشخصية – فى صورة أسلوب الاستجابة response style والعصابية ، والعدائية hostility ، والاكتئاب – بأمراض القلب والدورة الدموية (CVD) [٢٢] وضغط الدم المرتفع ، [٢٣] وألم المفاصل ، [٢٤] واضطرابات الجهاز الهضمى[٢٥] ،

وتعبئة الخلايا القاتلة بالجهاز المناعى[٢٦] .

ويذهب البعض إلى أن استمرار الاعتقاد فى دور العوامل النفسية الاجتماعية يرجع – فى جزء منه – إلى أن المرض الشخصى (الذى يبدو مرتبطا بعوامل الشخصية) به عنصر القابلية للتحكم ، فعن طريق تغيير بعض جوانب الشخصية أو السلوك لدى الفرد ، يمكنه أن يحقق تغييرا فى صحته الجسمية ، أو فى احتمالات إصابته بالمرض ، أو كليهما معا [٢٧] .

وإلى جانب ما تكشف عنه معظم بحوث هذا المبحث من علاقات ارتباطية ، ظهرت بعض المحاولات للخروج بعلاقات سببية . وعلى الرغم من أن هذه المحاولات تبدو محدودة ، فهى تعكس استمرار هذا التوجه فى بحث السلوك فى علاقته بالمرض أو الاضطراب الجسمى كملمح آخر نلاحظه فى المجال . على سبيل المثال : بحث تأثير الغذاء فى رفع مستوى الدهون أو تركيزات الكوليسترول فى سيرم الدم [٢٨] . وبحث تأثير سمة العدائية فى رفع مستويات ضغط الدم وضربات القلب لدى المرتفعين فى هذه السمة مقارنين بغيرهم من المنخفضين عليها [٢٩] . على أنه يلاحظ فى سياق بعض هذه البحوث العودة للتوصية بأهمية إعادة الدراسة باستخدام المنحى الطولى لتأكيد العلاقة السببية .

نخلص من هذا أن مبحث الآثار الصحية المرتبطة بالسلوك اتسم بندرة البحوث فيه خلال السنوات الأخيرة مقارنا بما يجرى فى المجالات الفرعية الأخرى المشمولة فى إطار "دعم الصحة والوقاية من المرض" ، على الرغم من الأهمية التى تبدو بها عبر المصادر المرجعية التى نشرت فى العقد الأخير . يضاف إلى هذا أن معظم ما يجرى فيه من بحوث يتم فى إطار الكشف عن علاقات ارتباطية بين السلوك والصحة أكثر من الكشف عن علاقات سببية .

المقصود بسلوكيات المشقة – هنا– هو كل ما يتعلق بعلامات الاستثارة الجسمية والنشاط السلوكى من قبيل طرز التفكير والانفعال التى تميز الفرد عند الخبرة بالمشقات [٢٠] . إن أول ما يلفت الانتباه فى هذا المبحث أنه على الرغم من امتداد تاريخ بحوثه المنظمة إلى ما يقرب من نصف قرن – منذ بحوث سيلياى Selye (١٩٥٦ – ١٩٨٠) وحتى وقتنا هذا – فإن قضاياه لازالت مثارة بقوة فى ساحة بحوث علم نفس الصحة ، وإذا نظرنا إليه كواحد من المباحث التى تخدم مجال "دعم الصحة والوقاية من المرض" – وفقا للتصنيف الذى شكلته نتائجنا الراهنة – لوجدناه يمثل الموضوع الرئيسى لـ ٧ر٢٢٪ من البحوث التى تجرى فى المجال إجمالا (إرجع للجدول ٢) .

والواضح من نتائج فحص بحوث هذا المجال أنها تتوزع فى طائفتين : إحداهما تعنى بسؤال كيف تقود الخبرة بالمشقة إلى المرض ؟ والفئة الأخرى تعنى بدور الوسائط mediators التى تتخلل العلاقة بين المشقة والصحة . وعلى ضوء ما خرجت به الطائفة الأولى من البحوث ، فإن التتابع السببى بين المشقة والمرض يمكن أن ينطوى على واحدة من طريقتين :

أ – طريق مباشر يؤدى إلى حدوث تغيرات تؤتيها المشقة فى فسيولوجية الجسم . وهناك دراسات حديثة متعددة توحى بأن التعرض للمشقة (مثل مشقة التمييز العنصرى[٣١] والمشقة المهنية [٣٢]) يسهم فى حدوث ضغط الدم المرتفع . وفى هذا الإطار يفترض أن آثارالتحميل الزائد المرتبط بالمشقة له أهمية بالغة ؛ لأن الصعود المستمر فى ضغط الدم يزداد معه الاحتمال بأن يسهم فى حدوث تلف تدريجى ، وأمراض قلبية دورية فيما بعد [٣٣] .

ب – أما الطريق غير المباشر الذى توحى به البحوث فهو يقوم على افتراض

حدوث سلسلة من التغيرات الفسيولوجية المتتابعة ، والتى تؤدى فى نهاية الأمر إلى المرض . على سبيل المثال ، المستويات المرتفعة المزمنة من هرمونات الكاتيكولامين والكورتيكوستيرويدز تعمل على زيادة نمو صفائح (رقائق دهنية) على جدران الشرايين [٣٤] ، مما يتسبب فى حدوث ما يعرف بتصلب الشرايين [٣٥] . ومع ازدياد صلابة هذه الصفائح يزداد ضيق الشرايين وصلابتها ، مما يرفع من ضغط الدم بالجهاز القلبى الدورى ، ومن المحتمل حدوث نوبة قلبية أو سكتة قلبية stroke . كل هذه التأثيرات المدمرة للصحة أوحت بها بعض الدراسات كنتائج للتعرض لمشقة التمييز العنصرى المزمنة [٣٦] . ومن الممكن أن يؤدى إفراز تلك الهرمونات - أثناء الاستثارة - إلى التأثير فى الصحة بصورة أخرى ، وهى أن بعضا منها يمكن أن يفسد من الأداء الوظيفى للجهاز المناعى . على سبيل المثال ، تؤدى الزيادة فى عناصر من هرمونات الغدد الصماء إلى تناقص فى نشاط خلايا مناعية معروفة باسم الخلايا القاتلة (ت) Killer T-cells ، والخلايا (ب) B-cells . هذا التناقص فى نشاط الخلايا المناعية يبدو أن له دلالة فى نمو وتطور العديد من الأمراض بما فيها الأورام السرطانية . وهذا التأثير الواقع من المشقة على الوظيفة المناعية أيدته دراسة تجريبية حديثة ، والتى سجلت زيادة فى كل من عدد الخلايا القاتلة ونشاطها أثناء قيام المبحوثين بعمل مشق [٣٧] .

أما الطائفة الثانية من بحوث المشقة ، فقد عملت فى إطار افتراض أن العلاقة بين المشقة والمرض قابلة لأن تتأثر بعوامل وسيطة ، هذه العوامل تتمثل فى مصادر وإمكانيات خارجية أو داخلية . وهى تعمل إما على مفاقمة تلك العلاقة أو على إضعافها [٣٨] . وكان من أكثر العوامل الوسيطة التى حظيت

باهتمام – فى هذا الصدد – التعايش أو المجابهة Coping والمساندة الاجتماعية Social support . ويشير مفهوم التعايش أو المجابهة إلى العملية التى يقوم بها الفرد لإدارة المطالب (الخارجية أو الداخلية) الواقعة على كاهله ، والتى تتجاوز مصادره [٣٩] ، وذلك على النحو الذى يعمل على خفض شعوره بالمشقة . أما المساندة الاجتماعية ، فتشير إلى الارتياح الذى يتحقق للفرد أو إلى الرعاية أو الاعتبار أو المساعدة التى يحصل عليها من الآخرين ، سواء أكانوا أفرادا أم جماعات [٤٠] .

ومن الأبحاث الحديثة التى كشفت عن دور هذين المتغيرين كوسائط لخبرة المشقة فى علاقتها بالصحة ، دراسة لموللى ماكينا M. Mckenna وزملائها باستخدام منهج تحليل التحليل meta analysis ، لاختبار العلاقة بين عدد من العوامل النفسية الاجتماعية ونمو سرطان الثدى ، حيث كشفت نتائج التحليل عن ارتباطات دالة مع المرض تخص بعض المتغيرات النفسية الاجتماعية دون غيرها ، كان من بينها التعايش [٤١] . ومن خلال استعراض دراسات متعددة فى هذا السياق ، حول تأثير المساندة الاجتماعية على المرض والعادات الصحية ، استطاع تايلور Taylor أن يتوصل – بوجه عام – إلى أن المساندة يبدو لها دور فى خفض احتمالات المرض وفى سرعة تحقيق الشفاء منه ، والأكثر من هذا يتبين أن الأشخاص الذين يتمتعون بعلاقات اجتماعية مرتفعة – كما وكيفا – يكشفون عن معدلات منخفضة فى الوفيات ، وأن العزلة الاجتماعية Social isolation تعد الآن ، من عوامل الخطر الرئيسية المرتبطة بالوفاة لدى كل من الإنسان والحيوان [٤٢] .

نخلص من هذا إلى أن مبحث المشقة – برغم امتداد تاريخه إلى ما يقرب من نصف قرن – فإنه لا يزال يحظى بنصيب كبير من الاهتمام . ويؤكد هذا

نسبة شيوع البحوث الحديثة فيه ، والتى تقترب من ربع مجمل الأبحاث التى تمت فى المجال الأعم "دعم الصحة والوقاية من المرض" . طائفة من هذه الأبحاث اتجهت نحو استكشاف العلاقة بين المشقة والصحة / المرض ، أما الطائفة الأخرى فقد عنيت بوسائط تلك العلاقة ، لاسيما التعايش والمساندة الاجتماعية .

المبحث الرابع -التدخل الوقائى : تغيير السلوك والحفاظ على التغيير

على ضوء نتائج الدراسة الراهنة يمكن النظر إلى مبحث التدخل الوقائى على أنه يشكل أولوية متقدمة فى اهتمامات الباحثين فى مجال "دعم الصحة والوقاية من المرض" من حيث كونه يأتى فى المركز الثانى بعد مبحث محددات سلوك الصحة / الخطر . حيث بلغت نسبة شيوع الأبحاث فيه ما يفوق الربع من مجمل أبحاث المجال (انظر الجدول ٢) .

أخذت أبحاث هذا المبحث اتجاهين لمعالجة التدخل الوقائى :

أ - اتجاه المعالجة النظرية : حيث إنه فى ظل التعددية التى بدت بها الأطر النظرية المفسرة لسلوك الصحة / المرض ، كان من المنطقى أن يظهر تيار من البحوث يعكف على تلك الأطر النظرية لاختبارها أو لترجمتها إلى طرق لتغيير السلوك . ومهما يكن من أمر نتائج تلك البحوث ، فإن الأحرى باهتمامنا - الآن - هو ملاحظة أن شيوع الاهتمام بنظرية أو بأخرى بين تلك البحوث بدا عاكسا لتوجهات حديثة نحو تأكيد دور مفاهيم بعينها فى تغير السلوكيات المرتبطة بالصحة . وتمثلت تلك المفاهيم فى الدافعية ، ونظام المعتقدات لدى الفرد ، وبدت تلك المفاهيم بمثابة محددات أساسية تلعب دورا مهما فى اتخاذ الفرد لقرار تغيير السلوك أو الإبقاء عليه . على سبيل المثال فى إطار تأكيد مفهوم نموذج معتقدات الفرد ودوره فى تغيير

سلوكيات الصحة ، تعنى البحوث "نموذج معتقدات الصحة" ، وهو من أقدم النماذج وأوسعها انتشارا (٤٣) ، وهو يفترض أن الأفراد يؤتون أفعالا وقائية على أساس نوعين من التقديرات : تقديراتهم للتهديد الذى تحمله المشكلة الصحية وإدراك مدى خطورتها ومدى احتمالات التعرض لها ، وتقديراتهم للمكسب والخسارة الناتجة عن الفعل ، أى وزن الفوائد المترتبة عليه فى مقابل المعوقات التى يسببها (٤٤) ، وأن هذه التقديرات تمتزج معا لتحدد احتمالات الفعل (٤٥) .

ب - اتجاه المعالجة التطبيقية من منظور إجراءات الوقاية الأولية : المقصود بمصطلح الوقاية الإشارة إلى أى فعل مخطط نقوم به تحسبا لظهور مشكلة معينة أو مضاعفات لمشكلة كانت قائمة أصلا ؛ وذلك بغرض الإعاقة الجزئية أو الكاملة للمشكلة أو لمضاعفاتها ، أو للمشكلة والمضاعفات معا (٤٦) . والوقاية بمعناها هذا تمثل هدفا لكم كبير من الأبحاث التى عملت كعينة بحث لدينا ، خاصة الوقاية من المستوى الأول ، والتى تشير إلى مراقبة المشكلة . والعمل على منعها قبل نموها (٤٧) . وطبقا للبحوث التى خضعت للفحص بالدراسة الراهنة ، فإن جهود الوقاية الأولية primary prevention بدت مرتكزة على استراتيجيتين : الأولى هى الأكثر شيوعا ، وهى تتمثل فى استخدام طرق لتغيير سلوك الافراد ، بحيث يستبدلون السلوكيات غير الصحية بأخرى مدعمة للصحة . ومن الأمثلة على هذا الطراز من البحوث تلك المعنية بمشكلات إنقاص الوزن ، والتخلص من البدانة ، وكيفية الحفاظ على السلوك المؤدى لخفض الوزن لفترة طويلة (٤٨) ، وإدخال التغيير على سلوك الأكل عندما يشكل أحد عوامل الخطر المهددة لوظائف القلب والدورة الدموية والتنفس (٤٩) والغذاء كواحد من المنبئات عن مستوى الدهون فى

الدم مستقلا عن تأثير العوامل الوراثية [٥٠] .

أما عن الاستراتيجية الثانية ، فهى تمثل منحنى أحدث من منحنى الأولى ، وهى تعمل على الحفاظ على الأفراد من نمو عادات صحية سيئة لديهم فى المقام الأول [٥١]. ومن ثم اتجهت البحوث - التى تدخل فى هذا الإطار - إلى تحديد منبئات عوامل الخطر ، والتعرف المبكر على من يسمون بالحالات الهشة أو الجماعات المستهدفة risk groups ، أى من يتوافر فيهم خصائص نفسية أو بيولوجية أو اجتماعية تقربهم من حافة خطر الإقدام على سلوك يورطهم فى إصابة أو مرض ما ؛ وذلك بهدف توجيه إجراءات وقائية مناسبة لهم ، تجنبهم الاقتراب من الخطر ، أو ما يعرف بدعم الصحة لديهم ، من أمثلة هؤلاء الأفراد ، الحالات التى تحمل تاريخا وراثيا للإصابة بسرطان الثدى ، حيث يتجه البحث نحو فهم العوامل النفسية التى يمكن أن تتعامل معها البرامج الوقائية ؛ لدفع هؤلاء السيدات لاستخدام أشعة فحص الثدى [٥٢] . ومن هذه العوامل النفسية - على سبيل المثال - توافر المعرفة بالخطورة المرتبطة بالأمراض الخطيرة ، وعلاقة هذه المعرفة بتبنى سلوك المراقبة الذاتية ، والمتابعة المنتظمة للفحوص الدورية [٥٣] .

مشكلة انتكاس / دوام السلوك

فى إطار مجال التدخلات الوقائية لتغيير السلوكيات المهددة للصحة (الاستراتيجية الأولى) ، أو لتطوير سلوكيات مدعمة للصحة (الاستراتيجية الثانية) برزت قضية مهمة ، ازداد صداها بين البحوث المعنية بالتدخل خلال السنتين الماضيتين ، ألا وهى قضية انتكاس السلوك [٥٤] ، أى تراجعه لما كان عليه قبل التغير ، وذلك على المدى البعيد . وهى نفس القضية التى يتم معالجتها

فى بعض البحوث من منظور الحفاظ على السلوك أو الدوام السلوكى -behavior al maintenance ، وهى مشكلة يبدو أنها تهدد فاعلية برامج التدخل للتغيير السلوكى الصحى .

لقد بدت تلك القضية وحدها مستقطبة لـ ٥٩٪ تقريبا من البحوث التى أجريت فى نطاق مبحث التدخل الوقائى – فى نطاق عينة الدراسة الراهنة – مما يشير إلى أنها تفوق بذلك قضية تغيير السلوك ذاتها (انظر الجدول ٤) .

جدول (٤)

توزيع نسب شيوع البحوث فى نطاق مبحث التدخل الوقائى

البيان	تغيير السلوك	الحفاظ على التغيير	إجمالى
(ك)	١٤ر٠	٢٠ر٠	٣٤
٪	٤١ر٢	٥٨ر٨	١٠٠

وبدا التوجه الغالب على تلك البحوث هو محاولة طرح حلول للمشكلة فى ظل إعادة النظر لها . على سبيل المثال ، الدعوة إلى إعادة النظر إلى الدوام السلوكى لا على أنه امتداد لعملية التغير السلوكى – أو كما يشير البعض – المحطة الأخيرة فيها [٥٥] ، وإنما النظر إليه على أنه عملية فى ذاتها ، لها آلياتها التى قد تختلف عن آليات عملية التغير السلوكى [٥٦] . وعلى هذا يتجه التأكيد نحو ضرورة تركيز الباحثين على فهم كيف يتسنى لهؤلاء الذين ينجحون فى الاستمرار طويل المدى تحقيق هذا الأمر ، وعلى تطوير مناخ جديدة يمكن استخدامها لمساعدة أولئك الذين يخفقون فيه ، لاسيما مناخ لزيادة فاعلية التدخل من طراز المساعدة الذاتية [٥٧] .

وتغيير سلوكيات الصحة نضعه فى النقاط الآتية :

* مجال تغيير سلوكيات الصحة ، واستمرار التغيير يمثل أولوية متقدمة فى اهتمامات البحث والتطبيق الحديثة ، حيث يشغل - تقريبا - ربع الأبحاث التى تجرى فى مجال دعم الصحة والوقاية من المرض إجمالا .
* تنامى اتجاه مناحى الوقاية المرتكزة على الاكتشاف المبكر ، ودعم السلوك الصحى نحو الجماعات المستهدفة والحالات الهشة .
* الاتجاه نحو تكثيف الاهتمام بمشكلة الانتكاس بعد تغير السلوك ، والنظر إلى استمرار السلوك على أنه عملية فى ذاته ، لا على أنه مجرد امتداد لعملية التغيير .

المجال الثانى - المريض فى سياق الأمراض المزمنة

دلت نتائج التحليل الذى تم فى الدراسة الراهنة على أن الاهتمام بالمريض - فى سياق الأمراض المزمنة - شغل المجال الرئيسى الثانى فى منظومة الإنتاج الفكرى الحديث المنشور فى مجلة علم نفس الصحة خلال السنوات الثلاث الأخيرة . حيث تشير نتائج الجدول (١) إلى أن نسبة ما نشر فى إطار هذا المجال تقترب من ربع مجمل الإنتاج الفكرى المنشور فى تلك الفترة . وبدت النسبة المتبقية من المقالات المنشورة (٨ر٨٪) معنية بموضوعات فرعية متباينة ، لا تدخل فى نطاق أى من المجالين الرئيسين ، فضلا عن أنها لا تبدو منتظمة فى مجال واحد يميزها سوى أنها تنتمى للإطار الأشمل لعلم نفس الصحة .

وإذا تأملنا معالم صورة الاهتمام "بالمريض فى سياق الأمراض المزمنة" التى يعكسها مضمون البحوث الحديثة المشمولة فى عينة البحث ، فإنه بالإمكان رؤية سمتين واضحتين فيها : الأولى هى وجود خط للاهتمام بالأمراض المزمنة

بوجه عام ، والخطيرة أو المهددة لحياة الأفراد بوجه خاص . فلقد بلغت نسبة البحوث المنشورة المعنية بأمراض السرطان والقلب والدورة الدموية ، والإيدز ، والداء السكرى diabetes والتصلب المتناثر multiple schelorosis مجتمعة ، ثمانين بالمائة من إجمالى البحوث المعنية بالأمراض المزمنة (انظر الجدول ٥) ، انصب ما يزيد على ثلث تلك النسبة من البحوث على أمراض السرطان ، خاصة سرطان الثدى ، تلاه التركيز على أمراض القلب والدورة الدموية ، خاصة مرض الشريان التاجى بالقلب ثم الإيدز . تصدرت تلك الفئات المرضية الثلاث الاهتمام العام بالأمراض المزمنة . أما الداء السكرى والتصلب المتناثر فقد تساوى الاهتمام بهما ، وأتى ترتيبهما – من حيث نسب شيوع الأبحاث فيهما – فى نهاية قائمة الاعتلالات المزمنة .

السمة الثانية التى ميزت مجال بحوث الأمراض المزمنة هى ظهور تيارين به ، اتجه أحدهما نحو استكشاف الخبرات الذاتية للمرضى فى التكيف التلقائى بعد ظهور المرض ، وتأثير ذلك على لياقتهم النفسية .

جدول (٥)

شيوع الأبحاث فى الأمراض المزمنة

المرض	تكيف ذاتى	تدخل	إجمالى	٪
السرطان	٩	٣	١٢	٢٦ر٧
القلب والدورة الدورية	٧	٢	٩	٢٠ر٠
الإيدز	١	٦	٧	١٥ر٦
الداء السكرى	–	٤	٤	٨ر٩
التصلب المتناثر	٢	٢	٤	٨ر٩
أخرى	–	–	٩	٢٠ر٠
إجمالى	١٩	١٧	٤٥	١٠٠ر٠
٪	٤٢ر٢	٣٧ر٨		

أما التيار الآخر فقد اتجه نحو بحث مناحى التدخل التى تلزم لتحقيق أداء نفسى اجتماعى أفضل للمريض فى الحياة بعد تشخيص المرض ، أى مناحى التدخل التى تلزم لتحسين نوعية الحياة . ولننظر فى بعض الأمثلة العاكسة لهذين التيارين .

أولا - الخبرة الذاتية للتكيف

تشير بحوث التيار الأول - بوجه عام - إلى أن المرضى فى سياق الأمراض المزمنة يميلون لتبنى بعض الاستراتيچيات التكيفية ، وأن هذه الاستراتيچيات تبدو مهمة فى مساعدتهم على التوافق مع التغيرات المزمنة فى الحياة والتى يفرضها المرض عليهم ، كما أنها تعمل فى الوقت نفسه على التخفيف من وطأة الخبرة بالقلق والاكتئاب الناجمة عن المرض ، وعلى ذلك كان توصيف تلك الاستراتيچيات [٥٨] وتقدير مدى تأثيرها على خفض الكرب distress لدى المرضى [٥٩] هو الشغل الشاغل لبحوث هذا التيار .

وأبرز ما نلمحه من توجهات لهذا التيار ، هو إعادة النظر فى تقدير تأثير المرض المزمن على أداء المريض فى الحياة . فلقد تجمعت لبحوث ذلك التيار أدلة توحى فى مجملها أن مرضى الاعتلالات المزمنة - مثل السرطان والقلب وغيرهما- عندما يواجهون صدمة المرض ، فإنهم يكشفون عن محاولات لامتلاك التحكم والسيطرة على الحدث ، واستعادة تقدير الذات self-esteem . على سبيل المثال ، وجدت إحدى هذه الدراسات أن السيدات اللاتى أصبن بسرطان الثدى كن قادرات على إيجاد معنى ما فى الخبرة التى مررن بها ، وشعرن بإحساس التحكم فى مستقبل مسار مرضهن ، واستعدن تقدير الذات عن طريق مقارنة أنفسهن بالآخرين على نحو يبدو فى صالحهن ، أثبتن تكيفا أفضل من

غيرهن [٦٠] . وفى دراسات أخرى وجدت نتائج تتسق مع تلك النظرية بين مرضى القلب [٦١] ، ومرضى جراحات القلب [٦٢] .

هذه النقلة النفسية الاجتماعية التى يمر بها المصابون بأمراض مهددة للحياة هى ما أسماها تيدسكى Tedeschi وكالهاون Calhoun بـ"النمو بعد الصدمة" posttraumatic ليصفا التغيرات الإيجابية فى الحياة ، والتى تعقب خبرات المشقة ، وهو المفهوم الذى يتسق مع النظرية الوجودية [٦٣] من حيث إن مواجهة الفرد للموت يمكن أن تكشف لديه عن إعادة تقييم ، وإعادة تعريف لأهداف الحياة وأولوياتها إلى درجة يبدو عندها الفرد أكثر استثمارا وتقديرا لقيمة الحياة وللعلاقات مع الآخرين وللاتجاه الروحانى ، وللمصادر الشخصية [٦٤] . وعلى هذا كلما ازداد تهديد مشقات الحياة ازدادت فرص النمو [٦٥].

هذا التوجه نحو تأكيد مفهوم التكيف بصورته العريضة التى تحمل استجابات إيجابية للأحداث الصدمية – إلى جانب الاستجابات السلبية المباشرة لتلك الأحداث – وجد تأييدا فى عدة دراسات حديثة ، منها – على سبيل المثال – ما كشفت عنه دراسة تمت على مرض التصلب المتناثر ، حيث بينت نتائج التحليل العاملى لاستجابات المرضى نحو المرض ظهور عامل جوهرى ، سمى "بإيجاد الفوائد" أو البحث عن الفوائد benefit - finding ، وهو يتضمن تعميقا للعلاقات مع الآخرين ، وتدعيما لتذوق الحياة وزيادة فى الاهتمامات الروحانية [٦٦] ، وهى نفس الاستجابات الإيجابية التى ركز عليها باحثون آخرون إلى جانب بحثهم الاستجابات السلبية للأحداث الصدمية [٦٧] .

وثمة توجه آخر نلمح زيادة الالتفاف حوله فى إطار بحث الخبرة الذاتية للتكيف مع المرض المزمن ، وهويتمثل فى تأكيد دور المساندة الاجتماعية التلقائية

فى خبرات التكيف لدى المرضى [٦٨] . إذ بينت بحوث عديدة أن زيادة المساندة الاجتماعية ترتبط بتكيف أفضل مع المرض المزمن ، حيث تجلى هذا – واضحا– لدى مريضات سرطان الثدى [٦٩] ، ومرضى التصلب المتناثر [٧٠] ، وأنماط مختلفة من مرضى الأورام (القولون ، الرئة ، الثدى ، البروستاتا)[٧١] .

وكان من نتائج مناقشة التضمينات العملية الإكلنيكية لتلك البيانات أن تزايد التأكيد على أهمية تكثيف فرص المساندة الاجتماعية إلى الحد الأقصى لها فى برامج التدخل العلاجى [٧٢] ، ومن ناحية أخرى اتجهت طائفة من الأبحاث نحو تمييز أنواع المساندة ، ما بين مساندة فعلية ، وأخرى كما يدركها الآخر ، وبين المساندة الوجدانية ، والمساندة العقلانية [٧٣] والمساندة الأدائية [٧٤] والمصادر المختلفة لكل منها ، وتأثير كل تلك الأبعاد للمساندة الاجتماعية على الكرب والأداء النفسى الاجتماعى للمرضى فى الحياة .

ثانيا - التدخل العلاجى والوقائى

ذلك هو التيار الثانى من الاهتمامات المتنامية فى مجال "المريض فى سياق الأمراض المزمنة" . وتبدو أغلب المقالات المنشورة حديثا فى إطاره متجهة للاهتمام بمناحى التدخل ، إما الهادفة لخفض استجابات المشقة والكرب المرتبطة بالمرض المزمن [٧٥] ، أو الهادفة لدعم السلوك الصحى لدى المرضى وخفض سلوك الخطر .[٧٦] فى اتجاه تحقيق أفضل صورة ممكنة لنوعية الحياة ، خاصة فى حالات الإصابة بالأمراض المهددة للحياة .

ذلك هو الملمح الشائع فى هذا التيار . أما إذا دققنا النظر فيما تشكل بداخله من توجهات نوعية ، فإن أكثر مايلفت النظر الآن هو الاتجاه نحو منحى التدخل متعدد الأبعاد ، متعدد الأساليب العلاجية multimodal approach . ومن

أكثر الأمثلة تعبيرا عن هذا الاتجاه ، برامج تأهيل مرضى القلب ، والتى كانت فيما مضى تقوم على التدريب البدنى من أجل تحسين الكفاءة الجسمية للمريض . وفى السنوات الأخيرة من العقد الماضى أخذت أهداف تأهيل مرضى القلب فى الامتداد تدريجيا حتى أصبحت تشتمل على إعادة المريض إلى طريقته المعتادة فى الحياة قبل الإصابة القلبية ، ليس فقط بالمعنى الوظيفى المهنى ، ولكن بمعنى أكثر اتساعا وشمولا للنواحى البدنية والشخصية والاجتماعية ، بل لقد ازداد الوعى بضرورة إضافة الوقاية الثانوية إلى الأهداف التقليدية بما يقلل من احتمالات الاعتلال والوفاة الناجمة عن الإصابة القلبية .

ويبدو أن تحقيق هذا التعديل الشامل فى كفاءة المريض لا يناسبه الاكتفاء بالعلاج الطبى ، وإنما يلزمه إلى جانب هذا - طرزا متعددة من التدخل النفسى الاجتماعى والسلوكى ، وهذا ما كشفت عنه دراسات تحليل التحليل meta analysis ، حيث خلصت إحداها - على سبيل المثال - إلى أن خفض سلوك النمط "أ" كان نتاجا لعلاجات تضمنت مزجا بين التعليم ، والتعديل السلوكى والعلاج المعرفى ، والاسترخاء ، والتصور والعلاج السيكودنيامى ، والمساندة الوجدانية [٧٧] ، وهذا يوحى بأن المزج بين التكنيكات العلاجية كان أكثر فاعلية من الاعتماد على تكنيك علاجى واحد فى خفض سلوك النمط "أ" ، والنوبات القلبية . ومن المؤشرات شديدة الوضوح على ذيوع هذا الاتجاه ، اهتمام البحوث المكثف بمفهوم نوعية الحياة quality of life ، وهو مفهوم يستخدم فى تقويم نتائج الرعاية الصحية ، حيث يتضمن تقييميا لثلاثة جوانب أساسية على الأقل لنوعية الحياة ، لاسيما اللياقة الوجدانية emotional well-being ، والحالة الجسمانية ، والأداء الاجتماعى [٧٨] . ويذكر روث Roth وزملاؤه أنه منذ عام ١٩٧٥ وعدد المقالات المنشورة فى الدوريات الطبية عن نوعية الحياة

المرتبطة بالصحة آخذ فى التضاعف بنسبة ١٠٠٪ حتى بلغ (فيما بين عامى ١٩٩٤و ١٩٩٨) ١٣٥٠٨ مقالا [٧٩] .

والنقطة التى نريد الوصول إليها من هذا كله ، أن دخول مفهوم نوعية الحياة بأبعاده المتعددة فى مجال الصحة للمقارنة بين مناحى التدخل إنما يمثل مؤشرا واضحا على الاتجاه نحو منحى التدخلات العلاجية الوقائية متعددة الأبعاد ، ليحل محل التدخلات أحادية البُعد فى مجال الرعاية الصحية المتعلقة بالأمراض المزمنة .

نخلص مما سبق إلى أن استعراض مجال الاهتمام بالمريض فى سياق الأمراض المزمنة – من خلال الإنتاج العلمى المنشور فى مجلة علم نفس الصحة – أتاح رؤية الملامح الآتية للمجال :

* الاهتمام بالأمراض المزمنة شغل ما يقرب من ربع الإنتاج العلمى المنشور ، فى السنوات الثلاث الأخيرة ، و٨٠٪ منه انصب الاهتمام فيه على الأمراض المهددة للحياة مثل : السرطان ، وأمراض القلب والدورة الدموية .
* ظهور توجه حديث نحو بحث النمو التلقائى الذى يتبع صدمة الإصابة بالمرض الخطير ، ولم تعد دراسة التكيف الذاتى للمرضى قاصرة على بحث الاستجابات السلبية للحدث الصدمى من قبيل الكرب والمشقة .
* التأكيد على دور المساندة الاجتماعية فى خبرات التكيف لدى المرضى ، مع الاهتمام بالتفرقة بين أنواع المساندة ومصادرها و آثارها الفارقة على الأداء النفسى الاجتماعى للمريض فى الحياة .
* ظهور مؤشرات على التوجه نحو منحى التدخل متعدد الأبعاد ، متعدد الأساليب العلاجية ، والذى يقوم على فكرة ضرورة استعادة المريض لكفاءته النفسية الاجتماعية ، بجانب استعادته لكفاءته الجسمية ، والسبيل إلى هذا

يكون بمنحى التدخل متعدد الأساليب .

* نمو الاهتمام بالمنحى متعدد الأبعاد فى التدخل ، تزامن معه الاهتمام بمفهوم نوعية الحياة ، على نحو يمكن من التقدير الشامل لمستوى الأداء الجسمانى النفسى الاجتماعى للفرد بعد الإصابة بالمرض ، وفى ظل التدخلات العلاجية المختلفة .

المراجـع

١ - Matarazzo, J. D. Behavioral health and behavioral medicine: frontiers for a new health psychology, *American Psychologist*, 35, (1980), pp. 807-817.

٢ - Ma-ddux, J. E., Roberts, M. C., Sledden, E.A., Wright, L., developmental is-sues in child health psychology, *American Psychologist*, 41, (1986), pp. 25-34.

٣ - Taylor, S.E. *Health Psychology*, New York: McGraw-Hill Co. (1999), p. 3, p.12.

٤ - Engel, G.L., *The need for a new medical model: A Challenge for a biomedicine, Science*, 196, (1977), pp. 129-136.

Engel, G. L. The Clinical application of biopsychological model. *American Journal of Psychiatry*, 137, (1980), pp. 535-544.

Schwartz, G. E., Testing the biopsychosocial model: the ultimate challenge facing behavioral medicine, *Journal of Consulting and Clinical Psychology*, 50, (1982), pp. 1040-1053.

٥ - Taylor, S. E., op. cit, p. 12.

٦ - USDHHS (United States Department of Health and Human Services) *Charting the nation's health: Trends Science*, 1960 (Publication No PHS 85-1251). Washington, DC: US Government Printing Office, (1960).

٧ - Kaplan, R.Sallis, J. Patterson, T., *Health and Human behavior*, New York: McGraw-Hill Book Co. (1993). p. 87.

٨ - Allgower, A. Wardle, J., Steptoe, A., Depressive Symptoms, Social Support; and personal health behaviors in young men and women, *Health Psychology*, 20, (2001), pp. 223-227.

٩ - Klichman, S.C., Weinhardt, L., Negative affect and Sexual risk behavior: Comment on Crepaz and Marx, *Health Psychology*, 20, 2001, pp. 300-301.

١٠ - Wing, R. R., Cross-Cutting themes in maintenance of behavior change. *Health-Psychology*,19, 2000, pp. 81-88.

١١ - Carmelli, D. Swan, G.E. Robinett, D., Fabsitz, R., Genetic influence on smoking- A Study of male twins, New England; *Journal of medicine*, 327, (1992), pp. 829-833.

Health, A.C., Martin, N. G., Genetic models for the natural history of smoking: evidence for a genetic influence on smoking persistence. *Addictive Behaviors*. 18, (1993), pp. 19-34.

١٢ - Lerman, C., Caporaso, N., Audrian. J., Main, D., Bauman, E.D., shine, B., Lock Boyd, N. B., Sheilds, P.G., Evidence suggesting the role of specific genetic factors in cigarette smoking, *Health Psychology*,, 18, 1999. pp.14-20.

١٣ - Ibid.

١٤ - Everett, S. A., Warren, C. W., Sharp, D., Kann, L., Husten, C. G., Crossett, L.S. Initiation of cigarette smoking and subsequent smoking behavior among U.S. high school students. *Prevenitve Medicine*, 29, 1999. pp. 327-333.

١٥ - Khuder, S.A. Dayal H,H, Mutgi, A.B. Age at smoking onset and its effect on smoking Cessation. *Addictive Behaviors*, 24, 1999. pp. 673-677.

١٦ - Sarafino, P. S., *Health Psychology*, New York: John Wiley & Sons. 1990.- Taylor, S. E., op. cit.

١٧ - Ibid.

١٨ - Sarafino, p. s., op. cit.

١٩ - Taylor, S. E., op. cit.

٢٠ - Sarafino, P. S., op. cit.

٢١ - Taylor, S. E., op. cit.

٢٢ - Rutledge, T., Linden, W., Davis, R. F., 2000. Psychological response style and cardiovascular health: Confound or independent risk factor? *Health Psychology*, 19, 2000. pp. 441-451.

٢٣ - Mann, S. J., James, G.D. Defensiveness and essentail hypertention, *Journal of-Psychosomatic Research*, 45, 1998. 139-148.

٢٤ - Charles, S. T., Catz, M., Pedersen, N. L., Dahlberg, L., Genetic and behavioral risk factors for self-reported joint pain among a population-based sample of swedish twins, *Health Psychology*, 18, 1999. pp. 644-654.

Cheng, C. Hui, W. M., Lam, S. K. Perceptual style and behavioral pattern of- ٢٥
individuals with functional gastrointestinal disorders, *Health Psychology,* 19, 2000. pp. 146-154.

Miller, G. E., Dopp., J. M., Myers, H. F., Stevens, S. Y., Fahey, J. L. Psycho- - ٢٦
social predictors of natural killer cell mobilization during marital conflict, *Health Psychology,* 18, 1999. pp. 262-271.

McKenna,M. C., Zevon, M.A. , Corn, B., Rounds, J., Psychological factors - ٢٧
and the development of breast cancer, *Health Psychology,* 18, 1999. pp. 520-531.

McCaffery, J. M., Pogue-Geile, M. F., Muldoon, M. F., Debski, T.T. Wing, R.- ٢٨
R. The nature of the association between diet and serum lipids in the community: A twins study, *Health Psychology,* 20, 2001. pp. 341-350.

Raikkonen, K., Matthews, K. A., Flory, J. D., & Owens, J. F., Effects of hos-- ٢٩
tility on ambulatory blood pressure and mood during daily living in healthy adults, *Health Psychology,* 18, 1999. pp. 44-53.

Sarafino, P. S., op. cit, p. 70. -٣٠

Mc Neilly, M. D., Robenson, E.L., Anderson, N. B., Pieper, C. F., Shah, A., -٣١
Toth, P. S., Martin, P., Jackson, D., Saulter, T. D., White, C., Kuchibatla, M., Collado, S. M., Gerin, W., Effects of racist provocation and social support on cardiovascular reactivity in African American women, *International Journal of Behavioral Medicine,* 2 (4). 1995. pp. 321-338.

Schnall, P. L., Scwartz, J. E., Lansbergis, P. A., Warren, K., Pickering, T. G. - ٣٢
A longitudinal study of job strain and ambulatory blood pressure: results from a three-year follow-up, *Psychomatic Medicine,* 60, (1998). pp. 697-706.

Linden, W., Earle, T. L., Gering, W., Christenfeld, N., Psychological stress re-- ٣٣
activity and recovery: conceptual siblings seperated by birth? *Journal of Psychosomatic Research,* 42, 1997. pp. 117-135.

Gerin, W., Pickering, T. G., Association between delayed recovery of blood pressure after acute mental stress and parental history of hypertension, *Journal of Hypertension,* 13, 1995. pp. 603-610.

Mckinney, M. E., Hofschire, P.J., Buell, J. C., Eliot, R. S., Hemodynamic - ٣٤
and biochemical responses to stress: the necessary link between type A behavior and cardiovascular disease, *Behavioral Medicine Update,* 6 (4), 1984. pp. 16-21.

Schneiderman, N., Animal behavior models of coronary heart disease. In D.S. Krantz, A., Baum, J.E., Singer. (eds.) *Handbook of Psychology and Health* (vol. 3) Hillsdale, NJ: Erlbaum. 1983.

٣٥- Sarafino, P. S., op. cit.

٣٦- Guyll, M. Matthews, K. A., Bromberger, J.T., Discrimination and unfair treatment: relationship to cardiovascular reactivity among African and European American women, *Health Psychology*, 20, 2001. pp. 315-325.

Gump, B. B., Matthews, K.A., Do background stressors influence reactivity to and recovery from acute stressors? *Journal of Applied Social Psychology*, 29, 1999. pp. 469-494.

Clark, R., Anderson, N. B., Clark, V. R. Williams, D. R. Racism as a stressor for African Americans. *American Psychologist*, 54, 1999. pp. 805-816.

٣٧- Dellhanty, D. L., Doughall, A.L., Browing, L. J., Hyman, K. B., Baum, A. Durltion of stressor and natural killer cell activity, *Psychology and Health*, 13, 1998. pp. 1121-1134.

Sarafino, P. S.,op. cit.

٣٨- Taylor, S. E., op. cit.

٣٩- Ibid.

٤٠- Sarafino, P. S., op. cit.

٤١- Mckenna, M. C., op. cit.

٤٢- Taylor, S. E., op. cit.

٤٣- Kaplan, R. S., op. cit.

٤٤- Sears R. S., Stanton, A. L., Expectancy-value construct and expectancy Violation as Predictors of exercise adherence in previously Sedentary Women, *Health Psychology*, 20, 2001, pp. 326-333.

٤٥- Schwarzer, R. Renner, B., Social-Cognitive predictors of health behavior: action self-efficacy and coping self efficacy, *Health Psychology*. 19, (2000), pp. 487-495.

٤٦ – سويف ، مصطفى ، *المخدرات والمجتمع : نظرة تكاملية* . عالم المعرفة ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٩٦ ، ص ص ، ١٩٥-٢٢٠ .

٤٧- Taylor,S. E., op. cit.

٤٨- Boutelle, K. N., Baker, R. C., Kirschenbaum, D.S., Mitchell, M. E., How can obese weight controllers minimize weight gain during the high risk holiday season? By self-monitoring very consistently, *Health Psychology*, 18, 1999. pp. 364-468.

Jeffery, R. W., Epstein, L. H., Wilson, G. T., Drewnowski, A., Stunkard, A., Wing, R.R., Long-term maintenance of weight loss: Current status, *Health Psy-*

chology, 19, 2000. pp. 5-16.

٤٩ Kumanyika, S. K., Bowen, D., Rolls, B. J., Horn, L. V., Perri, M. G., Czajkow-- ski, S. M., Schron, E., Maintenance of dietary behavior change, *Health Psychology*, 19, 2000. pp. 42-56.

٥٠- Mc Caffery, J. M.,op. cit.

٥١- Taylor, S. E., op. cit.

٥٢ Schwartz, M. D., Taylor, K. L., Willard, K. S., Seigel, J. E., Lamdan,R. M.- Moran, K., Distress, Personality, and mammography utilization among women with a family history of breast cancer, *Health Psychology*, 18, 1999. pp. 327-332.

٥٣ Wilcox, S., Stefanick, M., Knowledge and perceived risk of major diseases in- midde-aged and older women. *Health Psychology*, 18, 1999. pp. 346-353.

٥٤ Bouton, M.E. A learning theory perspective on lapse, relapse, and the mainte-- nace of behavior change, *Health Psychology*, 19, 2000. pp. 57-63.

٥٥- Wing, R. R., op. cit.

٥٦ Rothman, A. J., Toward a theory-based analysis of behavioral maintenance,- *Health Psychology*, 19, 2000. pp. 64-69.

٥٧- Wing, R. R., op. cit.

٥٨ Helgeson, V.S. Applicability of cognitive adaptation theory to predicting ad-- justment to heart disease after coronary angioplasty, *Health Psychology*, 18, 1999. pp. 561-569.

Alferi, S. M. , Carver, C. S., Antoni, M. H., Weiss,S., Duraan, R. An exploratory study of social support, distress, and life disruption among low-incom Hispanic women under treatment for early stage breast cancer, *Health Psychology*, 20, 2001. pp. 41-46.

٥٩ Mann, S., Glassman, M., Perceived control, coping efficacy, and avoidance- coping as mediators between spouses' unsupportive behaviors and cancer patient's psychologicl distress, *Health Psychology*, 19, 2000. pp. 155-164.

Schnek, Z. M., Irvine, J., Stewart, D., Abbey, S., Psychological factors and depressive symptoms in ischemic heart disease, *Health Psychology*, 20, 2001. pp. 141-145.

٦٠- Taylor, S. E., Lichtman, R. R., Wood, J. V. Attrbutions, beliefs about control and adjustmen to breast caneer, *Journal of Personality and Social Psychology*, 46, 1984. pp. 489-502.

٦١- Helgeson, V. S., Taylor, S. E., Social comparisons and adjustment among cardi--

ac patients. *Journal of applied social Psychology*, 23, 1993. pp. 1171-1181.

٦٢- Helgeson, D. S. Applicability of Cognitive Adaptation Theory to Predicting Adjustment to Heart Disease after Coronary Angioplasty. *Health psychology*, 18, 1999, pp. 561-569.

٦٣- Spiegel, D., Classen, C., *Group therapy for cancer patients; A research based handbook of psychosocial care*. New York: Basic Books. 2000.

٦٤- Tedeschi, R. G., Calhoun, L. G., *Trauma and transformation: growing in the aftermath of suffering*. Thousand oaks, CA: Stage. 1995.

٦٥- Cordova, M.J. , Cunningham, L. L., Carlson, C. R., Andrykowski, M. A., Post-traumatic growth following breast cancer: a controlled comparison study, *Health Psychology*, 20, 2001. pp. 176-185.

٦٦- Mohr, D.C., Dick, L. P., Russo, D., Pinn, J., Boudewyn, A.C., Likosky, W., The psychosocial impact of multiple schlerosis: exploring the patient's perspective, *Health Psychology*, 18, 1999. pp. 376-382.

٦٧- Antoni, M. H., Lehman, J. M., Kilbourn, K. M. Boyers, A.E., Culver, J. L., Alferi, S.M., Yount, S. E., McGregor, B. A., Arena, P. L., Harris, S. D., Price, A.A., Carver, C. S., Cognitive-behavioral stress managemnt intervention decreases the prevalence of depression and enhances benefit finding among women under treatment for early-stage breast cance, *Health Psychology*, 20 2001, pp. 20-32.

٦٨- Pakenham, K. I. Adjustment to multiple sclerosis: application a stress and coping model, *Health Psychology*, 18, 1999. pp. 383-392.

٦٩- Alfri, S. M., op. cit.

٧٠- Pakenham, K. I., op. cit.

٧١- Mann, S., op. cit.

٧٢- Pakenham,K. I., op. cit.

٧٣- سويف ، مصطفى ، *علم النفس العيادى* . سلسلة كتب علم النفس فى حياتنا الاجتماعية ، القاهرة : الدار المصرية اللبنانية . ٢٠٠١ . ص ص ١٥٥-١٦٦ .

٧٤- Alfri, S. M., op. cit.

٧٥- Helgeson, V. S, Cohen, S., Schulz, R., Group support interventions for women with breast cancer: who benefits from what? *Health Psychology*, 19, 2000. pp. 107-114.

Macrodimitris, S. D., Endler, N. S., Coping, control and adjustment in type 2 diabetes, *Health Psychology*, 20, 2001. pp. 208-216.

Gruess, D. G., Antoni, M. H., Schneiderman, A. N., Ironson, G., McCabe, P., Fernandez, J. B., Gruess, S.E., Klimas, N., Kumar, M. Cognitive-behavioral stress management increases free testoterone and decreases psychological distress in HIV - Seropositive men , *Health Psychology*, 19, 2000. pp. 12-20.

٧٦ Catz, S.L., Kelly, J. A.,Bogart, L. M. Benotsch, E. G., McAuliffe, T. L., Pat-- terns, correlates, and barriers to medication adherence among persons prescribed new treatment for HIV disease, *Health Psychology*, 19, 2000. pp. 124-133.

Collins, R.L., Kanouse, D.E., Senterfitt, J.W., McCaffery, D.F., Gifford, A.L., Schuster, M.A., Shapiro, M.F., Wenger, N.S., Changes in health-promoting behavior following diagnosis with HIV: prevalence and correlates in a national probability sample, *Health Psychology*, 20, 2001. pp. 351-360.

٧٧ Nuness, E. V., Frank, K. A., Kornfeld, D. S., Psychological treatment for the-- type A behavior pattern and for coronary heart disease: A meta-analysis of the literature, *Psychosomatic Medicine*, 48, 1987. pp. 159-173.

٧٨ Fletcher, A. Quality of life measurement in the evaluation of treatment pro- -- posed guidelines, *British Journal of pharmacology*, 39, 1995. pp. 217-222.

Hughes, C., Hwang, B., Kin, J., Eisenman, L., Killian, D., Quality of life in applied research: a review and analysis of empirical measures, *American Journal on Mental Retardation*, 99, 1995. pp. 623-641.

٧٩ Roth, K. G., Levin, I. P., Altmaire, E. M., Doebbeling, B. N., Accuracy of -- health-related quality of life assessment: What is the benefit of incorporating patient's preferences for domain functioning? *Health Psychology*, 20, 2001. pp. 136-140.

Abstract

RECENT TRENDS IN THE FIELD OF HEALTH PSYCHOLOGY

Soheir EL- Ghobasby

This article is targeted to shed some light upon the recent trends in the field of health psychology. This could be achieved through content analysis of all the articles included in "Health Psychology" Journal published from January 1999 to December 2001 by the American Psychological Association (APA).

The major outcome of this stduy was the appearance of two chief fields represented in 95% of the papers published over the past few years. Those were "health promotion" & "patients in the course of chronic diseases". Each of which reveals some further underlying subfields, which all help to bring out the image of recent trends in research application.

أثر الوعى بالعمليات الإبداعية
والأسلوب الإبداعى فى كفاءة حل المشكلات *

أيمن عامر **

تهدف الدراسة الحالية إلى فحص دور كل من وعى الفرد بعملياته الإبداعية وأسلوبه الإبداعى فى كفاءة حله للمشكلات . والدراسة على هذا النحو تتناول ثلاثة متغيرات أساسية ، أثارت جميعها كثيرا من الجدل حول دقة تعريفاتها ، ومداخل قياسها ، وقدر إسهاماتها فى إثراء نظرية الإبداع ، وهذه المفاهيم الثلاثة هى : الوعى بالعمليات الإبداعية Metacreativity ، والأسلوب الإبداعى Creative Style ، والحل الإبداعى للمشكلات Problem Solving Creative .

ويعد مفهوم الوعى بالعمليات الإبداعية من أكثر المفاهيم الثلاثة حداثة ، حيث لاتوجد إشارة مباشرة إليه فى الإنتاج الفكرى السابق قبل أن يطرحه بروتش Bruch عام ١٩٨٨ ، ومع ذلك يمكن التأريخ لهذا المفهوم ببدايات الإشارة إلى مفهوم الوعى بالمعرفة Metacognition الذى طرحه فلافيل Flavell عام ١٩٧١، والذى عرفه بأنه " قدرة الفرد على التفكير فى عمليات التفكير الخاصة به ، ومعرفته بعملياته المعرفية . وقد جاء طرح بروتش لمفهومه الجديد نتيجة

* ملخص رسالة دكتوراه فى علم النفس ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٢ .

** مدرس علم النفس ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة .

ملاحظته أن الدراسات التى عنيت بدراسة الوعى بالمعرفة – فى مجال دراسة الإبداع – اقتصر اهتمامها على الجانب المعرفى من العملية الإبداعية ، ولم تتقدم للإحاطة بجميع صور الوعى التى تصاحب هذه العملية ، لهذا اقترح بروتش مفهوم الوعى بالإبداع ليشير به إلى الوعى بالعمليات المعرفية والوجدانية والجسمية (الحسية والحركية) ، التى تصاحب مسار العملية الإبداعية ، وتؤدى بالفرد إلى الوصول إلى فكرة أو منتج جديد .

ولأن مفهوم الوعى بالإبداع جاء امتدادا للجهود السابقة على ظهوره ، خاصة فى مجالى دراسة الوعى بالمعرفة ودراسة العملية الإبداعية ، فإن مستخدمى هذا المفهوم واجهوا تحديا أساسيا ، تمثل فى ضرورة تغلبهم على المشكلات التى أثيرت حول المفاهيم الأقدم التى ارتبطت به (مثل الوعى بالمعرفة ، والاستبطان ، والعمليات التنفيذية) ، وعلى رأسها مشكلتا التعريف والقياس .

وإذا انتقلنا من المفهوم الأول (الوعى بالإبداع) إلى المفهوم الثانى (الأسلوب الإبداعى) ، نجد أن صور الخلط والغموض مازالت ماثلة أمامنا ، على الرغم من أن الجهود فى هذا المجال كانت أكبر وأقدم . فالأسلوب الإبداعى هو أحد المفاهيم التى لاقت اهتماما متزايدا منذ سبعينيات هذا القرن ، خاصة بعد أن طرح ميشيل كيرتون نظريته عام ١٩٧٦ عن الأسلوب الإبداعى المعروف باسم : التكيفية – التجديدية ، حيث وصف كيرتون الأسلوب الإبداعى بأنه بعد للشخصية يمتد بين طرفين : أولهما ، التكيفية ، والثانى هو التجديدية . فعندما يواجه الفرد مشكلة ما ، فإما أنه يبحث عن حل لها مستعينا بالقواعد التقليدية المتعارف عليها ، أو وجهات نظر الجماعة التى ينتمى إليها ، حيث يوصف – عندئذ – ذو أسلوب تكيفى ، أو أنه يبحث بأسلوب آخر ، فيقوم بإعادة بناء المشكلة ، أو إعادة تنظيمها ورؤيتها من زوايا جديدة ، متحررا أثناء ذلك من

المعتاد والمألوف ، وعندئذ يوصف بأنه ذو أسلوب تجديدى . وقد كان الفرض الذى حاولت نظرية كيرتون أن تختبره – من البداية – هو تقدير العلاقة بين المستوى الإبداعى (حيث التركيز على قياس أقصى أداء لدى الفرد كما ينعكس فى مقاييس القدرات مثلا) ، والأسلوب الإبداعى (حيث التركيز على تفضيلات الأفراد للأداء) .

وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة لنظرية كيرتون ، ودفعها للاهتمام بدراسة الأسلوب الإبداعى ، فإن الأمر لم يكن قاصرا عليها ، حيث قدم باحثون عديدون (مثل جيلفورد ، وستيربرج ، وبيرد) محاولات أخرى لوصف الأسلوب الإبداعى ، كان من أبرزهم جيلفورد ، الذى كان قد تناول الأسلوب الإبداعى فى إطار نظريته الشهيرة لبناء العقل ، بوصفه الميل إلى التفكير الافتراقى ، أى الميل للبحث عن الجدة والاختلاف ، والابتعاد عن المألوف والمعتاد .

وبين جهود كيرتون لدعم نظريته التى تدعو للفصل بين الأسلوب الإبداعى والمستوى الإبداعى نظريا وإجرائيا وقياسيا ، وجهود جيلفورد وزملائه للربط بين الأسلوب الإبداعى (الافتراقى) ، وباقى مكونات نموذج بناء العقل ، وجهود ستيرنبرج ، وبيرد ، وغيرهما لاختبار أى أساليب الشخصية أكثر ارتباطا بالإبداع ، نشطت الدراسات فى هذا المجال بحثا عن نظرة تكاملية لدراسة تأثير متغيرات الشخصية (المعرفية والوجدانية والأسلوبية) فى الإنتاج الإبداعى للأفراد.

ونأتى – أخيرا – إلى المفهوم الأكثر قدما من المفهومين السابقين ، وهو مفهوم الحل الإبداعى للمشكلات ، الذى ارتبط انتشار استخدامه ببحوث تنمية الإبداع ، وما نتج عنها من برامج تدريب . فمنذ تزايد الاهتمام فى حقبتى الخمسينيات والستينيات بتنمية القدرات الإبداعية من خلال باحثين ، مثل

الكس أوسبورن Alex Osborn ، وبارنز Parnes ، وجوردون Gordon ، وبرنس Prince ، وجد مصممو البرامج فى نماذج حل المشكلات مدخلا جيدا لفهم ووصف العملية الإبداعية ، والمراحل التى تمر بها . ووضع الباحثون – على هذا الأساس – عدة نماذج لوصف مراحل العملية الإبداعية ، ناظرين إلى الإبداع بوصفه حالة خاصة من حالات حل المشكلات ، وقد أطلقوا على نماذجهم – تمييزا لها عن النماذج التى تصف مراحل حل المشكلة – " نماذج الحل الإبداعى للمشكلات . واستندت نماذج الحل الإبداعى للمشكلات إلى تعريفات للعملية الإبداعية ، تؤكد التشابه بين مراحل حل المشكلات ، ومراحل الوصول للإنتاج الإبداعى ، والفرق بين الحالتين هو فرق فى طبيعة الإنتاج النهائى ،الذى يجب أن يتسم – فى حالة الإبداع – بالجدة والملاءمة .

ويمكن تمييز الحل الإبداعى للمشكلات عن باقى صور الإبداع الأخرى بتوضيح المقصود بكل من مفهوم المشكلة ، ومفهوم حل المشكلة ، ومفهوم الإبداع ، فى سياق تناولنا للمفهوم المركب "الحل الإبداعى للمشكلات" .

فتعرف المشكلة بأنها أى موقف يدركه الفرد على أنه ينطوى على تعارض بين الوقائع الراهنة والأهداف المرغوب تحقيقها ، مما يخلق فجوة بين ماهو متحقق فعلا وما يؤمل تحقيقه . أو بعبارة أخرى ، وجود فجوة بين ماهو ممكن وماهو كائن . أما حل المشكلة فيقصد به الإجابة عن الأسئلة التى تنطوى عليها المشكلة. ولأن المشكلات التقليدية (محكمة البناء) تتطلب تفكيرا اقترابيا ناقدا ، فى حين أن المشكلات غير التقليدية (ضعيفة البناء) تتطلب تفكيرا افتراقيا إبداعيا ، لهذا فإن حل المشكلة فى الحالة الأولى يسمى بالحل التقريرى للمشكلات ، أو بالحل الناقد للمشكلات ، فى حين يسمى فى الحالة الثانية بالحل الإبداعى للمشكلات .

وفى ضوء ماسبق ، تمثل الدراسة الراهنة إحدى المحاولات المبذولة لسد الفجوة فى دراسة المفاهيم الثلاثة السابقة المتصلة بالإبداع (الوعى بالعمليات الإبداعية ، والأسلوب الإبداعى ، والحل الإبداعى للمشكلات) . وهى بذلك تحاول - من ناحية - أن تسد نقصا فى دراسة مفهوم الوعى بالإبداع ، حيث إن هذا المفهوم - منذ أن طرح فى عام ١٩٨٨- لم تجر عليه دراسات تجريبية لاختبار صحة الفروض التى قدمت بصدده . كما تحاول الدراسة - من ناحية ثانية - أن تحسم التعارض فيما يتصل بالتحقق من فرض كيرتون عن العلاقة بين الأسلوب الإبداعى والمستوى الإبداعى . وذلك من خلال اختبار هذه العلاقة فى ظل متغير آخر، وهو الوعى بالإبداع ، مفترضة أن هذا المتغير الأخير قد يعمل كمتغير معدل لهذه العلاقة . كما تحاول الدراسة أن تسهم - أيضا- فى حسم التعارض بين الدراسات فيما يتصل بالفروق بين التجديديين والتكيفيين فى كفاءة حلهم للأنماط المختلفة من المشكلات . وأن تسهم فى حسم التعارض بينها - كذلك - فيما يتصل بتأثير الخبرة الأكاديمية فى زيادة وعى الأفراد بعملياتهم النفسية أثناء حل المشكلات ، وفى زيادة كفاءة حلهم لها .

ومن ثم هدفت الدراسة الراهنة إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية :

أولا : إلى أى حد ترتبط كفاءة الأفراد فى حل المشكلات (ضعيفة البناء ومحكمة البناء) بأسلوبهم الإبداعى ، ووعيهم بعملياتهم الإبداعية ، وماهى وجهة هذه الارتباطات ؟

ثانيا : هل يختلف شكل وقوة العلاقة بين الأسلوب الإبداعى والمستوى الإبداعى (متمثلا فى متغيرات كفاءة الحل الإبداعى للمشكلات) فى ظل اختلاف درجة الوعى العام بالعمليات الإبداعية (أى الوعى التقريرى والوعى الإجرائى بهذه العمليات) ؟

ثالثا : هل توجد فروق جوهرية بين الأكثر وعيا بعملياتهم الإبداعية والأقل وعيا بها فى كفاءتهم فى حل المشكلات (ضعيفة البناء ومحكمة البناء) .

بحيث يمكننا أن نتوقع وجود تأثير محتمل لوعى الفرد بالإبداع فى كفاءة حله للمشكلات متباينة البناء ؟ وبالمثل هل هناك فروق جوهرية بين ذوى الأسلوب الإبداعى التجديدى وذوى الأسلوب التكيفى فى كفاءتهم فى حل الأنماط المختلفة من المشكلات ، بحيث يمكننا- أيضا- توقع تأثير محتمل لأسلوب الفرد الإبداعى فى كفاءة حله للمشكلات ؟

وأخيرا هل يؤثر تفاعل كل من الوعى بالعمليات النفسية والأسلوب الإبداعى فى زيادة كفاءة الأفراد فى حل الأنماط المختلفة من المشكلات ؟

رابعا : إلى أى حد ترتبط كفاءة الأفراد الإبداعية عند حل المشكلة ضعيفة البناء بكفاءتهم التقريرية عند حل المشكلة محكمة البناء ؟ وهل توجد فروق فى أداء الأفراد عل هذين النوعين من المشكلات ؟ .

خامسا : هل توجد فروق دالة بين ذوى الخبرة بحل المشكلات وقليلى الخبرة بها فى كفاءة حلهم الإبداعى والتقريرى لها ؟

وللإجابة عن الأسئلة السابقة ، أعد الباحث ثلاثة أنواع من بطاريات المقاييس ، تضمنت بطارية الوعى العام بعلمليات الحل الإبداعى للمشكلات ، وبطارية الأسلوب الإبداعى ، وبطارية المهام أو المشكلات . وتضمنت البطارية الأخيرة مشكلتين : الأولى تتعلق بتحسين إحدى المنتجات الصناعية (مشكلة ضعيفة البناء – تستثير التفكير الإبداعى) ، والثانية مشكلة اجتماعية من الحياة اليومية (مشكلة محكمة البناء- تستثير التفكير الناقد) . وقد طبقت بطارية المقاييس هذه – بعد التحقق من كفاءتها القياسية (الثبات والصدق) – على عينة

من ٤١٨ من الطلبة الجامعيين ، منهم ١٦٦ من الذكور بنسبة ٤٠٪ و٢٥٢ من الإناث بنسبة ٦٠٪ . بلغ متوسط أعمارهم (١٩٫٦ ± ١٫٩) ، وقد سحبت العينة من ثلاث جامعات مصرية (القاهرة ، وعين شمس ، وحلوان) ، وذلك من سبعة أقسام علمية . وقد روعى تمثيل الفرق الدراسية المختلفة عند اختيار أفرادها من كل قسم علمى . وقد روعى عند تقسيم العينة إلى مجموعات فرعية المضاهاة بينها على متغيرات النوع ، والعمر ، والذكاء ، والمستوى الاجتماعى الاقتصادى (متمثلا فى : تعليم الوالدين ، وعدد حجرات المنزل) .

وقد بينت نتائج الدراسة مايلى :

١ – وجود ارتباط إيجابى دال بين كفاءة حل الأفراد للمشكلات من ناحية ، وكل من وعيهم بعملياتهم الإبداعية وأسلوبهم الإبداعى من ناحية ثانية. سواء اتصل ذلك بالكفاءة العامة لحل كلا النوعين من المشكلات (الإبداعية ضعيفة البناء والتقريرية محكمة البناء) ، أو اتصل بالمؤشرات النوعية للكفاءة الإبداعية (استشفاف المشكلات ، والطلاقة ، والأصالة ، والتفصيل) والمؤشرات النوعية للكفاءة التقريرية (استنتاج الأسباب ، وإنتاج الحلول التقريرية ، وتقديم الحجج) .

٢– إنه على الرغم من وجود ارتباط إيجابى بين الأسلوب الإبداعى وكفاءة حل كلا النوعين من المشكلات ، فى ظل وجود درجة مرتفعة من الوعى . وعلى الرغم من اختفاء هذا الارتباط الدال فى ظل الدرجة المنخفضة من الوعى ، فإن الفروق فى معاملات الارتباط بين مجموعتى : الوعى المرتفع ، والوعى المنخفض كانت ضعيفة ، مما يجعل من الصعب استنتاج أن الوعى هو المسئول عن الارتباط بين الأسلوب الإبداعى وكفاءة حل المشكلات ضعيفة البناء .

٣ – إنه على مستوى المتوسط العام لأداء الأفراد على نوعى المشكلات ، لايوجد فرق فى أداء الأفراد على المشكلة ضعيفة البناء مقارنة بالمشكلة محكمة البناء ، وفى المقابل بينت نتائج الارتباطات وجود علاقة – على مستوى أداء كل فرد – بين قدرته على حل المشكلة ضعيفة البناء ، وأدائه على المشكلة محكمة البناء . أى أن من يستطيع أن يتفوق فى حل النوع الأول من المشكلات (ضعيفة البناء) ينجح كذلك فى حل النوع الثانى منها (محكمة البناء) . ومن يؤدى أداء ضعيفا على حل المشكلة ضعيفة البناء ، يؤدى أداء ضعيفا –أيضا –على المشكلة محكمة البناء .

٤– يفوق التجديديون نظراءهم التكيفيين فى كفاءة حلهم الإبداعى للمشكلة ضعيفة البناء . وكفاءة حلهم التقريرى للمشكلة محكمة البناء (متمثلة فى الدرجة الكلية) ، وتظهر هذه الفروق– بوضوح – فيما يتصل بمؤشرين من مؤشرات الكفاءة الإبداعية ، وهما : أصالة الحلول المقترحة ، والتفصيل فى توضيح هذه الحلول . وفيما يتصل بجميع مؤشرات الكفاءة التقريرية (استنتاج الأسباب ، وإنتاج الحلول التقريرية ، وتقديم الحجج) .

٥ – يفوق المرتفعون فى درجة وعيهم بعملياتهم الإبداعية المنخفضين فى درجة هذا الوعى فى كفاءة حلهم الإبداعى للمشكلة ضعيفة البناء ، وكذلك فى كفاءة حلهم التقريرى للمشكلة محكمة البناء .

٦ – وجود فروق دالة بين مرتفعى الخبرة بحل المشكلات ضعيفة البناء أو محكمة البناء ، ومنخفضى الخبرة بحل هذه النوعية من المشكلات فى كفاءة حلهم الإبداعى لها . وكفاءة حلهم التقريرى لها . وفى ميلهم للأسلوب التجديدى. فى حين لا توجد فروق بين المرتفعين والمنخفضين فى درجة خبراتهم الأكاديمية وفى درجة وعيهم بعملياتهم الإبداعية .

وقد نوقشت النتائج السابقة فى ظل اتساقها أو اختلافها مع فروض الدراسة ومع نتائج الدراسات السابقة فى المجال ، ثم بذلت محاولة لتفسير أهم هذه النتائج ، مع توضيح الدلالات النظرية والتطبيقية لها ، وحدود تعميمها. وفى النهاية تم إلقاء نظرة أكثر شمولا على الدراسة ككل ، لتوضيح مايمكن أن تسهم به فى مجال دراسة الإبداع والحل الإبداعى للمشكلات ، وما يمكن أن تثيره من أسئلة يمكن أن ترشد البحوث المستقبلية .

المؤتمر الدولى الثالث للمرأة الريفية *

٢-٤ أكتوبر ٢٠٠٢

نادية حليم **

عقد المؤتمر الدولى الثالث للمرأة الريفية فى مدريد (أسبانيا) فى الفترة من ٢ – ٤ أكتوبر ٢٠٠٢ ، برئاسة الملكة صوفيا ملكة أسبانيا. حضر المؤتمر ١٥٠٠ مشارك يمثلون أكثر من تسعين دولة من دول قارات العالم .

سبق هذا المؤتمر لقاءان آخران : الأول عام ١٩٩٤ فى واشطن بالولايات المتحدة الأمريكية ، والآخر عام ١٩٩٨ فى ملبورن باستراليا ، وتقرر أن يكون المؤتمر الدولى الرابع عام ٢٠٠٦ فى إحدى الدول الإفريقية .

قدمت فى المؤتمر حوالى ٩٠ ورقة تمت مناقشتها فى ١٥ ورشة عمل ، بالإضافة إلي : جلسة الافتتاح ، والجلسة الختامية ، وعدد من المحاضرات العامة .

* Third World Congress of Rural Women, Madrid - Spain, 2-4 Octber, 2002.

** مستشار ، علم الاجتماع ، قسم بحوث السكان والفئات الاجتماعية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

أهداف المؤتمر

يهدف المؤتمر إلى عرض تجارب الدول الممثلة ، وتبادل الخبرات حول الجهود والبرامج التى تسعى إلى تحقيق حياة أفضل للمرأة الريفية ، وإقرار المزيد من العدالة والمساواة ، لاسيما فى توزيع الموارد وامتلاكها ، وأهمية احترام حقوق الإنسان ، وتحقيق الذات والكرامة ، وإقرار السلام الاجتماعى ، والممارسة الديموقراطية .

المحاور الرئيسية

تناولت محاور المؤتمر مجالات متعددة نجملها فيما يلى :

- المرأة الريفية فى القرية الكونية .
- النوع ، والتنمية المستدامة ، والأمن الغذائى .
- العولمة والفقر .
- العدالة الاجتماعية .
- دور المرأة فى قطاع الزراعة .
- السمات الديموجرافية ، والهجرة .
- النمو التكنولوچى ، والبحث العلمى ، وتحديث الريف .
- الإعلام ودوره فى التنمية الريفية .
- النوع والسياسات العامة .
- القيادة والتنمية .
- المؤسسات والشبكات الداعمة للمرأة الريفية .
- التعاون الدولى والمساعدات الموجهة إلى التنمية الريفية .

جلسة الافتتاح

اشتملت جلسة الافتتاح على كلمة الملكة صوفيا ، ومحاضرة افتتاحية عن المرأة الريفية فى القرية الكونية (أو الكوكبية) . تركزت كلمة الملكة صوفيا على أهمية حصر الإنجازات المتحققة فى الفترات التى انقضت ما بين انعقاد المؤتمر الأول والثانى وحتى المؤتمر الحالى ، وأهمية متابعة التوصيات التى خرجت بها اللقاءات السابقة ، لاسيما ما يتعلق منها بالممارسة الديمقراطية ، وتحقيق الذات والحرية والكرامة ، والشعور بالأمن ، ومحاربة الفقر ، وزيادة نسب مشاركة المرأة ، واستخدامها للتكنولوچيات المتطورة فى مجال الزراعة . وتشير الكلمة إلى استمرار مظاهر عدم المساواة النوعية بمستويات مختلفة بين دول العالم ، رغم ما تحقق من إنجازات عبر العقود القليلة الماضية . كما أشارت إلى أهمية ما سيسفر عنه هذا اللقاء من قضايا واقتراحات ، والاستفادة منها فى رسم السياسات والتخطيط للبرامج التى تسعى لتحسين وضع المرأة الريفية على مستوى دول العالم .

أما المحاضرة العامة الافتتاحية ، فقد ركزت على مفهوم كرامة الإنسان ، واعتبار الفقر والجوع من أهم أعداء الكرامة الإنسانية ، وأن المرأة من أكثر الفئات معاناة منها ، لا سيما فى إطار ما يشهده العالم من تطورات تكنولوچية سريعة ، وتغير فى أساليب الإنتاج ، ومستوى المهارات التى يتعين أن تتمتع بها الموارد البشرية .

هذه التغيرات تعكس ردود فعل متباينة ، سواء كان على المجتمعات بينها وبين بعضها ، أو على مستوى الأفراد داخل المجتمع الواحد . وهناك من استفاد من هذه التحولات ، وهناك أيضا من ازداد فقرا وتهميشا ، فالجوع ، والفقر ، وإهدار حقوق الإنسان ، وتدهور البيئة ، وعدم المساواة ، مشكلات تعانى منها

المرأة أكثر من أى فئات أو شرائح سكانية أخرى .

يضاف إلى ما سبق المعاناة من نقص الموارد ، وفرص حيازتها ، ونقص المهارات ، وتدنى مستوى التعليم ، وقلة فرص العمل المدفوع الأجر ، ووطأة الأعباء المنزلية التى تتحملها كاملة وبمفردها ، وعدم وضوح احتياجاتها فى خطط الدولة وبرامجها ، لا سيما وشريحة النساء العائلات لأسر فى تزايد مستمر . ويؤدى التمييز الحالى بين الذكور والإناث إلى أهمية مراجعة المعايير التقليدية لتقسيم الأدوار بين الذكور والإناث ، وخلق المؤسسات والشبكات الداعمة للمرأة الريفية ، ووضع مؤشرات لمتابعة الإنجازات المتحققة ، وحجم الاستثمارات الموجهة إلى مشروعات تنمية المرأة الريفية .

تتابعت جلسات المؤتمر ، ونوقشت – من خلال الأوراق المقدمة – الأوضاع فى كل من الدول النامية والدول المتقدمة . ورغم تباين القضايا ذات الأولوية بين هاتين المجموعتين ، فإن المشاركين جميعا اتفقوا على أن التنمية المستدامة لا تتم إلاّ بمشاركة كل أفراد المجتمع ، وضمان المساواة فى فرص الحصول على الموارد ، وضرورة إنشاء منظمات للمرأة الريفية توحد صفوفها وتدافع عن مصالحها ، وتسعى إلى إزالة الشعور لديها بالدونية أو النقص ، إضافة إلى أهمية مراجعة القوانين والتشريعات التى تؤكد على التمييز النوعى .

أكد المشاركون – أيضا – أن الاستثمار فى المرأة يعد أداة رئيسية فى جهود مواجهة الفقر والحد من آثاره ، كما أكدوا دور المرأة المحورى والهام فى مجال الزراعة ، باعتبارها العمود الفقرى للتنمية بصفة عامة ، والتنمية الريفية على وجه الخصوص . إلا أن عرض قضايا دول الشمال ودول الجنوب أوضح البون الشاسع بين القضايا محل الاهتمام لدى هؤلاء وأولئك .

انصب الاهتمام فى الدول المتقدمة على أهمية توفير منتج زراعى صحى

وأمن ، ورفع درجة احترام البيئة وصيانتها ، وحماية المزارع الصغيرة والمتوسطة ، ومساعدة المزارعين على أن يكون إنتاجهم متكيفا وتوقعات المستهلكين من جانب ، وقادرا على المنافسة به فى أسواق العالم من جانب آخر . وتركز الاهتمام - أيضا- على أهمية تحسين ظروف الحياة فى الريف بما يجعله أكثر جذبا للناس ؛ لكى يعيشوا ، ويعملوا ، ويستقروا . وضرورة تشجيع التنوع فى الإنتاج ، مع حماية مذاق هذا المنتج الذى يحافظ بدوره على التخصص فيه ، والطلب عليه فى الأسواق العالمية .

أما مشكلات المرأة الريفية فى هذه المجموعة من الدول ، فقد تمثلت فى نقص البنية الأساسية والخدمات الصحية ، والمدارس ، والحضانات ، والمواصلات ، مع معاناة أكبر من الفقر ، ونقص المهارات والمعلومات ، وفرص العمل التى يمكن للمجتمع الزراعى أن يولدّها ، وامتلاك الأرض وإدارتها .

أما عن وضع المرأة الريفية فى دول العالم النامى ، فقد انصبت على ما تبذله المرأة الريفية من جهد متواصل ، فى إطار معاناة أكبر من تأثير العولمة ، وظروف فقر متزايد ومضاعف بسبب كونها امرأة ، وفى ظل أوضاع اجتماعية متردية ، وحرمان من الخدمات الأساسية ، وسيطرة الرجل على الموارد الزراعية ، وضآلة فرص العمل ، ومجالاته المتاحة أمامها ، وتدنى مستوى التكنولوجيا المستخدمة ، وإحساس المرأة المتدنى بالذات والقدرات ، وأشكال التمييز المؤيدة بالقوانين والتشريعات والقيم والعادات .

ومع اختلاف هذا الطرح بين دول متقدمة وأخرى نامية ، إلا أنها أجمعت فى التوصيات على القناعات التالية :

- لم يعد بالإمكان إنكار أن التنمية البشرية تعنى تنمية الذكور والإناث على السواء .

- وأن جهود الحد من الفقر لا يمكن أن تتجاهل أن النساء هن أفقر الفقراء وأكثر المعانين ، وأن المرأة هى أبعد ما تكون عن المشاركة الفعلية فى مواقع صنع القرار ، وأن وعيا زائفا لدى المجتمع ولديها عن القدرات والإمكانيات ، وجهلا بما هو مقر لها من حقوق وواجبات . والمشكلة الحقيقية هى أن صناع القرار والمخططين وواضعى السياسات لا يقرون بوجود هذه الفجوات ، وهذه المؤشرات .
- إن خروج المرأة الريفية من شرنقة الفقر والتهميش يحتاج أولا إلى إرادة سياسية ، وإيمان من جانب صنّاع القرار بأن هناك مشكلة لا يمكن تجاهلها ، تدعمها الأرقام والبيانات ، وتحتاج إلى أن توضع قيد الحل فى البرامج والسياسات ، وتوزيع الاستثمارات ، وأن يكون لهذه البرامج والسياسات مؤشرات ومقاييس للوقوف على كم وكيف المتحقق من إنجازات . فليست العبرة فى نسبة من يتمتعن ، بل فى نسبة المحرومات من إشباع هذه الاحتياجات .
- يحتاج السلام فى العالم إلى خلق عالم يناسب كل الناس لكى يتعاملوا معه ، وبناء الكبارى بين الشرق والغرب ، وعبور الحواجز السياسية من أجل تعاملات إنسانية ، تجعل الإنسان فى كل مكان فى العالم فى قلب القرن الحالى وليس متأخرا عنه بعدة قرون . الفقر يتزايد ، والذين يموتون من الأمراض يتزايدون ، والأمية تتزايد لا سيما فى الريف على وجه الخصوص . والاحتياج ملحّ لتغيير الفكر لكى تكون حقوق الإنسان ، وحقوق المرأة ، والإحساس بالكرامة مطلبا يسعى الجميع لإقراره ، ولا يكون هناك حديث حول أدوار للرجل وأدوار للمرأة ، بل ينصب كل حديث حول حقوق الإنسان ، ومقدار ما يتمتع به كل فرد من هذه الحقوق .

السياسات الاجتماعية عبر القوميات

تحديات التنمية الجديدة للعولمة

تحرير

موراليز جوميز دانيال*

عرض

هدى مجاهد**

يكتسب هذا المؤلف وضعا متميزا لتناوله موضوع السياسات الاجتماعية فى علاقتها بالتنمية الإنسانية من منظور يتعدى السياق القومى للسياسات إلى السياق العابر للقوميات المتعددة ، ومثيرا للقضايا المرتبطة به - الأخلاقية ، والاقتصادية ، والسياسية - فى مجالات الصحة والتعليم والتوظيف فى الدول النامية . ويركز على الجدل الدائر حول خصائص السياسات الاجتماعية على مستوى تداخل القوميات مقدما للمجتمع الأكاديمى والمشتغلين بالسياسات العامة والهيئات والمنظمات الفاعلة فى مجال التنمية الاجتماعية إضافة علمية جديدة .

* Morales - Goméz, Daniel (ed.), *Transnational Social Policies: The New Development Challenges of Globalization.* Earthscan Publications Ltd., London, 1999.

** مستشار ، أستاذ علم الاجتماع ، قسم بحوث المجتمعات البدوية والريفية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية الجنائية .

وقد اشترك فى الكتاب تسعة من المتخصصين فى مجال بحوث السياسات الاجتماعية ، والخدمة الاجتماعية ، والاقتصاد والعلوم السياسية ، ومراكز البحوث الاجتماعية ، ومعظمهم يعمل فى دول نامية (أمريكا اللاتينية ، وآسيا ، وإفريقيا) ، وهو ما أعطى الكتاب خبرة تجارب بعض الدول النامية فى مجال تأثير العولمة على الدول القومية .

ويضم الكتاب ستة مقالات رئيسية ، بالإضافة إلى مقدمة وفصل ختامى . وتناقش المقالات تحديات التخطيط للسياسات الاجتماعية عبر القوميات بهدف تحقيق التوازن الاجتماعى فى الدول المختلفة ذات التباينات الاقتصادية والسياسية ، وتؤكد على الحاجة الملحة لفهم كيفية صنع السياسات الاجتماعية فى ظل سيادة العولمة ، وإستحالة الفصل بين السياسات العامة والسياسات الاجتماعية .

ويهدف الكتاب إلى مناقشة التحديات النظرية والتطبيقية التى تواجه الدول النامية عند التصدى لإصلاح السياسات الاجتماعية ، ووضع هذه الرؤية الإصلاحية على أجندة التنمية . كما يهدف إلى تحديد المشكلات المطلوب من الدول النامية مواجهتها إذا مارغبت فى الوصول إلى مستويات للتنمية الاجتماعية والإنسانية أفضل . ويطرح البدائل والاختيارات التى تواجه المجتمعات للتعجيل بالتنمية فى سياق الإصلاحات السياسية . وقد تعرض الكتاب لمناقشة عدة قضايا محورية مثل :

- قضية العلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى .
- قضية تأثير التيارات عبر القومية المؤيدة والمشجعة لإصلاح السياسات العامة .
- قضية الصراع الداخلى الذى يضعف الوفاق المطلوب لدعم الدولة - القومية .

وفى أسلوب وطريقة تقديم البرامج . فمدلول إصلاح السياسة الاجتماعية يمدنا بإطار مفاهيمى وتحليلى لاختبار العلاقة بين الاتجاهات والمسارات المختلفة المتعاملة مع إدارة رأس المال الاجتماعى والاقتصادى وإعادة توزيعه .

ومن المفيد فى هذا المجال التأكيد على الاختلاف بين مفهوم إصلاح السياسة الاجتماعية ومفهوم الإصلاح الاجتماعى Social reform ، فالمفهوم الأول يعتبر إحدى آليات الإصلاح الاجتماعى ، أما الإصلاح الاجتماعى فيشير إلى تحقيق المساواة والعدالة فى إطار نظام أشمل للسياسات العامة والاتجاهات والمؤسسات والخدمات من خلال إتاحة فرص متكافئة .

وأجندة الإصلاح الاجتماعى المطروحة اليوم لا تعتمد على قضايا منفردة single issue مثل قضية التحديث ، وتحسين نوعية الحياة فى المراكز الحضرية ، وقضية البيئة ، وخلق عمالة مبدعة وغيرها من القضايا ؛ لأن تناول القضايا المنفردة لا يحقق الإصلاح الاجتماعى على المدى الطويل باعتباره استجابة لأهداف قصيرة المدى . ولذلك فإن الأجندة تقوم على مفهوم التكامل فى إصلاح السياسات الاجتماعية .

هذه التغيرات لا تتواءم مع نموذج دولة الرفاهية الذى عرف فى الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين ، وأصبح من الأمور الحتمية إصلاح السياسات العامة – بصفة عامة – والسياسات الاجتماعية بصفة خاصة ، باعتبارها أحد مظاهر التعبير عما يعرف اليوم "بنموذج التنمية الجديد" الذى يقوم على إعادة تحديد دور الدولة القومية nation - state ، وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادى المستندة إلى فكرة تحرير الأسعار ، وإعادة تنظيم الأسواق ، والحد من الدعم ، وإلغاء الحواجز التجارية ، وخصخصة عمليات الدولة ، وفتح باب المنافسة على مصراعيه .

- قضية أزمة الموارد التى توزع عادة توزيعا غير عادل .

وقد رئى قبل عرض محتوى الكتاب وأقسامه وفصوله ، إلقاء الضوء على بعض الأبعاد النظرية ذات العلاقة بموضوع السياسات الاجتماعية وإصلاح السياسات .

فالسياسات الاجتماعية تتعرض لإصلاحات جذرية أوضحتها الأجندة الدولية المعبرة عن التغيرات العالمية التى اجتاحت معظم القطاعات والمناطق والدول . وقد أكدت التجارب العملية على المعانى المختلفة المشيرة إلى إصلاح السياسات الاجتماعية فى إطار سياقات وقطاعات مختلفة ، بالرغم من أن معظم سياسات التنمية الاجتماعية وضعت لتلبية الاحتياجات الأساسية ، ولكن النظرة إلى هذه السياسات الاجتماعية قد تغيرت وفقا للتغير الحادث على المستوى العالمى الذى أصبح ينظر إليها فى تفاعل متبادل مع نظم السياسات العامة .

وإصلاح السياسات الاجتماعية Social Policy Reform يشير إلى معنيين : أولهما يؤكد على المدلول القيمى للإصلاح إذا ما اتخذ كإطار مرجعى موجه ومنظم وحاكم للنظم المسئولة عن تحقيق العدالة والمساواة ، وثانيهما ينظر إلى إصلاح السياسات الاجتماعية كعملية تغيير مستمرة فى عدد من السياسات العامة والبرامج بهدف إعادة التكيف والتغير أو الحد منها ، وتقديم حلول أكثر فاعلية ودقة .

ووفقا لهذا المنظور ، فإن إصلاح السياسة الاجتماعية يقوم على اتخاذ قرارات مرشدة وموجهة بقيم تتعلق بتخصيص الموارد ، وهو ما يستدعى إعادة هيكلة بعض السياسات المختارة ؛ لكى تتلاءم مع نمط جديد من المنظمات الاجتماعية - السياسية ، نمط لا يستند إلى نموذج دولة الرفاهية ، وإنما يعتمد على مقاييس تصويبية فى النظم لإحداث تغييرات فى الأهداف ، وفى التخطيط ،

وهذه التغيرات تحتاج إلى أشكال جديدة من التكامل الاقتصادى والاتفاقات التجارية الحرة .

فى إطار هذا السيناريو ، نجد أن إصلاح السياسة الاجتماعية يشكل أحد عناصر ومكونات أجندة سياسة التنمية العالمية development policy التى تحاول مواجهة قضايا أساسية ، مثل : التوظيف ، والفقر ، وتدنى مستويات التنمية الاجتماعية والإنسانية .

وفى سياق هذه المتغيرات الضاغطة ، أصبحت السياسات العامة من الأمور التى تتعدى الحدود الجغرافية والثقافية للدولة القومية .

وسادت العولمة بمفهومها الحديث الذى يعبر عن شبكة مركبة من علاقات القوى بين الدول القومية بأسلوب وطريقة أشمل وأعمق مما كانت عليه فى الماضى . فالعولمة – منذ التسعينيات – تتسم بسرعة وعمق التأثير فى صياغة المجتمعات رغم اختلاف أنماطها ، فهى عملية اختراق لنسق الأخلاقيات القومية من خلال بث مجموعة من القيم عبر الاقتصاد والتجارة والاتصالات .

ففى عالم العولمة لا تمتلك الدولة القومية القدرات والإمكانات التى تمكن من إيجاد وخلق شبكة للأمان الاجتماعى القومى ، خاصة مع تقلص المساعدات الخارجية التى كانت سندا أساسيا ، وهى تمثل تحديا فى تحقيق مبدأ الكفاية والكفاءة العالية للصمود أمام القوى الخارجية المخترقة ، وتفشل فى تحقيق تنمية اجتماعية وإنسانية .

نعود إلى عرض ومناقشة الفصول أو المقالات التى يضمها الكتاب والتى من المفيد أن نستعرض محتوياته .

يضم الكتاب ثلاثة أقسام رئيسية ، ويندرج تحت كل قسم مجموعة من الفصول .

القسم الأول : بعنوان التحديات الجديدة ، ويضم فصلين : الفصل الأول عن السياسة الاجتماعية والنظام الاجتماعى فى مجتمعات عابرة للقوميات لأندريه بيريه بالتودانو Andrés Pérez Baltodano ، والثانى عن قضايا السياسة الاجتماعية فى نهاية القرن العشرين ، وأعده لويس راتينوف Luis Ratinoff .

القسم الثانى : من الكتاب بعنوان السياسات الاجتماعية من أجل المنافسة والمساواة ، ويندرج تحته أربعة فصول : الأول بعنوان الغرب ووسط إفريقيا : السياسة الاجتماعية من أجل إعادة البناء والتنمية ، وأعده تاد آكين أينا Tade Akin Aina ، والثانى صحارى إفريقيا : مجتمع ينجرف نحو السياسات الاجتماعية كتبه كواكى أوسى – هويدى وآرون بار – أون Kwaku Osei - Hwedie & Arnon Bar - on، والفصل الثالث من هذا القسم وعنوانه جنوب شرق آسيا : لامركزية السياسة الاجتماعية ، وكتبه ترينداد أوستيريا Trinidad S. Osteria، والفصل الرابع وعنوانه أمريكا : الإصلاح التعليمى ، القوى الخارجية والتحديات الداخلية ، وكتبه جيفرى م . بيوريير Jeffrey M. .Puryear

القسم الثالث : ويتضمن فصلا ختاميا بعنوان ، مانمط إصلاح السياسة الاجتماعية ولأى شكل من المجتمع ؟ وقد كتبه محرر الكتاب دانيال موراليز جوميز ومعه ماريو توريس Daniel Morales- . Goméz & Mario Torres . A

هذا الكتاب بمقدمته وبأجزائه الثلاثة وفصوله الستة والخاتمة يقع فى ٢٢١ من القطع المتوسط .

ولعل عرض أهم ما جاء فى الكتاب يلقى المزيد من الضوء على مضمون المقالات . ففى المقدمة الثرية التى كتبها دانيال موراليز جوميز Daniel Morales - Goméz – محرر الكتاب – يقدم فكرة التحول من سياسات اجتماعية قومية إلى سياسات عبر القوميات . وتعتبر المقدمة المدخل الرئيسى لمضمون الكتاب ، إذ يشير إلى التغيرات السريعة على مستوى العالم التى تبشر بتحسن فى مستويات المعيشة والحياة ، مما يترتب عليه ضرورة إعادة النظر فى طبيعة السياسات العامة والتعجيل بإحداث إصلاحات فعالة ومؤثرة ومنافسة فى زمن سادت فيه قناعة عامة بعدم صلاحية نموذج دولة الرفاهية ؛ لعدم ملاءمته لمتطلبات العصر الحديث . ويختلف وقع التغيرات على المجتمعات باختلاف انتمائها للدول المتقدمة أو النامية .

وهذا الاختلاف يصعب معه التوصل إلى حلول عادلة ، حيث عادة ، ما ينتهى الأمر – فى معظم الأحوال – إلى فرض ضغوط وتعرض لخسائر فادحة تتحملها المجتمعات النامية .

خطورة الوضع السائد ترجع إلى خضوع السياسات العامة فى القطاعات الاجتماعية الأساسية – فى الدول المتقدمة والنامية على السواء – لعدد كبير من المنظمات والمؤسسات المالية ، وبالتالى لم تعد الشئون القومية شئونا داخلية تتخذ فيها القرارات وفقا للظروف والأوضاع المحلية . ويتم ذلك من منطلق مفهوم الإصلاح الذى يفترض – عند تبنيه – تحسن كفاءة النظم والسياسات العامة ، وتطبيق خطط جديدة تهدف إلى تخفيض العجز ، وتقديم برامج اجتماعية أكثر فاعلية ، وتحسن فى كفاءة الاقتصاد .

وتركز برامج الإصلاح على محاور تتعلق بتحرير السوق ، والخصخصة ، وإخضاع الحكومات للمحاسبة ، وتدخل محدود للدولة فى تقديم الخدمات ، وهو

ما يعنى تقليص دور الدولة فى دعم وتقديم الخدمات .

وقد أثار هذا التوجه عدة قضايا تتعلق بطبيعة وسمات المضمون الاجتماعى الجديد الموجه للإصلاح السياسى ، والذى تحدده القيم الثقافية المتعددة الأصول القومية . فالإصلاح السياسى - سواء كان مرغوبا فيه أو مرفوضا - يثير تساؤلات مرتبطة بطبيعة المجتمع الذى سيخضع له .

ويشير موراليز فى المقدمة إلى انبثاق اتجاه جديد يركز على إصلاح السياسات الاجتماعية فى إطار إصلاح السياسات العامة بعد فشل نموذج التنمية القائم على تراكم رأس المال ؛ لقصوره فى تحقيق تنميه عادلة على المستوى الماكرو .

وقد عكس الاتجاه نحو الإصلاح تحولا ملحوظا فى بعض المفاهيم المقصودة بالحديث والكفء والعادل . ورغم اتخاذه أشكالا مختلفة فى ضوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، فإن تجارب التطبيق فى إفريقيا وآسيا وبعض مجتمعات أمريكا اللاتينية قد كشفت عن عوامل مشتركة بينها أهمها :

١ - إن الأهداف تكون قصيرة المدى ، ولكن تأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية تكون بعيدة المدى .

٢ - إن البعد المالى يتحكم فى تحديد نمط إصلاح السياسات الاجتماعية .

٣ - إن الاستثمارات فى مجال التنمية تتأثر بعدم عدالة توزيع الثروات القومية وعدم توقع زيادة المساعدات الخارجية .

٤ - تأثير الدين الخارجى - كمعوق أساسى - فى توجيه سياسات الاستثمار فى القطاعات الاجتماعية فى الدول النامية .

ورغم هذه العوامل المشتركة ، فإن قصور قاعدة المعلومات فى هذه الدول لا

تمكن من رصد النتائج بأسلوب منتظم وعلمى .

ويؤكد موراليز فى المقدمة على وجود اختلاف واضح فى نتائج التطبيق فى معظم دول أمريكا اللاتينية ، وفى جنوب شرق آسيا، وفى غرب ووسط إفريقيا ، باختلاف المنطلقات ، وفقا لحالة الاستعداد فى الدول ، وإمكانية التكيف مع سياسات الإصلاح ، وظهور مفاهيم إصلاح السياسات العامة والسياسات الاجتماعية فى خطاب صناع القرار ومتخذيه .

وبناء عليه طرح عدة تساؤلات نوقشت فى فصول الكتاب ، وفتحت المجال لمناقشة المعانى المقصودة بالعملية الإصلاحية ، والمخاطر المحتملة لها فى المجتمعات النامية . ومن التساؤلات التى طرحت :

١ - كيف يمكن فهم عملية إصلاح السياسة الاجتماعية ؟

٢ - ماذا نقصد اليوم بمفهوم إصلاح السياسات الاجتماعية فى سياق التنمية الاجتماعية ؟

٣ - هل يصلح مدخل إصلاح السياسة policy - reform فى المجتمعات التى تعانى من قصور فى قاعدة المعلومات المتعلقه بالسياسة العامة ؟

٤ - ما هى الآثار بعيدة المدى لإصلاح السياسات الاجتماعية على التنمية الاجتماعية والاقتصادية ؟

٥ - هل هناك بدائل أخرى مطروحة لإحداث تغيير فى السياسات العامة فى القطاعات الاجتماعية ؟

وقد طرح موراليز أيضا فى المقدمة قضية الفقر ، ووضعها موضع تساؤل من حيث فلسفة إصلاح السياسات الاجتماعية ، وهل تكون موجهة نحو غايات تخفف من الفقر ، أو تحد منه ، أو تهدف إلى تحقيق اهتمامات أكثر إنسانية ، وكما بلورها فى مقولة دالة "هل هى تخفيض حدة الفقر أم تنمية إنسانية" ؟ غير

أن التجارب حتى الآن ، تشير إلى عدم التوصل إلى حل مناسب لهذه القضية . وقد أشار بوضوح ، إلى أن سياسات الإصلاح الاجتماعى تدرك على أنها استجابة عملية لمواجهة مشكلات الفقر وتبعاته المركبة : مثل البطالة، وعدم المساواة ، وأشكال التمييز العنصرى المختلفة التى انعكست بوضوح فى فقدان الأمان الاجتماعى .

بينما يرى موراليز أهميه إدراك هذا الوضع فى ضوء اعتبارين :

الأول : ربط المشكلات الاجتماعية والتنمية الإنسانية بعدم المساواة نتيجة لعجز سياسات دولة الرفاهية .

الثانى : افتراض وجود علاقة إيجابية بين مدخل إصلاح السياسات وتحقيق السياسات الأفضل ، وارتفاع معدلات النمو ، وارتفاع معدلات التنمية الإنسانية .

وقد أثار هذا التصور بعض التساؤلات مثل :

– لماذا ينظر إلى مدخل الإصلاح على أنه الحل ؟

– ما هى مفاهيم التنمية الاجتماعية التى توجه الإصلاحات السياسية ؟

ويؤكد على أن أجندة التنمية الاجتماعية فى الدول النامية تعنى إجراء مجموعة من الأفعال والأعمال تخترق القطاعات والسياسات والمؤسسات . فالتحدى الحقيقى للتنمية الاجتماعية يتطلب التخطيط لسياسات فاعلة ومستمرة لمواجهة احتياجات الفقر التقليدى . فهى تعد الأساس المنطقى للنمو الاقتصادى ، وليست نتاج التأثير المترتب على إعادة الهيكلة الاقتصادية . وهذا يؤكد على أهمية أخذ المجتمع ككل ، وعدم الاقتصار على بعض القطاعات الفردية ، كذلك يؤكد على أهمية أخذ سياسات التنمية ككل وليست السياسات الموجهة فقط للحد من الفقر . فالقضية الأساسية ليست الحد من الفقر بمعزل عن السياق الكلى للسياسات العامة .

والجديد فى هذا الكتاب هو تأكيده على أن التنمية الاجتماعية تحتاج إلى إعادة النظر ، فلا ينظر إليها كهدف فقط ، وإنما كنسق متكامل .

وإذا انتقلنا إلى أقسام الكتاب وفصوله نجد أن المقالات تحاول تقديم بعض الإجابات عن التساؤلات المطروحة ، ومن أهم هذه التساؤلات :

١ - ما هى الافتراضات السائدة لفهم التنمية والتى على الدول النامية توقعها حتى تتمكن من تبنى سياسات الإصلاح ؟

٢ - ما هو تأثير الأجندة الدولية على الدول التى تحاول تطبيق سياسات الإصلاح فى إطار القيم والثقافة القومية ؟

٣ - ما هى المعوقات التى تواجه الدول النامية عند تطبيقها للسياسات التى تعكس مبادىء المساواة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية والشراكة ؟

٤ - كيف تستجيب الدول لمطالب الكفاءة والفاعلية عند صياغة السياسات الاجتماعية وتطبيقها وتقديم برامجها، مع المحافظة على مستويات مقبولة من العدالة الاجتماعية ؟

٥ - ما هى الاعتبارات التى تراعى على المستوى القومى لكى تستطيع الدول تبنى الحلول الجديدة مع الاستجابة للمطالب الاجتماعية ؟

٦ - ما هى أنماط السياسات البديلة المتوافرة للدول النامية عند تطبيق سياسات اجتماعيه فاعلة فى إطار موارد محدودة ؟

٧ - ما هى المخاطر التى ستواجه الدول النامية إذا ما اتضح عدم ملاءمة الحلول لمواجهة متطلبات السياسة الاجتماعية القائمة ؟

فى القسم الأول من الكتاب الخاص بالتحديات الجديدة حاول - من خلال الفصلين - تقديم تحليل للعوامل الاقتصادية والسياسة المؤثرة على جوهر وقيم واتجاهات البدائل المطروحة للسياسات الإصلاحية فى الدول النامية ، واختبار

الإطار المرجعى العولمى global ، والافتراضات والتحديات التى تواجه الدول النامية عند محاولة تقوية شبكة الأمان الاجتماعى من خلال إصلاح السياسات الاجتماعية . وقد ركز الفصل الأول فى هذا القسم على مناقشة ظاهرة العولمة وتأثيرها بشدة على نوعيه الحياة وأمان الناس وعلى القيم الثابتة ، فهى لا تؤثر على نوعية وتركيبة قوى العمل والإنتاج فقط ، ولكنها تؤثر أيضا، على الأمان الاجتماعى ، والحماية ، ونسق القيم المعتمد على الاستقرار الاقتصادى .

ويتعرض هذا القسم أيضا، لمناقشة سمة العبور والتقاطع والتداخل بين القوميات transnational ، ووضع السياسات الاجتماعية فى سياق التنمية الاجتماعية العولمية وتأثيراتها المتبادلة على طاقات الدول فى توفير الخدمات الاجتماعية اللازمة لمواجهة مستويات الحياة الجيدة .

أما القسم الثانى من الكتاب فقد تصدى لمناقشة وقع النموذج الاقتصادى – المنطلق من فكرة إصلاح السياسات الاجتماعية – على قطاعات السياسات الاجتماعية فى بعض الدول النامية المختارة . فنتيجة لتغير الاقتصاد العالمى والتجارة العالمية ، تتحدد أنماط الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعى فى إطار القدرات التنافسية ، وتتحدد أيضا أنماط قطاعات الخدمات الاجتماعية .

وفصول هذا القسم الأربعة تناقش الآليات والأنساق والخدمات الاجتماعية فى إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية . وقد نوقشت بعض التساؤلات الجوهرية فى هذا الصدد أهمها :

١ – كيف تؤثر التغيرات على الخطوات التى تتخذها الدول من أجل إعداد جيل جديد يدخل فى سوق العمل الجديد ؟

٢ – ما هى الجهود التى اتخذتها هذه الدول فى إدماج القطاعات الأكثر تأثرا

بهذه التغيرات (المرأة ، والشباب) فى سياسات قصيرة ومتوسطة المدى ؟

٣ - ما هى الميكانيزمات التى أتخذت لتناسب الضمان الاجتماعى والتى تعوض التغيرات السريعة فى سوق العمل ، وأنماط التوظف والأمان الاجتماعى ، من أجل المحافظة على مستويات لائقة من العدالة الاجتماعية ؟

وقد ناقشت الفصول الأربعة هذه القضايا من منظور إصلاح السياسات الاجتماعية ، موضحة التفاعل والتبادل بين تزايد النمو الداخلى من أجل سياسات اجتماعية فاعلة والمعوقات التى تواجه الحكومات عند وضع استراتيجيات تتواكب مع هذه المطالب ، ودور العولمة فى تسهيل أو إعاقة قدرتها على تحسين التنمية الاجتماعية والإنسانية .

أما القسم الأخير من الكتاب وهو الفصل الختامى فيعكس ديناميات الإصلاح المؤثرة على اتخاذ القرارات على مستوى الدولة ، ويبلور المبادئ والقواعد التى يستند إليها كإطار مرجعى لقياس بعض العمليات : الخصخصة ، واللامركزية ، ومحددات السوق الحر ، وإعادة هيكلة الميزانيات لتسهيل التحول السريع من نموذج دولة الرفاهية المكلف إلى نموذج أكثر فاعلية وعدالة لتحقيق الحماية الاجتماعية .

وقد قدم الفصل الختامى - أيضا - بعض التساؤلات التى لازالت تبحث عن إجابات مثل : الآثار البعيدة المدى على نسيج الدولة لتحقيق العدالة والمساواة ، وعلى أنساق القيم والثقافة ، وعلى المؤسسات الاجتماعية الأساسية . إذ لازال الموضوع يحتاج إلى مزيد من البحوث لمواجهة التساؤل الأساسى وهو "ما هو نمط إصلاح السياسات الاجتماعية المطلوب ، ولأى نمط من المجتمعات ؟"

تبين لنا من استعراض محتويات الكتاب مدى أهمية الموضوع والتغيرات

الحادثة على ساحة التنمية الاجتماعية والسياسات الاجتماعية ، وضرورة إعادة النظر من منظور إصلاحى يتعامل مع السياسات الاجتماعية كعملية ذات اتجاهات وأبعاد عالمية ومقاييس فاصلة ، مثل الاستهداف targeting ، واللامركزية ، ورسوم الخدمات والخصخصة ، وأن منظور إصلاح السياسات الاجتماعية يجب أن يتم فى إطار من القيم تدعمها ، وأبعاد فى التطبيق مختلفة عما كانت عليه .

فإصلاح السياسات الاجتماعية ينظر إليه من خلال إطار مرجعى تدعمه قيم العولمة والتحرر الاقتصادى وتوفير الخدمات . وإصلاح السياسات الاجتماعية المعاصر ، يكون موجها بنسق قيمى يستند إلى دعائم ثلاث مترابطة :

أ – عدم تدخل الدولة فى تحديد الموارد وإدارتها .

ب – إشراك منظمات المجتمع المختلفة فى الإدارة والإنفاق .

جـ – إعطاء فرص متكافئة للعمل والمشاركة .

وأن توفير هذه الدعائم سوف يحل مشاكل التنمية الاجتماعية التى كانت سائدة فى ظل السياسات العامة السابقة .

ولكن التجارب العملية والتطبيق لازالت غير كافية لتقديم الدليل العلمى المبرهن على صحة هذا الاتجاه الإصلاحى .

The National Review of Social Sciences

Volume 39 Number 3 Septemper 2002

ISSN 0028-0026

The National Review of Social Sciences

Issued by

The National Center for Social and Criminological Research

Zamalek P. O., Cairo, Egypt
P. C. 11561

Correspondence:
Editor, The National Review of Social Sciences,
The National Center for Social and Criminological Research,
Zamalek P. O., Cairo, Egypt
P. C. 11561

Price:
US $ 15 per issue



The National Review of Social Sciences

Volume 39 Number 3 September 2002

Issued by
The National Center for Social and Criminological Research, Cairo